

Distr.: General  
22 January 2016  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء بشأن جنوب السودان المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥)

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥) أن يجيل طيه التقرير النهائي عن أعماله، وفقاً للفقرة ١٨ (د) من القرار.

وقد قدم التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ونظرت فيه اللجنة في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

ويرجو الفريق ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير وإصدارهما كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) بايتون نوبف

المنسق

فريق الخبراء بشأن جنوب السودان المنشأ  
عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥)

(توقيع) أندروز أتا - أساموا

خبير

(توقيع) آن أوسترلينك

خبيرة

(توقيع) كلیم رایان

خبير

(توقيع) لوکاس فان دي فوندرفورت

خبير



## التقرير النهائي لفريق الخبراء بشأن جنوب السودان

موجز

بدأت الحرب الأهلية في جنوب السودان في صورة نزاع سياسي في صفوف النخبة لتتحول خلال العامين الماضيين إلى حرب قبلية أوقدت من جديد نار المظالم التاريخية وشجعت الانتهازية العسكرية وروح الانتقام. ويعتبر الكثير من مواطني جنوب السودان الحرب كمعادلة ذات محصلة صفرية أضحى هدفها الرئيسي في أعين أطرافها هو استبعاد القبائل المتنافسة معهم من السلطة السياسية واحتكار الموارد لتحقيق مكاسب شخصية.

ويشن الرئيس سلفا كير وبصحبه مجموعة صغيرة من كبار المسؤولين في السلك العسكري والأمني، منهم بول مالونق، رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان، وأكول كور، رئيس مكتب الأمن الداخلي في جهاز الأمن الوطني، حرباً ضارية يستهدف فيها المدنيين وتؤدي إلى دمار واسع النطاق في صفوف المجتمعات المحلية. وفي الوقت نفسه، يواصل ريك مشار، قائد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، مساعيه للحصول على التمويل والأسلحة لإذكاء نار الحرب ولتحقيق طموحاته السياسية الشخصية على حساب السلام.

ولم ينجح اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان الذي وقعته الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في آب/أغسطس ٢٠١٥، في تخفيف حدة العنف بصورة ملموسة. وحتى تاريخ تقديم هذا التقرير في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كان الطرفان يواصلان انتهاكهما "وقف إطلاق النار الدائم" الذي ينص عليه الاتفاق، وتصاعدت حدة العنف لتبلغ أعلى مستوياتها في ولايتي الوحدة وغرب الاستوائية. ويتواصل استهداف المدنيين بسبب انتمائهم القبلي. ولم يجرز أي تقدم ملموس صوب إنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية.

وقد أسفرت الحرب الدائرة عن كارثة إنسانية تزداد سوءاً يوماً بعد يوم. فقد شرد أكثر من ٢,٣ مليون شخص منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وتشير أحدث البيانات المتاحة إلى أن ٣,٩ ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، مما يشكل زيادة نسبتها ٨٠ في المائة على مدى ١٢ شهراً. وتعرقل وصول المساعدات الإنسانية على نطاق واسع، ومنعت المعونة الإنسانية عن أجزاء كاملة من ولايات الوحدة وأعالي النيل وغرب الاستوائية، وولايات أخرى.

وتبين الحالة الإنسانية في ولاية الوحدة خاصة النتائج المدمرة للهجمات المنهجية التي تشنها الحكومة ضد مواطنيها لتحرم المعارضة من القاعدة الداعمة لها والتي أدت إلى ارتكاب انتهاكات شنيعة لحقوق الإنسان شملت حالات الاختفاء القسري وعمليات القتل خارج نطاق القانون والعنف الجنسي المرتبط بالتزاع، ونزوح أعداد ضخمة من السكان، وتدمير سبل كسب الرزق والمحاصيل الغذائية، والغارات على قطعان الماشية.

كذلك شهدت الحالة الأمنية والإنسانية في المنطقة الاستوائية الكبرى، ولا سيما في ولاية غرب الاستوائية، تدهورا كبيرا إثر الاشتباكات الأولى التي وقعت في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٥. ونزح عشرات الآلاف من السكان نتيجة العنف.

وشهدت ولاية أعالي النيل ارتفاع مفاجئا في حدة القتال في الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ٢٠١٥. وبالرغم من أن الجيش الشعبي لتحرير السودان قد استعاد السيطرة على عاصمة الولاية في تموز/يوليه، فإن الفترة الحالية التي انخفضت فيها أعمال القتال تتسم بعدم الاستقرار، كما أن تظلمات المجتمعات المحلية أو التوتر في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان قد تؤدي مجددا إلى اندلاع نزاع واسع النطاق في أي وقت.

وقد قام عناصر جهاز الأمن الوطني وجهاز الاستخبارات العسكرية التابع للجيش الشعبي لتحرير السودان بعمليات اعتقال واحتجاز تعسفية لأفراد يشتبه في تأييدهم للمعارضة. وفي البداية، كان معظم المعتقلين أو المحتجزين من قبيلة النوير. لكن هذه الأعمال استهدفت سكان المنطقة الاستوائية الكبرى بصورة متزايدة في الأشهر الأخيرة مواكبة لتنامي المعارضة السياسية للحكومة في تلك المنطقة.

ويتعرض موظفو بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بانتظام للاعتداء والمضايقات والاحتجاز والتخويف والتهديد. ومنذ اتخاذ القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، ارتكبت حكومة جنوب السودان ما لا يقل عن ٤٥٠ انتهاكا لاتفاق مركز القوات، وشمل ذلك الاعتداء على موظفي الأمم المتحدة وتقييد حركة دوريات حفظ السلام وغيرها من العمليات التي تضطلع بها البعثة. كذلك ارتكبت المعارضة والجماعات الأخرى المناهضة للحكومة عشرات من الأعمال المماثلة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، وصل عدد العاملين في المجال الإنساني الذين قتلوا منذ بداية الحرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٤٣ فردا.

وواصل الطرفان اقتناء الأسلحة والمعدات العسكرية، حتى بعد توقيعهما اتفاق السلام في آب/أغسطس، وعلى الرغم من الضغوط الاقتصادية الكبيرة. وتملك الحكومة ثلاث طائرات مروحية من طراز Mi-24، اقتنتها في عام ٢٠١٤ بتكلفة إجمالية تقارب ٤٣ مليون دولار. وكان لهذه الطائرات دور رئيسي في تحقيقها قدرا من التفوق في

العمليات العسكرية، كما أتاحت توسيع نطاق الأعمال الحربية، وشجعت الجهات الحكومية الساعية إلى إيجاد حل عسكري للتراع على حساب عملية السلام. وبحلول منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، طلبت وزارة الدفاع وشؤون المحاربين القدماء إلى وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي تسديد الدفعة النهائية لشراء أربع طائرات هليكوبتر هجومية إضافية فاقت تكلفتها الإجمالية ٣٥ مليون دولار، ومارست ضغوطا حثيثة على وزارة المالية لتسديد تكاليف عقدين أو ثلاثة عقود على الأرجح لشراء أعتدة عسكرية أخرى وما يتصل بها من معدات، بقيمة إجمالية تقارب ٥٠ مليون دولار.

وواصل الجناح المعارض من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، من خلال مكتب رئيسه، مساعيه لشراء أسلحة والحصول عليها من مصادر عدة، لكن نجاحه في هذا المسعى كان نسبيا. بيد أن الفريق تأكد من أن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان تلقى كميات من الذخيرة من السودان، وكميات أقل من الأسلحة، بالإضافة إلى أنواع أخرى من العتاد منها الملابس العسكرية.

وبغية تقديم أدلة واضحة ومقنعة تفيد في تحديد الأفراد المشاركين في الأعمال أو السياسات التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان، تمشيا مع القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، يقدم الفريق موجزا عن تحقيقاته بشأن المسؤولية القيادية في صفوف الأطراف المتحاربة، وتفاصيل الإجراءات والقرارات والسياسات الناجمة عن القرارات التي تتخذها القيادة، كما يتضمن وصفا لمعايير التعيين التي حددها القرار.

وخلص الفريق، بالاستناد إلى رجحان الأدلة، إلى أن كلا من كبير ومشار يضطلعان بالمسؤولية القيادية للقوات التابعة لكل منهما، وأنه منذ اندلاع الحرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، واعتماد القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) في وقت لاحق، دأب كلا الطرفين على اتخاذ خطوات وسياسات تستوفي المعايير الثمانية المبينة في القرار والتي يجوز بموجبها فرض جزاءات محددة الأهداف. وبالاستناد إلى مصادر عديدة ومستقلة ذات معرفة مباشرة بالأحداث، خلص الفريق كذلك إلى وجود أدلة واضحة ومقنعة تبين أن أغلب أعمال العنف التي ارتكبت أثناء الحرب، بما في ذلك استهداف المدنيين وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، قد تمت بتوجيه من مسؤولين كبار يحتلون مناصب رفيعة في الحكومة وفي صفوف المعارضة، أو أنها نفذت بعلم منهم.

## المحتويات

## الصفحة

|    |   |
|----|---|
| ٧  | أولا - معلومات أساسية .....   |
| ٧  | ألف - الولاية والتعيين .....  |
| ٨  | باء - المنهجية .....  |
| ٩  | جيم - التعاون مع المنظمات الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة .....                                 |
| ١٠ | ثانيا - تطور النزاع .....   |
| ١١ | ألف - الانشقاقات القبلية .....  |
| ١٢ | باء - التضييق على الحريات .....   |
| ١٤ | جيم - اتفاق آب/أغسطس ٢٠١٥ المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان .....                      |
| ١٥ | دال - الأزمة الاقتصادية .....   |
| ١٦ | ثالثا - انتشار الحرب وأساليب شنها .....   |
| ١٦ | ألف - تعريف المسؤولية القيادية .....  |
| ١٧ | باء - المسؤولية القيادية عن القوات الحكومية .....   |
| ٢٠ | جيم - المسؤولية القيادية لدى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان ..... |
| ٢٢ | دال - ولاية الوحدة .....  |
| ٢٨ | هاء - ولاية أعالي النيل .....   |
| ٣٠ | واو - ولايتا غرب الاستوائية ووسط الاستوائية .....   |
| ٣٣ | رابعا - شراء الأسلحة .....  |
| ٣٣ | ألف - الحكومة .....   |
| ٤٣ | باء - المعارضة .....  |
| ٤٦ | خامسا - انتهاكات اتفاق وقف الأعمال العدائية .....   |
| ٤٦ | سادسا - التهديدات التي يتعرض لها السلام الشامل والمستدام .....                                  |

|    |       |   |
|----|-------|---|
| ٤٦ | ..... | ألف - عملية السلام التي ترعاها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية                   |
| ٤٨ | ..... | باء - تنفيذ اتفاق السلام  |
| ٥٠ | ..... | سابعاً - انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي                   |
| ٥١ | ..... | ألف - استهداف المدنيين  |
| ٥٨ | ..... | باء - استخدام الأطفال وتجنيدهم  |
| ٦١ | ..... | جيم - العنف الجنسي المتصل بالتراع   |
| ٦٢ | ..... | دال - الاعتقال والاحتجاز التعسفيان  |
| ٦٤ | ..... | ثامناً - عرقلة البعثات الإنسانية وبعثات حفظ السلام وشن الهجمات عليها                      |
| ٦٥ | ..... | ألف - عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية وشنّ الهجمات على العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية |
| ٦٩ | ..... | باء - الهجمات على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان                                      |
| ٧٠ | ..... | تاسعاً - تنفيذ حظر السفر وتجميد الأصول  |
| ٧٠ | ..... | عاشراً - التوصيات   |
| ٧٣ | ..... | المرفقات  |

## أولا - معلومات أساسية

## ألف - الولاية والتعيين

١ - فرض مجلس الأمن بموجب قراره ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، نظام جزاءات يستهدف أفرادا وكيانات تساهم في النزاع في جنوب السودان، وأنشأ لجنة جزاءات (لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان). وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، حددت اللجنة ستة أفراد لتفرض عليهم جزاءات محددة الهدف.

٢ - وقرّر مجلس الأمن، لدى إنشاء نظام الجزاءات، أن تنطبق تدابير الجزاءات، التي تتألف من حظر السفر وتجميد الأصول، على الكيانات و/أو الأفراد الذين تحددهم اللجنة، باعتبارهم مسؤولين عن الإجراءات أو السياسات التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في جنوب السودان، أو مشاركين فيها، أو الضالعين في تنفيذها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٣ - وأنشأ مجلس الأمن أيضا فريق خبراء (فريق الخبراء المعني بجنوب السودان) لتقديم المعلومات والتحليلات المتعلقة بتنفيذ القرار. ويشمل ذلك المعلومات المتعلقة بإمكانية تحديد الأفراد والكيانات، والمعلومات المتعلقة بتوريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة والمساعدة العسكرية أو أشكال المساعدة الأخرى ذات الصلة، وذلك بوسائل منها شبكات الاتجار غير المشروع، أو بيعها أو نقلها إلى الكيانات والأفراد الذين يقوضون العمليات السياسية أو ينتهكون القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني.

٤ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل، قام الأمين العام، بالتشاور مع اللجنة، بتعيين أعضاء الفريق الخمسة (انظر S/2015/287) على النحو التالي: خبير في الموارد الطبيعية والشؤون المالية (أندروز آتا - أساموا)، وخبير في الشؤون الإقليمية (بايتون نوبف)، وخبيرة في الشؤون الإنسانية (آنا أوسترنك)، وخبير في الأسلحة (لو كاس فان دي فوندرفورت)، وخبير في الجماعات المسلحة (فلاديمير زاغورا). وبدأ الفريق عمله في الأسبوع الأخير من أيار/مايو. وفي وقت لاحق، حل كلیم رایان محل السيد زاغورا كخبير في الأسلحة وبدأ العمل مع الفريق في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (انظر S/2015/631).

٥ - وكان للفريق حضور متواصل إلى حد ما في جنوب السودان والمنطقة، وعمل بصورة منتظمة ومتواصلة مع أوسع مجموعة من أصحاب المصلحة المعنيين بالنزاع أو المتضررين منه، بما في ذلك كبار القياديين في حكومة جنوب السودان، ومنهم قياديو الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ وقادة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي

لتحرير السودان؛ والمسؤولون الحكوميون العشرة/المحتجزون السابقون<sup>(١)</sup>؛ وحكومات بلدان المنطقة، ومنها على الأخص حكومات إثيوبيا وكينيا والسودان وأوغندا؛ والنازحون، بمن فيهم الموجودون في مواقع حماية المدنيين التابعة للأمم المتحدة في جنوب السودان؛ وممثلو المجتمع المدني والمجتمعات المحلية؛ ورؤساء القبائل؛ والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ وقيادة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ ومكتب المبعوث الخاص للأمم العام إلى السودان وجنوب السودان؛ ووكالات الأمم المتحدة العاملة في المجال الإنساني؛ والمنظمات الدولية والوطنية العاملة في المجال الإنساني وسائر المنظمات غير الحكومية.

## باء - المنهجية

٦ - بالرغم من أن مجلس الأمن هو الجهة التي أنشأت الفريق، إلا أن الفريق هيئة مستقلة تعمل بطريقة موضوعية تستند إلى الوقائع وتحمي عملها من أي جهود تسعى إلى تقويض حيادها أو إثارة انطباع بأنها متحيزة. وقد أقر الفريق بكامل أعضائه نص التقرير الحالي وما يرد فيه من استنتاجات وتوصيات بتوافق الآراء.

٧ - والتزم الفريق التزاماً تاماً بكفالة الامتثال للمعايير التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزءات في تقريره الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/2006/997). وتدعو تلك المعايير إلى الاعتماد على الوثائق الأصلية التي جرى التحقق منها والأدلة الملموسة ومشاهدات الخبراء الميدانية، بما في ذلك الصور الفوتوغرافية متى أمكن ذلك. وقد تحقق الفريق من جميع المعلومات الواردة في هذا التقرير باستخدام مصادر متعددة ومستقلة لكي يفني على النحو المناسب بأعلى معيار للإثبات، مولياً قيمة أعلى لتصريحات الأطراف الرئيسية والشهود الذين عايشوا الأحداث.

٨ - وأدى الفريق عمله بأكبر قدر ممكن من الشفافية، مع الحفاظ على سرية المصادر، عندما طُلب منه ذلك أو عند وجود مباحث قلق جدية بشأن السلامة. وعندما يشار إلى مصدر ما بأنه "سري" أو عند عدم ذكر اسمه في هذا التقرير، فلأن الفريق قد خلص إلى أن

(١) المسؤولون الحكوميون العشرة/المحتجزون السابقون هم عدد من كبار المسؤولين الحكوميين الذين اعتقلتهم حكومة جنوب السودان بسبب الأحداث التي وقعت في جوبا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وأطلق سراحهم في وقت لاحق بعد تدخل الرئيس الكيني أوهورو كينياتا. وهم: دينق ألور، باقان أمون، أوياي دينق، سيرينو هايتنق، جون لوك جوك، كوستي مانيي، قبر شوانق أولانق، مادوت بيار، شول تونق ماياي، ماجاك داقوت.

الكشف عن هوية المصدر يمكن أن يشكل تهديدا لسلامة المصدر. وعندما يشار في هذا التقرير إلى مصدر عسكري بأنه ضابط أو قائد "كبير" في الجيش الشعبي لتحرير السودان أو الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، فيعني ذلك أن المصدر يشغل مرتبة تتراوح من مقدم إلى عميد. أما عندما يشار إلى مصدر عسكري سري بأنه ضابط أو قائد "رقيق المستوى" في الجيش الشعبي لتحرير السودان أو الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، فيعني ذلك أن المصدر يشغل رتبة لواء أو رتبة أعلى. وتوصف وثيقة ما بأنها سرية إذا ما كان الكشف عنها قد يؤدي إلى تعريض المصدر للخطر؛ وهذه الوثائق محفوظة في ملفات الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومتاحة للدول الأعضاء في اللجنة للاطلاع عليها.

٩ - ولأغراض جمع المعلومات المتعلقة بتوريد أو بيع أو نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة ودراستها وتحليلها، وفقا للتكليف الوارد في القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، استخدم الفريق مزيجا من عمليات المعاينة المباشرة للأسلحة والمعدات، والصور الفوتوغرافية، والأدلة المرئية الأخرى، وتقييمات الوثائق، والمقابلات مع العديد من الأطراف ذات الصلة. وقد تعذر إجراء عمليات تفتيش رسمية للمخزونات نظرا لعدم وجود حظر على الأسلحة.

١٠ - ويلتزم الفريق بأعلى درجات الإنصاف، وقد أتاح للأطراف المعنية الفرصة، حيثما كان ذلك مناسبا وممكنا، لاستعراض أي معلومات وردت في تقريره وتشير إلى تلك الأطراف، والرد عليها في غضون فترة زمنية محددة. ومنح الفريق الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي مهلة أسبوعين، تمشيا مع ما درجت عليه أفرقة الخبراء الأخرى، للرد على الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها الفريق والتي ترد في هذا التقرير. وقدمت الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان ردا كتابيا بعد يوم واحد من انتهاء مهلة الأسبوعين، وقام الفريق بتعميم الرد على أعضاء اللجنة في وقت لاحق، (انظر المرفق السابع).

#### جيم - التعاون مع المنظمات الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة

١١ - يعمل الفريق بشكل مستقل عن وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها، إلا أنه يود الإعراب عن خالص امتنانه لقيادة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وموظفيها، ولمكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان، وسائر موظفي الأمم المتحدة في أديس أبابا، والخرطوم، وكمبالا، ونيروبي لما قدموه من دعم قيم.

١٢ - وبحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كان الفريق قد أرسل ٦٢ رسالة رسمية إلى ٣٤ دولة أو منظمة أو غيرها من الكيانات، وتلقى ٣١ ردا تتضمن المعلومات المطلوبة (انظر المرفق الأول).

## ثانيا - تطور النزاع

١٣ - على نحو ما بيّنه الفريق في تقريره المؤقت (S/2015/656)، أدت الحرب في جنوب السودان إلى انهيار شامل للمجتمع في جنوب السودان، فأحيت مظالم تاريخية، وشجعت الانتهازية العسكرية وروح الانتقام، وأدت إلى تفاقم التنافس داخل القبائل وفيما بينها في جميع أنحاء البلد. وتطور النزاع الذي بدأ كتزاع سياسي بين نُخب استغلت التوترات القبلية في الأشهر العشرة الماضية ليصبح نزاعا لا رابح فيه ولا خاسر، وأضحى استبعاد الجماعات القبلية المنافسة عن السلطة السياسية هدفا رئيسيا للعديد من الأطراف الرئيسية فيه. وبالتالي، فالنزاع ليس مجرد تنافس ثنائي بين الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي والأطراف القبلية الموالية لكل منهما، بل هو حرب متعددة الأوجه تتغير فيها الولاءات بسرعة تبعا لإمكانية الوصول إلى الموارد، والمظالم غير المفصول فيها، والفرص المتاحة لفرادى السياسيين والقادة العسكريين لاستغلال الحالة وممارسة الضغوط للحصول على مكاسب عسكرية وسياسية.

١٤ - ورغم توقيع الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي اتفاقاً حل النزاع في جمهورية جنوب السودان في آب/أغسطس ٢٠١٥، لا تزال الحرب تشكل تهديدا جسيما للسلام والأمن في المنطقة. فمنذ بداية الحرب، تشرّد ١,٦٦ مليون شخص داخل جنوب السودان، وتجمعت الأغلبية الساحقة خارج مواقع حماية المدنيين التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان طلبا للحماية (كان ٩٠٦ ١٧٨ شخصا يقيمون في مواقع حماية المدنيين في بداية تشرين الثاني/نوفمبر) (انظر S/2015/902). ولجأ ٦٤٦ ٠٠٠ شخص إلى دول مجاورة، مما يمثل زيادة قدرها ١٢٤ ٠٠٠ شخص منذ أواخر آذار/مارس ٢٠١٥<sup>(٢)</sup>. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، كان ٣,٩ ملايين شخص (أكثر من ٣٠ في المائة من السكان) يعانون من حالات حادة من انعدام الأمن الغذائي، مما يمثل زيادة قدرها ٨٠ في المائة على

(٢) انظر <http://data.unhcr.org/SouthSudan/regional.php>.

مدى فترة ١٢ شهراً<sup>(٣)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، في تشرين الثاني/نوفمبر، اعتبر ٤٠.٠٠٠ شخص من سكان ولاية الوحدة عرضة لخطر المجاعة في حالة عدم وصول المساعدات الإنسانية العاجلة إلى أكثر المناطق تضرراً بحلول كانون الأول/ديسمبر<sup>(٤)</sup>.

١٥ - وخلافاً للفترة الأولى من الحرب، لم يعد النزاع محصوراً في ولايات الوحدة وأعلى النيل وجونقلي حيث دار القتال في البداية، أو في المدن، ولم يقتصر القتال على القوات الحكومية وقوات المعارضة، بل إن أغلب أعمال العنف المرتكبة منذ أيار/مايو ٢٠١٥ سجلت على المستويين المحلي والمجتمعي ضد المدنيين، وكان مرتكبوها من القوات الحكومية أو من الجماعات المسلحة التابعة للحكومة، ومن المعارضة في بعض الأحيان.

#### ألف - الانشقاقات القبلية

١٦ - نجم عن الحرب الدائرة والانشقاقات القبلية الآخذة في التوسع آثار عميقة تتجاوز العداء المستشري في صفوف قبائل الدينكا تجاه النائب السابق للرئيس وقائد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ريباك مشار، والشعور المماثل الذي تضمه قبائل النوير للرئيس سلفاً كبير: ومردّ الحالة الأولى هو انعدام الثقة الذي يعود إلى مسؤولية مشار عن مذبحه راح ضحيتها نحو ٥.٠٠٠ شخص أكثرهم من الدينكا، ووقعت في بور في ولاية جونقلي في عام ١٩٩١ خلال انشقاق سابق داخل الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ أما الحالة الثانية فمردّها إلى انطباع بأن كبير هو من أمر بقتل النوير في جوبا في الأيام الأولى من النزاع<sup>(٥)</sup>.

١٧ - ويمارس أفراد من قبيلة الدينكا هيمنة متزايدة على قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان، والمخابرات العسكرية للجيش الشعبي لتحرير السودان، وجهاز الأمن الوطني،

(٣) انظر Integrated Food Security Phase Classification (IPC), South Sudan, September 2015 Food Security and Nutrition Analysis, Key messages; available at [http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user\\_upload/ipcinfo/docs/1\\_IPC%20South%20Sudan%20-%20September%202015%20-FINAL.pdf](http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/1_IPC%20South%20Sudan%20-%20September%202015%20-FINAL.pdf)

(٤) انظر "Central and Southern Unity Verification Mission Report: final report", Integrated Food Security Phase Classification (IPC), 20 November 2015. يمكن الاطلاع على التقرير باستخدام الرابط: [http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Reconnaissance%20Mission%20Report\\_Central%20a.nd%20Southern%20Unity\\_FINAL.pdf](http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Reconnaissance%20Mission%20Report_Central%20a.nd%20Southern%20Unity_FINAL.pdf)

(٥) أكد التقرير النهائي الصادر عن لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان أن أعمال القتل التي شهدتها جوبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والتي خلصت اللجنة إلى أنها تشكل جرائم حرب وأن بعضها قد يشكل جرائم ضد الإنسانية، "ارتكبت عملاً بسياسة الدولة أو تعزيراً لهذه السياسة" (الفقرة ٨١٢). انظر [www.peaceau.org/uploads/auciss.final.report.pdf](http://www.peaceau.org/uploads/auciss.final.report.pdf)

وأجهزة أمنية أخرى؛ وخلال الحرب، أصبح أفراد جماعة قبلية تطلق على نفسها اسم مجلس شيوخ جيينق (الدينكا) مستشارين غير رسميين للرئيس كبير وذوي نفوذ<sup>(٦)</sup>. وفي الآن نفسه، أقامت الحكومة تحالفات بغرض استغلال الخلافات داخل جماعات قبلية أخرى، ولا سيما قبيلة النوير (انظر الفرع الثالث). ويتزايد الشعور لدى الكثير من سكان الاستوائية بأن الحكومة خذلتهم، ويرون أنها تعمل لما فيه مصلحة الدينكا فقط.

١٨ - ومن ناحية أخرى، تعاني قبائل الدينكا بدورها معاناة شديدة من الحرب تعود بصورة رئيسية إلى الأزمات الإنسانية والاقتصادية المترابطة التي يشهدها البلد، وإلى تجنيد الحكومة أعدادا كبيرة من شباب الدينكا للقتال. وتشير التقديرات إلى أن ٧٠ في المائة من سكان شمال بحر الغزال، موطن رئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان، بول مالونق، يعانون من حالات حادة من انعدام الأمن الغذائي<sup>(٧)</sup>، وأن الولاية فقدت عددا كبيرا من سكانها نتيجة أعمال القتال<sup>(٨)</sup>.

## باء - التصييق على الحريات

١٩ - مع دخول الحرب عامها الثالث، وتوجّه نشاط الحكومة كليا نحو مواجهة هذه الحرب، ضاق الحيز المتاح للنقاش العام.

٢٠ - وقد تعرضت وسائل الإعلام مرارا وتكرارا للترهيب والتحرش والرقابة، ولا سيما من أجهزة أمن الدولة<sup>(٩)</sup>. وفي العام الماضي، قُتل ما لا يقل عن ستة صحفيين، وجرى توقيف

(٦) تقييم خلّص إليه الفريق استنادا إلى مقابلات عديدة أجراها في جوبا، بما فيها اجتماعات مع مجلس شيوخ جيينق في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر.

(٧) صنف ٣٧٠.٠٠٠ شخص في مرحلة "الأزمة"، وصنف ١٣٥.٠٠٠ فرد في مرحلة "الطوارئ" (الفتتان ٣ و ٤ من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية)، وذلك من مجموع السكان الذي يقدر بنحو ٧٢١.٠٠٠ فرد، وهو ما يعني أن الولاية تحتل المرتبة الرابعة (مباشرة بعد ولايات أعالي النيل الكبرى الثلاث) من حيث انعدام الأمن الغذائي في مجمل جنوب السودان. انظر Integrated Food Security Phase Classification, South Sudan, "September 2015 food security and nutrition analysis: key messages", available from [www.ipcinfo.org/fileadmin/user\\_upload/ipcinfo/docs/1\\_IPC%20South%20Sudan%20-%20September%202015%20-FINAL.pdf](http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/1_IPC%20South%20Sudan%20-%20September%202015%20-FINAL.pdf).

(٨) مقابلات أجريت مع موظفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ووكالات المساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في أويل، ومع كبار المسؤولين الحكوميين المحليين (آب/أغسطس ٢٠١٥).

(٩) في بداية كانون الأول/ديسمبر، أصدر الاتحاد الأوروبي وكندا بيانا أعربا فيه عن قلقهما البالغ من تزايد حالات انتهاك حريات وسائل الإعلام والاعتقالات التعسفية التي قام بها جهاز الأمن الوطني بصورة رئيسية. انظر: "European Union accuses South Sudan security service of violating

واحتجاز آخرين، وأجبر جهاز الأمن الوطني العديد من المنابر الإعلامية على وقف أنشطتها، ومنها "The Citizen" و "الرأي"، وأغلق مؤقتاً "The Juba Monitor". وبمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة في أيار/مايو ٢٠١٥، نُقل على نطاق واسع عن وزير الإعلام والإذاعة (ونائب المفاوض في عملية السلام)، مايكل ماكوي، قوله: "لم نحاكم أي صحفي حتى الآن، ولكننا سنفعل ذلك"<sup>(١٠)</sup>. وهدد ماكوي أيضاً بإغلاق إذاعة مرايا التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان<sup>(١١)</sup>.

٢١ - وفي ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٥، نقلت وسائل الإعلام التي احتشدت في المطار عند مغادرة كبير لحضور محادثات السلام في إثيوبيا قوله: "حرية الصحافة لا تعني أن تعمل ضد بلدك. وإذا كان أي أحد منهم [الصحفيون] لا يعرف أن هذا البلد قتل أناساً، فسنبهرن على ذلك بهم يوماً ما". وبعد أربعة أيام، قُتل الصحفي بيتر موي في منزله في جوبا؛ ولم يتسن تحديد هوية الجناة حتى الآن. وفي ٢٢ آب/أغسطس، أصدر مكتب الرئيس بيانا بشأن الأقوال التي أدلى بها كبير يقول إن "هذه الأقوال كانت مجرد تذكير للصحفيين في جنوب السودان، وليست تهديداً... ولن يتعرض أي من الصحفيين للإيذاء عند قيامه بمهنته الصحافية"<sup>(١٢)</sup>.

٢٢ - وبعد أن نظم مدير مركز السلام والدراسات الإنمائية في جامعة جوبا، لوكا بيونق دينق، منتدى في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ لإجراء نقاش عام بخصوص المرسوم المثير للجدل الذي أصدره كبير ويقضي بتغيير عدد الولايات من ١٠ إلى ٢٨ ولاية (انظر الفرع السادس أدناه)، أمرت الحكومة بفصل بيونق وحظرت تنظيم أي محاضرات عمومية في

media freedoms", Radio Tamazuj, 10 December 2015, available from <https://radiotamazuj.org/en/article/eu--accuses-south-sudan-security-service-violating-media-freedoms>

(١٠) انظر "South Sudan official at press freedom event lashes out at journalists", Radio Tamazuj, 4 May 2015, available from <https://radiotamazuj.org/en/article/south-sudan-official-press-freedom-event-lashes-out-journalists>

(١١) في ١٦ شباط/فبراير، بثت إذاعة مرايا مقابلة مع ريبكا نياندينق، أرملة زعيم الاستقلال جون قرنق صاحب الثقل الرمزي؛ وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، هدد ماكوي بإغلاق المحطة.

(١٢) انظر "Kiir threatens to kill journalists working against the country", Radio Tamazuj, 17 August 2015, available from <https://radiotamazuj.org/en/article/kiir-threatens-kill-journalists-working-against-country>; Philip Aleu, "South Sudan Government dials back Kiir threat against journalists", Voice of America, 24 August 2015, available from [www.voanews.com/content/south-sudan-media-journalism-threat-freedom-of-speech-peace-deal/2930469.html](http://www.voanews.com/content/south-sudan-media-journalism-threat-freedom-of-speech-peace-deal/2930469.html); "South Sudan reporter killed days after President's threat", Al-Jazeera, 20 August 2015, available from [www.aljazeera.com/news/2015/08/sudan-reporter-killed-days-president-threat-150820141803243.html](http://www.aljazeera.com/news/2015/08/sudan-reporter-killed-days-president-threat-150820141803243.html)

المستقبل. وكانت المناسبة قد أتاحت للمسؤولين الحكوميين وغيرهم من مؤيدي المرسوم ومنتقديه أيضا منبرا للإعراب عن آرائهم. وقد غادر دينق البلد بعد ذلك<sup>(١٣)</sup>. وذكرت أنباء أن جهاز الأمن الوطني ألقى القبض أيضا على عميد قسم العلوم التطبيقية والصناعية في جامعة جوبا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر<sup>(١٤)</sup>. وقد تلقى الفريق العديد من الشهادات المباشرة عن عمليات توقيف واحتجاز تعسفية تعرض لها ناشطون سياسيون على أيدي جهاز الأمن الوطني والمخابرات العسكرية التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان، وترد تفاصيلها في الفرع السابع.

٢٣ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، فصل رؤساء خمس لجان في الجمعية التشريعية الوطنية واثان من نوابهم لامتناعهم عن التصويت للتعديل الرامي لإدراج المرسوم المتعلق بزيادة عدد الولايات إلى ٢٨ ولاية في الدستور. وينتمي ستة من الأعضاء السبعة إلى منطقة الاستوائية الكبرى<sup>(١٥)</sup>.

جيم - اتفاق آب/أغسطس ٢٠١٥ المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان

٢٤ - في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٥، وقع مشار، زعيم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، وبقان أموم، بالنيابة عن "المحتجزين السابقين"، الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان الذي قامت فيه الهيئة الحكومية الدولية بدور الوسيط. ووقع كبير على الاتفاق في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥، تحت ضغط دولي كبير. وكما يلاحظ في الفرع السادس، لم يسفر هذا الاتفاق عن تراجع كبير في أعمال العنف، وكان التقدم المحرز نحو إنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية محدودا للغاية، وهو ما يعزى في المقام الأول إلى انعدام الإرادة السياسية لدى كلا الطرفين.

(١٣) مقابلات أجريت مع شخصين على دراية مباشرة بالأحداث التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

(١٤) انظر: "Juba University dean detained by National Security", Radio Tamazuj, 12 December 2015. Available from <https://radiotamazuj.org/en/article/juba-university-dean-detained-national-security>.

(١٥) انظر: "Five parliament committee Chairs dismissed for rejecting Kiir's 28 states", Radio Tamazuj, 1 December 2015. Available from <https://radiotamazuj.org/en/article/5-parliament-committee-chairs-dismissed-rejecting-kiirs-28-states>.

## دال - الأزمة الاقتصادية

٢٥ - أسفرت الحرب، وسوء إدارة موارد البلد المتأتية من الضرائب، والانخفاض الشديد في المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة، أي مبيعات النفط، إلى نشوء حالة اقتصادية كارثية<sup>(١٦)</sup>. ووصل متوسط العجز الشهري لميزانية الحكومة، وقت إعداد هذا التقرير، إلى ما لا يقل عن ٢٢٠ مليون دولار<sup>(١٧)</sup>. وتحاول الحكومة الوفاء بالتزاماتها الناشئة عن الميزانية، بما في ذلك المرتبات الحكومية، وذلك من خلال اقتراضها المفرط من البنك المركزي، الأمر الذي خلف لديها ديونا محلية تزيد على ٤ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة<sup>(١٨)</sup>. ولا يزال الدين الخارجي آخذاً في الازدياد من خلال خطابات ائتمان بمبلغ ١٠٠ مليون دولار قدمها بنك قطر الوطني ومبيعات النفط المستقبلية. وتلقى الفريق من مصادر متعددة معلومات موثوقة عن قروض قدمتها إلى الحكومة عدة شركات نفطية أجنبية. ولا تزال التحقيقات التي أجراها الفريق بشأن هذه الأنباء جارية.

٢٦ - وعلى النحو المفصل في التقرير المرحلي للفريق، تواصلت الحكومة منح الأولوية في تخصيص الموارد إلى قطاعي الدفاع والأمن (انظر الفرع الرابع) وخدمة شبكات المحسوبة القبلية<sup>(١٩)</sup> على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى. وتتركز إدارة الموارد المحدودة في مكتب الرئيس، والبنك المركزي، ووزارة النفط، وكثيراً ما يصدر الأمر بصرف مدفوعات

(١٦) انخفضت إيرادات النفط كنتيجة مباشرة للحرب والتراجع العالمي في أسعار النفط.

(١٧) استند في حساب مبلغ ٢٢٠ مليون دولار إلى سعر الصرف الرسمي، وهو سعر ثابت قدره ٢,٩٥ جنيه من جنهات جنوب السودان مقابل الدولار الواحد، وقد ظل معمولاً به حتى منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ عندما قرر البنك المركزي تعويم العملة. انظر المقابلات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر مع مسؤول من الحركة الشعبية لتحرير السودان، وعامل في مجال التنمية في جوبا، ورجل اقتصاد في جوبا. وانظر أيضاً الصفحة ٢١ من التقرير الفصلي التكميلي لحالة الاقتصاد الكلي، الذي يغطي الفصل الرابع من السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ والذي أعدته وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ ويورد وصفاً للحالة حسب ما كانت عليه في تموز/يوليه ٢٠١٥. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، زادت الحالة الاقتصادية تدهوراً.

(١٨) في آذار/مارس ٢٠١٥، تشير التقديرات إلى أن مجموع ما اقترضته الحكومة من البنك المركزي يبلغ ٢,٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد استند في حساب هذا المبلغ إلى المقابلات السرية التي أجريت في جوبا في تشرين الثاني/نوفمبر مع مسؤولين حكوميين ومحللين من جنوب السودان في القطاع الاقتصادي والمالي. انظر أيضاً الأرقام التي قدمتها وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في تموز/يوليه ٢٠١٥ في التقرير الفصلي عن حالة الاقتصاد الكلي الذي يغطي الفصل الرابع من السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)، الصفحات ٢٢-٢٤.

(١٩) الإشارة هنا إلى شبكة من نخبة الدينكا تحصل على فوائد جمّة من ارتباطها بنظام الرئيس كبير وولائها له، وتؤيد سياسات النظام مقابل ذلك.

مباشرة من المصرف المركزي دون المرور عبر وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، وهو ما أدى إلى تفشي الفساد<sup>(٢٠)</sup>.

### ثالثا - انتشار الحرب وأساليب شنّها

٢٧ - وفقا لما أشير إليه في التقرير المرحلي للفريق، وسعيا لتزويد اللجنة بأدلة واضحة ومقنعة تتصل بإدراج أفراد يشاركون في أعمال أو سياسات تهدد السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان، فقد قام الفريق، عملا بالمعايير التي بينها المجلس في قراره ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، بالتحقيق بشأن الجهة التي تقع عليها المسؤولية القيادية لدى الطرفين المتحاربين في جنوب السودان. ويستند تحليل الفريق لهذه المسؤولية والأساليب المتبعة في شن الحرب إلى شهادة مسؤولين وعدد من كبار القادة العسكريين الموالين للحكومة وللجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وإلى مصادر أخرى.

٢٨ - وكما هو مبين أدناه، فقد خلص الفريق، بناء على رجحان الأدلة، إلى أن الرئيس كبير وزعيم الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان، مآشار، يحتفظان بالمسؤولية القيادية لقواتهما. ويقدم الفريق تقييمات تستند إلى الأدلة فيما يتعلق بالأساليب المتبعة في شن الحرب، وبخاصة في ولايات الوحدة وأعالي النيل ووسط وغرب الاستوائية. وقد اختار الفريق هذه الولايات لأنها أفضل مثال على الأساليب المتبعة في الحرب وعلى المسؤولية القيادية بوجه أخص، منذ اتخاذ القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥).

### ألف - تعريف المسؤولية القيادية

٢٩ - عند إسناد المسؤولية القيادية عن عمل أو سياسات تستوفي المعايير المعمول بها لفرض جزاءات على النحو الذي بينه مجلس الأمن في الفقرتين ٦ و ٧ من قراره ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، اتبع الفريق في تعريف المسؤولية القيادية مفهومها المحدد في المادتين ٨٦ و ٨٧ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، الذي انضم إليه جنوب السودان

(٢٠) المقابلة التي أجريت في أديس أبابا في آب/أغسطس مع مصادر متعددة منها موظف سابق في وزارة الشؤون المالية والتخطيط الاقتصادي. وانظر أيضا "War economy: Kiir's office spends more than budget of an entire state", Radio Tamazuj, 28 March 2015, available from <https://radiotamazuj.org/en/article/war-economy-kiir-office-spends-more-budget-entire-state>; "Investigation into \$800 million AWOL at the Presidency", Indian Ocean Newsletter, 24 July 2015, available from [www.africaintelligence.com/ION/politics-power/2015/07/24/investigation-into-dollars800%2%A0million-awol-at-the-presidency,108085760-ART](http://www.africaintelligence.com/ION/politics-power/2015/07/24/investigation-into-dollars800%2%A0million-awol-at-the-presidency,108085760-ART)

في تموز/يوليه ٢٠١٢<sup>(٢١)</sup>. وتنص المادة ٨٦ في جملة أمور على أنه يتوجب على الأطراف في الاتفاقيات "قمع الانتهاكات الخطيرة" للاتفاقيات. وعلاوة على ذلك، ووفقا للوارد في المادة ٨٦:

"لا يعفى قيام أي مرؤوس بانتهاك الاتفاقيات أو هذا البروتوكول" رؤساءه من المسؤولية الجنائية أو التأديبية، حسب الأحوال، إذا علموا، أو كانت لديهم معلومات تتيح لهم في تلك الظروف أن يخلصوا إلى أنه كان يرتكب، أو أنه كان في سبيله لأن يرتكب مثل هذا الانتهاك، ولم يتخذوا كل ما في وسعهم من إجراءات مستطاعة لمنع أو قمع هذا الانتهاك".

٣٠ - لذا، تتطلب العناصر الأساسية لتوفر المسؤولية القيادية وجود علاقة، حتى وإن كانت بحكم الواقع علاقة رئيس بمرؤوسه، تربط من يرتكبون انتهاكا بقائدهم وقت ارتكاب الانتهاك؛ وأن يكون الرئيس علم أو كان على علم بأن مرؤوسيه ارتكبوا أو قد يكونوا ارتكبوا ذلك الانتهاك؛ وأن يكون الرئيس لم يتخذ جميع التدابير الضرورية والمعقولة لمنع مرؤوسيه من ارتكاب الانتهاك أو معاقبتهم عليه<sup>(٢٢)</sup>.

#### باء - المسؤولية القيادية عن القوات الحكومية

٣١ - يحمل الرئيس كبير بصفته رئيس الدولة والقائد الأعلى للجيش الشعبي لتحرير السودان، رتبة لواء في الخدمة وهو رسميا أعلى قائد عسكري في البلد إلى جانب بول مالونغ، رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان. ويخضع وزير الدفاع، كويل مانيانق؛ ووزير الأمن الوطني، أوبوتو مامور (الذي يقيم رسميا في مقر الرئاسة) للمساءلة أمامه مباشرة.

٣٢ - وكبير، لا رئيس الأركان العامة أو وزير الدفاع، هو من يصدر المراسيم بتعيين كبار الضباط العسكريين وترقيتهم، وهو ما فعله بإقالة السيد جيمس هوت ماي، رئيس هيئة الأركان العامة في آذار/مارس ٢٠١٤، وتعيين مالونغ خلفا له. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، عين كبير الجنرال بابيني مونيتويل، الضابط السابق في جيش تحرير جنوب

(٢١) انظر: International Committee of the Red Cross (ICRC), "South Sudan: world's newest country signs up to the Geneva Conventions", 19 July 2012. Available from [www.icrc.org/eng/resources/documents/news-release/2012/south-sudan-news-2012-07-09.htm](http://www.icrc.org/eng/resources/documents/news-release/2012/south-sudan-news-2012-07-09.htm)

(٢٢) انظر: "Command responsibility and failure to act", Advisory Service on International Humanitarian Law (ICRC, May 2014). Available from [www.icrc.org/eng/assets/files/2014/command-responsibility-icrc-eng.pdf](http://www.icrc.org/eng/assets/files/2014/command-responsibility-icrc-eng.pdf)

السودان نائبا لرئيس هيئة الأركان العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان لشؤون التوجيه المعنوي وجميس قاي ياوش برتبة فريق ولم ينط به دور محدد. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، عين كبير أيضا ديفيد ياو ياو، واثنين من مساعديه برتبة فريق<sup>(٢٣)</sup>.

٣٣ - وترد في ما يلي أدناه أدلة جلية ومقنعة تثبت أن كبير هو من يتولى فعليا المسؤولية القيادية للطائفة المتنوعة من الجماعات المسلحة التي تستخدمها الحكومة في شن الحرب في عدة أماكن<sup>(٢٤)</sup>. وهذه الجماعات، ولا سيما تلك العاملة في ولايات الوحدة وأعلي النيل ووسط وغرب الاستوائية، هي مزيج من "الجنود النظاميين" وعناصر من جهاز الأمن الوطني وأفراد مليشيات و "شباب" القبائل<sup>(٢٥)</sup>. وكثيرا ما تكون القيادات الميدانية لهذه القوات مختلفة، ويعمل القادة العسكريون والسياسيون المحليون معا لحشد قوات مركبة وتعبئة الموارد اللازمة للعمليات<sup>(٢٦)</sup>. غير أن العمليات المتخصصة، كالعديد التي تستخدم فيها

(٢٣) انظر "South Sudan President assigns top allied military commander", *Sudan Tribune*, 27 September 2015, available from [www.sudantribune.com/spip.php?article56526](http://www.sudantribune.com/spip.php?article56526).

(٢٤) أعرب مجلس الأمن في قراره ٢٢٠٦ (٢٠١٥) عن اعترافه بفرض أي جزاءات قد تكون مناسبة "بغية تشجيع حكومة جنوب السودان وقوات المعارضة على تشكيل حكومة انتقالية للوحدة الوطنية، واتخاذ خطوات شاملة لحمل قواتهما الخاضعة لسيطرتهما المباشرة أو غير المباشرة على وقف العمليات العسكرية، وأعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، والتمكين من الحصول على المساعدة الإنسانية. ويشير القرار إلى كل من "الجماعات المسلحة وقوات الأمن الوطني" على أنها كانت مشاركة في أفعال تعارض مع القانون الدولي الإنساني وغير ذلك من الانتهاكات. ويعتبر الفريق، تحقيقا لأغراض ولايته، أن عبارة "الجماعات المسلحة" تشمل القوات المسلحة الحكومية والمليشيات المرتبطة بها و "شباب" القبائل وقوات المعارضة المسلحة ومليشياتها، بالإضافة إلى القوات الأجنبية الضالعة في أنشطة مسلحة في جنوب السودان.

(٢٥) يشكل الشباب المسلح عنصرا يكثر وجوده في العمليات العسكرية في جنوب السودان لدى الحكومة والمعارضة. وهذه الجماعات، التي عادة ما تؤسس استنادا إلى الهوية القبلية، تستمد أفرادها في المقام الأول من مناطق جغرافية محددة (على سبيل المثال شباب مايوم في ولاية الوحدة هم رجال وفتيان من بول نوير)، وهي جماعات عادة ما تتألف من أفراد تتراوح فئاتهم العمرية من المراهقين إلى الرجال البالغين. وكثيرا ما تقود هذه الجماعات الشبابية المسلحة وتوجهها شخصيات سياسية وعسكرية محلية كمفوضي مقاطعتي كوش ولير. وتنسق هذه الجماعات مع العناصر العسكرية الأخرى المشاركة في الهجمات. وفي بعض الحالات، ينتمي بعض هؤلاء الشباب المسلحين إلى أجهزة أمنية منظمة كالجيش الشعبي لتحرير السودان أو الجهاز الوطني للشرطة.

(٢٦) يزداد تعقيد بيئة العمل بسبب صعوبة الفصل بين القيادات السياسية والقيادات العسكرية على الصعيد الميداني، حيث إن العديد من مسؤولي المقاطعات في الولايات المتأثرة بالتراع يعينون في مناصب وكثيرا ما ينتقلون بين وظيفتهم المدنية ووظيفتهم العسكرية. وعلاوة على ذلك، فإن هؤلاء القادة المحليين دور كبير في تعبئة الشباب المحلي وعناصر الميليشيات، وفي الزج هؤلاء الشباب في النزاع الأوسع القائم بين الحكومة والمعارضة، وبذلك يتسع نطاق الحرب ليشمل المدنيين في الولايات المتأثرة بالتراع. لذا، كثيرا ما تبدو هذه البيئة في حالة فوضى تسودها التنافسات المحلية وسرقة المواشي والهجمات الانتقامية التي تخلق حالة من العنف شبه المتواصل في بعض المقاطعات، كما هو الحال في مقاطعتي كوش ولير في ولاية الوحدة.

طائرات عمودية هجومية، تخضع لسيطرة مباشرة من مقر قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان ومن الواضح أنها تنسق مع تلك الجماعات<sup>(٢٧)</sup>. وخلال القتال، كثيرا ما تستكمل قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان بقوات تابعة لجهاز الأمن الوطني تتألف في كثير من الأحيان من أفراد من قبائل الدينكا المجندين في ولايتي واراناب وشمال بحر الغزال<sup>(٢٨)</sup>.

٣٤ - وقام كبير وبول مالونق أيضا بتجنيد الميليشيا المعروفة باسم "ماتيانق أنيور" التي تورطت، وفقا للجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي والمعنية بجنوب السودان<sup>(٢٩)</sup>، في العديد من أعمال القتل في جوبا في عام ٢٠١٣<sup>(٣٠)</sup>. وتلقى أفراد الميليشيا التدريب في مزرعة الرئيس كبير في لوري، بولاية وسط الاستوائية، دون الحصول على موافقة جيمس هوت ماي<sup>(٣١)</sup>. وجرى أيضا في الأشهر الأربعة الأولى جزء من عمليات تدريب دفعة لاحقة مكونة من ٣٠٠٠ من موظفي جهاز الأمن الوطني في لوري قبل نقل المتدربين إلى مابل، ولاية غرب بحر الغزال، حيث تم تدريبهم لمدة أربعة أشهر إضافية وتخرجوا في أيار/مايو<sup>(٣٢)</sup>.

(٢٧) المقابلات التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ مع اثنين من كبار القادة الميدانيين للجيش الشعبي لتحرير السودان (يشار إليهما بحرفي "E" و "F") خلال اجتماعين منفصلين في ولاية أعالي النيل وجوبا، ومع أحد كبار ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان (يشار إليه فيما بعد بحرف "A") في مقر قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا في شهر آب/أغسطس؛ ومع السياسي السابق "P" في جوبا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

(٢٨) المقابلات التي أجريت مع السياسي السابق "P" في جوبا (تشرين الثاني/نوفمبر)، ومع مسؤولين من آلية الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية في ملكال (أيلول/سبتمبر)، ومع ضابط كبير في الجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا "A" (أيلول/سبتمبر)، ومع متدرب سابق في جهاز الأمن الوطني في بافاك (تشرين الثاني/نوفمبر)، والمقابلة التي أجريت عن طريق الإنترنت مع الخبير الدولي في جنوب السودان "M" (تشرين الأول/أكتوبر). وهناك عملية تجنيد واسعة النطاق جارية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في جميع أنحاء جنوب السودان ولكنها تتركز أساسا في المناطق المأهولة بالسكان من قبائل الدينكا. وجرى تجنيد أكبر عدد من الشباب في ولايتي شمال بحر الغزال واراناب، وتم تدريب وتجهيز عدد كبير منهم درب وجهاز بإشراف جهاز الأمن الوطني. ويصف مواطنو جنوب السودان هؤلاء الشباب بأهم ميليشيات ماتيانق أنيور (اليسروع البني بلغة الدينكا) "الجديدة".

(٢٩) <http://www.peaceau.org/en/article/final-report-of-the-african-union-commission-of-inquiry-on-south-sudan>

(٣٠) التقرير النهائي للجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي والمعنية بجنوب السودان، الفقرتان ٥٣ و ٥٤.

(٣١) التقرير النهائي للجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي والمعنية بجنوب السودان، الفقرتان ١٢٤ و ٤٥١، وانظر أيضا "Generals say Juba massacres done by private militia, not SPLA", Radio Tamazuj، الذي ينقل أقوال عدد من كبار المسؤولين والمسؤولين السابقين <https://radiotamazuj.org/en/article/generals-say-juba-massacres-done-private-militia-not-spla>، والمقابلات التي أجراها الفريق.

(٣٢) انظر "South Sudan graduates over 3,000 national security officers", *Sudan Tribune*, 5 May 2015، متاح على الرابط [www.sudantribune.com/spip.php?article54865](http://www.sudantribune.com/spip.php?article54865). وتم التحقق من ذلك من خلال مقابلات

## الشكل الأول

الرئيس متحدثاً إلى الأمة، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣



مصدر الصورة: وكالة رويترز.

٣٥ - ولذلك، خلص الفريق استناداً إلى مصادر مستقلة متعددة لديها معرفة مباشرة بالأحداث أن هناك أدلة واضحة ومقنعة، معروضة أدناه، على أن معظم أعمال العنف التي ارتكبت أثناء الحرب من جانب الحكومة أو القوات المنتسبة إليها، بما في ذلك استهداف المدنيين وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كانت بتوجيه من كبار الشخصيات على أعلى المستويات في الحكومة أو جرت بعلمهم، بمن فيهم كبير بول مالونق، والمدير العام لمكتب الأمن الداخلي التابع لجهاز الأمن الوطني، أكول كور.

٣٦ - وتظهر العمليات العسكرية في المسرح الرئيسي للنزاع المسلح وجود تنسيق دائم مع مقر الجيش الشعبي لتحرير السودان بشأن اللوجستيات ودمج العتاد الجوي والأسلحة الثقيلة مع القوات المحلية، بما في ذلك المدفعية، والسفن النهرية والدبابات والطائرات العمودية. وتختلف الأساليب المتبعة خلال هذه العمليات من ولاية إلى أخرى - على النحو المبين أدناه - ولكن التنسيق بين القوات المحلية والسلطات على الصعيد الوطني يسير على نحو مطرد. وأشار قائدا فرقتين وقائد ميداني رفيع المستوى قابلهم الفريق عدة مرات إلى أنهم

أجريت مع أحد الجندين في باجاك (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)، وأحد ممثلي المجتمع المدني (K) في نيروبي (تشرين الأول/أكتوبر)، وأحد كبار الضباط في الجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا (A) (أيلول/سبتمبر).

يتبعون الأوامر التنفيذية الصادرة من مقر الجيش الشعبي لتحرير السودان، وأن كير يتلقى من وقت لآخر إحاطات إعلامية من قادة العمليات<sup>(٣٣)</sup>.

٣٧ - وعلاوة على ذلك، يوجد لدى مكتب الرئيس ما لا يقل عن ثلاثة تقارير تتعلق بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وتنتظر اتخاذ كير إجراء بشأنها، ومحاسبة الجناة المزعومين الذين هم تحت قيادته. وتشمل هذه التقارير تقريراً صادراً عن جهاز الشرطة الوطنية في جنوب السودان عن أعمال القتل في جوبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛ وتقريراً صادراً في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٤ عن مفوضية حقوق الإنسان في جنوب السودان تم نشره ولكن التوصيات الواردة فيه كانت موجهة إلى كير؛ وتقريراً صادراً عن مسؤولين بولاية جونقلي، بشأن المحجور الذي شن على موقع لحماية المدنيين تابع لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في نيسان/أبريل ٢٠١٤<sup>(٣٤)</sup>.

٣٨ - وبالإضافة إلى ذلك، قدم الرئيس النيجيري السابق أولوسيغون أوباسانجو، الذي كان يرأس لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي والمعنية بجنوب السودان، نسخة من التقرير النهائي للجنة إلى كير فور الانتهاء من إعدادها في عام ٢٠١٤. ونشر الاتحاد الأفريقي التقرير علناً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وخلص إلى أن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية "ارتكبت تنفيذاً لسياسة الدولة أو تعزيزاً لها". وفي الواقع، يثبت الأسلوب الذي ارتكبت به هذه الجرائم "الطابع الواسع النطاق أو المنهجي" للهجمات. وتشير الأدلة أيضاً إلى أن الهجمات كانت بمثابة عملية عسكرية منظمة لم يكن من الممكن أن تنجح بدون الجهود المتضافرة التي بذلها مختلف الجهات الفاعلة في الجيش والأوساط الحكومية. ولذا يمكن أن يستنتج من ذلك عنصر يتعلق بوجود سياسة تتبعها الدولة<sup>(٣٥)</sup>.

(٣٣) مقابلات مع قائد الفرقة الثالثة سانتينو دينق وول في وابجيك (آب/أغسطس)، وقائد الفرقة الثانية بالنيابة روي فوت في ملكال (أيلول/سبتمبر)، و (GG)، أحد كبار القادة الميدانيين في الجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب السودان في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر.

(٣٤) فيما يتعلق بتقرير بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، انظر: <https://unmiss.unmissions.org/Portals/unmiss/Human%20Rights%20Reports/UNMISS%20Conflict%20in%20South%20Sudan%20-%20A%20Human%20Rights%20Report.pdf>. وفيما يتعلق بالتقرير الصادر عن مفوضية حقوق الإنسان في جنوب السودان، انظر: "Interim report on South Sudan internal conflict: 15 December 2013-15 March 2014"، [available from www.sudantribune.com/IMG/pdf/rreport\\_on\\_conflicts\\_in\\_south\\_sudan.pdf](http://www.sudantribune.com/IMG/pdf/rreport_on_conflicts_in_south_sudan.pdf).

(٣٥) انظر التقرير النهائي للجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي والمعنية بجنوب السودان، الفقرة ٨١٢. انظر أيضاً الفقرات ٨٠٦ إلى ٨١٢ والفقرات ١١٢٦ إلى ١١٣١.

٣٩ - ولم يستتبع هذه الاستنتاجات إجراء أي تحقيقات أو اتخاذ إجراءات ضد أفراد خصهم التقرير بالذكر، مثل قائد الحرس الرئاسي، ماريال شانونق<sup>(٣٦)</sup>.

جيم - المسؤولية القيادية لدى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان

٤٠ - رغم تنوع التجمعات التي تنضوي تحتها قوات المعارضة، والطريقة غير المنسقة إلى حد كبير التي أسفرت عن تكوينها بعد الأحداث التي وقعت في جوبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ما زال مشار يؤكد علنا وللفريق بصورة مباشرة، زعامته للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وقيادته العملية لقوات هذا الجناح. وقد عقد مشار مؤخرا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، اجتماعا ضم جميع كبار القادة العسكريين والزعماء السياسيين في جناح المعارضة في باقك، ولاية أعالي النيل (مقر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي)، وأكد كبار القادة للفريق، ومنهم الفريق جونسون أولوني - الذي يقود حاليا أكبر قوة مقاتلة عاملة في الجناح المعارض - أنهم تلقوا خلاله أوامرهم من مشار. ويعترف اتفاق السلام أيضا بمشار بوصفه الرئيس والقائد العام للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي<sup>(٣٧)</sup>.

٤١ - وبالإضافة إلى ذلك، نظرت لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي والمعنية بجنوب السودان في موضوع المسؤولية عن قيادة قوات المعارضة، وخلصت في الفقرات من ٨١٨ إلى ٨٢٣ من تقريرها، استنادا إلى البيانات العامة المتاحة، والاجتماعات مع مشار وتقارير الشهود، إلى أن مشار ما زال يمسك بزمام السيطرة التنفيذية على المعارضة. ولم يعثر الفريق على أي دليل يناقض هذا التقييم كما لم يعثر على أي دليل يشير إلى انتقال المسؤولية القيادية منذ إتمام اللجنة لتقريرها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٤٢ - ولذلك خلص الفريق، استنادا إلى مصادر مستقلة متعددة لديها معرفة مباشرة بالأحداث، إلى وجود أدلة واضحة ومقنعة، معروضة أدناه، على أن معظم أعمال العنف التي ارتكبتها الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي أثناء الحرب، بما في ذلك انتهاكات

(٣٦) أدرجت اللجنة شانونق، بين آخرين، في قائمة مرتكبي الانتهاكات في ١ تموز/يوليه.

(٣٧) مقابلة مع أولوني في باقك في تشرين الثاني/نوفمبر. وأكد بيتر قاديت أيضا في مقابلة أجراها معه الفريق في الخرطوم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أنه قبل انشقاقه عن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، كان يتلقى أوامر تنفيذية من مشار.

وقف إطلاق النار وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، كانت بتوجيه من كبار الشخصيات على أعلى المستويات في الجناح أو جرت بعلمهم، بمن فيهم مشار. ٤٣ - بيد أن الجناح المعارض واجه تحديات عسكرية جسيمة على مدى العام الماضي. فقد أدى الهجوم الذي شنته الحكومة في ولاية الوحدة، والنقص الشديد في الإمدادات اللوجستية لدى المعارضة (وكلاهما مفصل أدناه) وانعدام القدرات الجوية والقدرات الجوية المضادة إلى اتخاذ قوات المعارضة موقفا دفاعيا إلى حد كبير في العديد من المواقع. وكما هو الحال بالنسبة للحكومة، تتألف قوات المعارضة من عناصر تابعة للقوات النظامية من الجيش الشعبي لتحرير السودان والأجهزة الأمنية الأخرى إلى جانب جماعات من شباب القبائل، بما في ذلك "الجيش الأبيض" المؤلف بصفة أساسية من شباب لو النوير وقوار النوير وجيكاني النوير، وغيرها من ميليشيات الدفاع المحلية<sup>(٣٨)</sup>. وقد ازداد عدد عناصر مجموعتي الشباب من قوار النوير وجيكاني النوير نتيجة حملات التجنيد (القسري أحيانا).

٤٣ - وتعاني المعارضة أيضا من خلافات سياسية عميقة أدت إلى انسحاب مجموعة من كبار القادة العسكريين، بقيادة اللواء بيتر غاديت، من العمليات العسكرية. وتتركز المظالم الرئيسية لجماعة غاديت حول صيغة تقاسم السلطة المنبثقة عن اتفاق آب/أغسطس ٢٠١٥ للسلام التي تعتبرها عودة للوضع الذي كان قائما من قبل، وأنها أخفقت في معالجة المشاكل الأساسية داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان، وأنها لا تشتمل على أي بنود تنص على مساءلة الأشخاص المسؤولين عن قتل المدنيين من قبائل النوير في جوبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأعرب كبار قادة النوير في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي عن آراء مماثلة بشأن المسألة خلال الاجتماعات مع الفريق في باقاك، ولاية أعالي النيل، وشددوا على أنهم يؤيدون السلام، إلا أن توقيعهم على الاتفاق يرجع إلى حد كبير إلى ضغوط من المجتمع الدولي.

٤٥ - وأدت عمليات انشقاق قوات الجيش الشعبي في ولاية أعالي النيل التي تتكون في غالبيتها من قبائل الشلك عن الحكومة وانضمامها إلى صفوف المعارضة في نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، إلى التخفيف نوعا ما من أثر انسحاب بيتر غاديت، واستيلاء المعارضة المؤقت على ملكال في أيار/مايو. إلا أن المعارضة لم تتمكن بعد من شن أي هجوم متواصل في عام ٢٠١٥، ولم تكن تسيطر على أي مناطق حضرية رئيسية في

(٣٨) للاطلاع على تشكيل الجيش الأبيض، انظر Brian Abeda, "Making sense of the White Army's return in South Sudan", Centre for Security Governance Paper, No. 1 (Ontario, Canada, February 2015). Available from www.ssresourcecentre.org/wp-content/uploads/2015/02/CSG-Paper-1-Adeba-Feb-2015.pdf

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وهذه عوامل ساهمت بلا شك في توقيع ريك مشار على اتفاق السلام في آب/أغسطس.

## دال - ولاية الوحدة

٤٦ - يظهر الأسلوب المتبع في الهجوم الذي شنته الحكومة في ولاية الوحدة، والذي بدأ في نيسان/أبريل ٢٠١٥، بعد فترة وجيزة من اعتماد القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) وتم التطرق إليه بالتفصيل في التقرير المرحلي للفريق، سمات القيادة والسيطرة المبينة أعلاه. وكان هذا الهجوم جزءاً من استراتيجية أوسع نطاقاً لطرد المعارضة من المناطق الرئيسية في البلد من خلال شن هجوم ثلاثي الأبعاد. وتحركت القوات الحكومية من بور بولاية جونقلي إلى الشرق للاستيلاء على أكوبو، آخر البلدات الكبرى التي كانت تحت سيطرة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، وتحركت قوات من ملكال بولاية أعالي النيل إلى الشرق للاستيلاء على باجاك؛ أما القوات القادمة من روكونا وبانتيو في ولاية الوحدة، فقد انتقلت إلى معقل النوير داخل الولاية في المناطق الوسطى والجنوبية منها، تعززها قوات من ولاية البحيرات وبور<sup>(٣٩)</sup>.

٤٧ - وخلص الفريق في تقييمه، استناداً إلى روايات متعددة ومستقلة من مصادر مباشرة بما في ذلك مقابلات سرية أجريت مع عدد من كبار الضباط في الجيش الشعبي لتحرير السودان، إلى أن مجموعة من كبار المسؤولين الأمنيين، تضم رئيس هيئة الأركان العامة بول مالونق، ونائب رئيس هيئة الأركان العامة للعمليات، الفريق جيمس أجونقو ونائب رئيس هيئة الأركان العامة للإدارة، الفريق ملوال أيوم، ونائب رئيس هيئة الأركان العامة للوجستيات الفريق مالك روبن، ومدير مكتب الأمن الداخلي اللواء أكول كور، دبرت الهجوم الذي بدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وأشرفت بعد ذلك على تنفيذه اعتباراً من أواخر نيسان/أبريل، وأن المسؤولية القيادية النهائية كانت في يد بول مالونق<sup>(٤٠)</sup>.

(٣٩) مقابلتان أجراهما الفريق مع اثنين من كبار ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا (A) و (B) (آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر). ومقابلة أجراها الفريق عبر الإنترنت مع الباحث الدولي (M) في تموز/يوليه.

(٤٠) مقابلة رسمية أجراها الفريق مع شخص سمي (HH) (جوبا، آب/أغسطس)؛ ومقابلات منفصلة مع اثنين من كبار الضباط في الجيش الشعبي لتحرير السودان وأحد كبار الضباط بالجيش الشعبي لديه معرفة مباشرة بالأحداث وموقعه في مقر الجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا و (A, B, D) (آب/أغسطس، أيلول/سبتمبر، تشرين الثاني/نوفمبر)؛ ومكالمة عبر الإنترنت مع باحث دولي في شؤون جنوب السودان يدعى (N) (تموز/يوليه)؛ ومقابلة مع المدعو (K) في نيروبي وهو أحد ممثلي المجتمع المدني (آب/أغسطس).

٤٨ - أما بخصوص الشق المتعلق بولاية الوحدة من الهجوم، اعتمدت استراتيجية الحكومة إلى حد كبير على دمج جيش تحرير جنوب السودان، وهو ميليشا مقرها في مايوم بولاية الوحدة ومعظم أفرادها من قبائل بول النوير، مع بقايا الفرقة الرابعة من الجيش الشعبي لتحرير السودان، التي يوجد مقرها في روكونا بولاية الوحدة. وعملت الفرقة الرابعة تحت قيادة اللواء تياب قاتلوك تاي تاي من الجيش الشعبي لتحرير السودان وأسند الجزء الأكبر من قيادة عمليات الهجوم إلى ضباط سابقين في جيش تحرير جنوب السودان على رأسهم اللواء ماثيو بوليانتق<sup>(٤١)</sup>. وعاون بوليانتق أشخاص مرتبطون بالحكومة المحلية، من بينهم عدد من مفوضي المقاطعات (جون بول مايك (مايوم)؛ وغوردون كوانق بيل (كوش)؛ وكور قاتماي قرنق (ماينديت)؛ وواي ياتش قاتكوث (لير) وتلقى مددا من قوات حركة العدل والمساواة في دارفور، التي تحتفظ بقواعد في ولاية الوحدة<sup>(٤٢)</sup>. وأخبر أحد نواب رئيس هيئة الأركان العامة بالجيش الشعبي لتحرير السودان الفريق بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان يعتبر جيش تحرير جنوب السودان السابق جزءا لا يتجزأ من هيكله القيادي، ولكن عملية الدمج تمت على عجل بسبب الحرب، وبالتالي فإن جيش تحرير جنوب السودان لم يتلق التدريب اللازم في مجالي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، قررت قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان نشر هذه القوات خلال الهجوم، بدلا من نشر قوات تابعة للجيش الشعبي مدربة على نحو أفضل، من مواقع أخرى كانت أكثر استقرارا في ذلك الوقت<sup>(٤٣)</sup>.

٤٩ - وقد بدأت الحكومة بتسليح شباب بول النوير في أوائل عام ٢٠١٥ تيسيرا لمشاركتهم في الهجوم. وكان لدى شباب بول النوير بالفعل بنادق آلية من طراز كلاشنيكوف (التي توجد بكثرة في جميع أنحاء الولاية)، بيد أنهم كانوا بحاجة إلى الذخيرة من أجل مواصلة عملياتهم. وخلص الفريق، مستندا إلى رجحان الأدلة والشهادات المقدمة من مصادر عسكرية، إلى أن مقر قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان قدم الذخيرة إلى مجموعات الشباب للقيام بالهجوم تحديدا، وأتت الذخيرة في البداية عن طريق حاكم ولاية

(٤١) مقابلة في جوبا مع (FF) المسؤول السابق في الحكومة المحلية لولاية الوحدة (تشرين الأول/أكتوبر) ومقابلة مع المدعو (E) أحد كبار الضباط في الجيش الشعبي لتحرير السودان والضابط الرفيع المستوى (D) بالجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا (تشرين الثاني/نوفمبر) انظر أيضا: "They burned it all: destruction of villages, killings and sexual violence in Unity State South Sudan", 22 July 2015, available from [www.hrw.org/report/2015/07/22/they-burned-it-all/destruction-villages-killings-and-sexual-violence-unity-state](http://www.hrw.org/report/2015/07/22/they-burned-it-all/destruction-villages-killings-and-sexual-violence-unity-state).

(٤٢) معلومات مقدمة من فريق الخبراء المعني بالسودان أكدتها مصادر في ولاية الوحدة. وشاهد الفريق أيضا بشكل مباشر في عدد من المناسبات وجود عدد من أعضاء حركة العدل والمساواة في ولاية الوحدة.

(٤٣) مقابلة رسمية أجراها الفريق مع ضابط رفيع المستوى في الجيش الشعبي يدعى (HH) (جوبا، آب/أغسطس).

الوحدة جوزيف مونيتويل (من بل النوير) ومفوض مايو جون بول مايك، ثم عن طريق مفوضي مقاطعتي كوش ولير عندما هاجمت قبيلة جاغي النوير ولاية الوحدة الجنوبية<sup>(٤٤)</sup>.

٥٠ - ويزود الجيش الشعبي جميع القادة الميدانيين الرفيعي المستوى بالهواتف الساتلية من أجل التنسيق مع قيادة الجيش الشعبي، وأبلغت ثلاثة مصادر مستقلة الفريق بأن اجتماعا واحدا على الأقل عُقد في جوبا خلال الهجوم بين جوزيف مونيتويل وماثيو بولجانق وبول مالونق<sup>(٤٥)</sup>. وأسفر الهجوم عن دمار واسع النطاق واستهداف المدنيين وتشريد أعداد كبيرة من السكان وارتكاب العديد من انتهاكات حقوق الإنسان. ونُقلت آلاف من رؤوس الماشية في وقت لاحق إلى بانتيو ومايوم<sup>(٤٦)</sup>.

٥١ - واستغلت الحكومة العداوات فيما بين القبائل والانقسامات التاريخية بين قبيلة بول النوير وقبائل النور الأخرى في ولاية الوحدة، التي تعود أصولها إلى تقاليد الغارات على الماشية، بالإضافة إلى المظالم التي يعود تاريخها إلى التزاغات فيما بين قبائل النوير خلال الحرب الأهلية في السودان، لاستخدام جيش تحرير جنوب السودان وشباب قبيل بول النوير في القتال. وقد تفاقم هذا الإرث نتيجة للقرار الذي اتخذته زعماء قبيلة بول النوير بالتحالف مع الحكومة، وما نجم عن ذلك من فظائع ارتكبتها كلا الجانبين قبل الهجوم. وقد أشار عدة شهود على الهجوم وكذلك ممثلو المنظمات الدولية العاملة في ولاية الوحدة إلى انتشار أعمال نهب الماشية على أنها أعمال سمحت بها الحكومة من أجل تحفيز المهاجمين وحرمان المعارضة من الموارد<sup>(٤٧)</sup>.

٥٢ - وفي أعقاب الدمار الذي لحق بجزء كبير من المناطق الجنوبية والوسطى للولاية، نشر العديد من وسائل الإعلام والمنظمات الإنسانية، فضلا عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تقارير عن حجم انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة<sup>(٤٨)</sup>. ووردت بعض هذه

(٤٤) مقابلات أجريت مع (H) أحد كبار القادة الميدانيين في الجيش الشعبي في جوبا (تشرين الثاني/نوفمبر)، ومع (B) وهو ضابط كبير في الجيش الشعبي، و (D) وهو ضابط رفيع المستوى في الجيش الشعبي في جوبا (أيلول/سبتمبر)، ومع (S) وهو صحفي على دراية بالمنطقة في جوبا (تشرين الثاني/نوفمبر)، ومع دبلوماسي في جوبا (تشرين الثاني/نوفمبر).

(٤٥) مقابلة مع (A) وهو ضابط كبير في الجيش الشعبي في جوبا (تشرين الثاني/نوفمبر)، ومقابلتان منفصلتان باستخدام الإنترنت مع باحثين دوليين على دراية بالمنطقة (M و N) (تموز/يوليه).

(٤٦) شاهد الفريق المخيمات الحكومية للماشية في بانتيو وروبوكونا، وقام بتصويرها.

(٤٧) مقابلة مع المسؤول (FF) وهو مسؤول سابق في الحكومة المحلية لولاية الوحدة في جوبا (تشرين الأول/أكتوبر)، ومقابلات مع موظفي البعثة في ولاية الوحدة (تشرين الثاني/نوفمبر).

(٤٨) انظر على سبيل المثال: United Nations, "Flash human rights report on the escalation of fighting in Greater Upper Nile: April/May 2015, 29 June 2015", available from <http://unmiss.unmissions.org>;

الانتهاكات بالتفصيل في التقرير المرحلي للفريق. وقد استمرت الحكومة في استخدام نفس أساليب العمليات الجارية حتى منتصف كانون الأول/ديسمبر، مما أدى إلى استمرار استهداف المدنيين وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المبينة في الفرع السابع<sup>(٤٩)</sup>.

٥٣ - وأبلغ نائب رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الشعبي للعمليات، جيمس أجونقو، الفريق، في آب/أغسطس، بأن الجيش الشعبي قد أنشأ لجنة للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في ولاية الوحدة، ولكن اللجنة لا يمكنها أن تبدأ أعمالها في غياب ممثلي البعثة. ولدى سؤال شعبة حقوق الإنسان بالبعثة عن التحقيق الذي أجراه الجيش الشعبي في آب/أغسطس، أبلغت الفريق بأن الطلب قد أُحيل إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بيد أن البعثة لم تكن تعتزم المشاركة في إجراء تحقيق مشترك، إذ كانت هناك شواغل بشأن حياض فريق ينشؤه الجيش الشعبي ومصداقية أي تحقيق يجريه الجيش الشعبي أثناء وقوع الهجوم. وحتى منتصف كانون الأول/ديسمبر، لم يتلق الفريق معلومات عن أي محاولات أخرى من جانب الجيش الشعبي للتحقيق في تلك التقارير، أو عن خضوع أي قائد كبير متورط في الهجوم لإجراءات تأديبية.

٥٤ - وقد وجدت المعارضة نفسها غالباً في موقف دفاعي في ولاية الوحدة بسبب الهجوم الذي شنته الحكومة، ومحدودية الموارد المتاحة للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وليس لدى الفريق علم بأي عمليات هجومية كبيرة قامت بها المعارضة في الولاية منذ صدور تقريره المرحلي، إذ أن الهدف من معظم أنشطة المعارضة المبلغ عنها كان الدفاع عن المجتمعات المحلية ضد الهجمات أو استرداد الأراضي والماشية المستولى

---

Human Security Baseline Assessment for Sudan and South Sudan, "The conflict in Unity State" (Geneva, Small Arms Survey, 3 July 2015), available from [www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures/south-sudan/conflict-of-2013-14/the-conflict-in-unity.html#c1690](http://www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures/south-sudan/conflict-of-2013-14/the-conflict-in-unity.html#c1690); Abu-Bakarr Jalloh, "South Sudan spokesman: army didn't commit atrocities", Deutsche Welle, 22 July 2015, available from [www.dw.com/en/south-sudan-spokesman-army-didnt-commit-atrocities/a-18601282](http://www.dw.com/en/south-sudan-spokesman-army-didnt-commit-atrocities/a-18601282); Human Rights Watch, "They burned it all: destruction of villages, killings and sexual violence in Unity State South Sudan", July 2015, available from [www.hrw.org/report/2015/07/22/they-burned-it-all/destruction-villages-killings-and-sexual-violence-unity-state](http://www.hrw.org/report/2015/07/22/they-burned-it-all/destruction-villages-killings-and-sexual-violence-unity-state).

(٤٩) تلقى الفريق تقارير من مصادر الجيش الشعبي والأمم المتحدة على حد سواء في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بأن مالونج قد أعاد هيكلة قيادة الجيش الشعبي بولاية الوحدة، حيث استعاض عن قائد الفرقة الرابعة باللواء ستيفان بيوي، وأنشأ تسلسلاً جديداً للقيادة بحيث يكون اللواء بولجانق تحت إمرة مالونج مباشرة. واعتباراً من أول زيارة إلى جنوب السودان في حزيران/يونيه ٢٠١٥، طلب الفريق عقد اجتماع مع مالونج وبولجانق في عدة مناسبات عن طريق وزارة الخارجية ومسؤول اتصال الفريق في وزارة الدفاع ولكنه لم يتلق أي رد.

عليها. وبالتالي، تحولت قوات الحركة الشعبية/الجيش الشعبي في المعارضة في ولاية الوحدة، في الكثير من الحالات، مجموعات دفاع محلية تستخدم القوات المنظمة المحدودة المتبقية بمجموعات الشباب المحلي المسلحة<sup>(٥٠)</sup>.

## هاء - ولاية أعالي النيل

٥٥ - اتبعت الحرب نمطا مختلفا في ولاية أعالي النيل، حيث قلت فيها المشاركة المباشرة لمجموعات الشباب في العمليات الواسعة النطاق. وهناك العديد من المواقع الهامة عسكريا في ولاية أعالي النيل، منها حقول النفط التي لا تزال قيد التشغيل في بلوش وما يرتبط بها من هياكل أساسية، في مدينة ملكال، والموانئ الموجودة على نهر النيل. وبالتالي، فإن الولاية قد شهدت نشر أعداد كبيرة من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان التابعة للفرق الأولى والثانية والثالث والرابعة، والمدعومة بقوات مقاتلة تابعة لجهاز الأمن الوطني<sup>(٥١)</sup>. ويسيطر كبار قادة الجيش الشعبي ذوو الخبرة على العديد من المناطق. وقد أبقى الجيش الشعبي أيضا على طائرة هليكوبتر هجومية واحدة على الأقل من طراز Mi-24 في بلوش بالقرب من حقول النفط؛ ويضطلع مقر الجيش الشعبي في جوبا بالتحكم العملياتي في هذه الطائرة<sup>(٥٢)</sup>.

٥٦ - وقد قامت الحكومة بتسليح واستخدام الميليشيات في ولاية أعالي النيل، ولا سيما الميليشيات من قبيلة الشلك أقويليك (إلى أن انشق اللواء جونسون أولوني في نيسان/أبريل ٢٠١٥)<sup>(٥٣)</sup>، وقوات دفاع مابان، وميليشيات الدينكا بادانق من أكوكا وملوط

(٥٠) قدم هذا التقييم إلى الفريق الأفراد العسكريون بالبعثة، وتحقق الفريق مما جاء فيه خلال زيارته إلى ولاية الوحدة في تشرين الثاني/نوفمبر. كذلك أجرى الفريق مقابلة في جوبا مع زعيم محلي للنور في جوبا (تشرين الثاني/نوفمبر)، ومع الصحفي (S) العارف. بما يجري في المنطقة (تشرين الثاني ٢٠١٥).

(٥١) تلقى الفريق أيضا تقارير عديدة عن مشاركة الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، وهي جماعة سودانية معارضة لها قواعد في ولاية أعالي النيل، في أعمال القتال ضد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ولكنه لم يتمكن من التحقق من هذه التقارير بشكل مستقل.

(٥٢) الصور المرسله من السواتل التي حصل عليها الفريق لمطار بلوش في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، و ٢ و ٩ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر؛ والمقابلات التي أجريت مع قائد ميداني كبير في الجيش الشعبي في جوبا (تشرين الثاني/نوفمبر)، و (A) أحد كبار ضباط الجيش الشعبي في جوبا (أيلول/سبتمبر)، ومع قائد الفرقة الثانية بالنيابة في ملكال (أيلول/سبتمبر).

(٥٣) كانت عناصر بادانق المسلحة تسليحا جيدا في أكوكا طرفا في المنازعات بشأن الأراضي مع الشلك، مما أسفر عن مقتل نائب أولوني، اللواء جيمس بوقو أوليو في نيسان/أبريل. وقد حالت النزاعات الداخلية على السلطة في مقر قيادة الجيش الشعبي دون التعامل مع هذا الوضع كما ينبغي، الأمر الذي أسفر عن انشقاق أولوني وخسارة الجيش الشعبي لجزء كبير من عتاده، بما في ذلك حوالي ٣٠ دبابة، إضافة إلى تحديد القتال في ملكال. ومنذ انشقاق أولوني، قامت الحكومة بتعزيز قبائل الدينكا بادانق ولبت العديد من

والرنك<sup>(٥٤)</sup>. وخلص الفريق، بالاستناد إلى مصادر مستقلة متعددة لديها معلومات مباشرة، إلى أن تسليح تلك المجموعات المحلية تم إلى حد كبير بالتحايل على آليات الإمداد والتسجيل المعمول بها في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وأن ميليشيات الدينكا بادانق حصلت بوجه خاص على أسلحة صغيرة وذخائر مباشرة من خلال مكتب الأمن الداخلي الذي يرأسه أكول كور، بموجب إذن شراء وتحويل مالي صرح به ستيفن ديو داو، وزير النفط والتعدين الذي ينتمي إلى قبيلة الدينكا بادانق<sup>(٥٥)</sup>.

٥٧ - ومنذ صدور التقرير المرحلي للفريق، شنت الحكومة عدة هجمات على قرى الضفة الغربية بولاية أعالي النيل، التي يقطنها الشلك بشكل أساسي. وخلال عام ٢٠١٥، شنت الحكومة هجمات جوية متكررة بطائرات من طراز Mi-24 على مواقع الشلك، واستولت على أراض تقع على الضفة الغربية بالقرب من ملكال<sup>(٥٦)</sup>. وأدت هذه الهجمات إلى دمار واسع النطاق على النحو الذي وثقته الصور المرسلة من السواتل لبعض المواقع (انظر المرفق الثاني). وتم ربط انشقاق اللواء يوهانيس أو كاش الذي ينتمي إلى قبيلة الشلك، عن الحكومة لينضم إلى الحركة الشعبية/الجيش الشعبي في المعارضة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر (جرى

طلبهم، بما في ذلك ضم أراضي الشلك إلى المناطق الخاضعة للدينكا بموجب الأمر الصادر عن الرئيس كبير بإنشاء ٢٨ ولاية؛ وتعيين حاكم من قبائل بادانق، وهو شول تونق؛ والاستعاضة، في كانون الأول/ديسمبر، عن قائد الفرقة الأولى في منطقة الرنك، ستيفن بويز، من قبيلة النوير، بلواء من قبيلة الدينكا، ديفيد مانيوك باراك، عقب خلاف بشأن ميليشيات الدينكا في الرنك.

(٥٤) انظر: "The conflict in Upper Nile State", Human Security Baseline Assessment for Sudan and South

Sudan (Geneva, Small Arms Survey, April 2015), available from [www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures/south-sudan/conflict-of-2013-14/the-conflict-in-upper-nile.html](http://www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures/south-sudan/conflict-of-2013-14/the-conflict-in-upper-nile.html). ومقابلة أجراها الفريق مع جونسون أولوني في باحاك (تشرين الثاني/نوفمبر)، ومع أحد كبار قادة الشلك (T) في نيروبي (أيلول/سبتمبر)، ومع الخبير الدولي (O) في ملكال (تشرين الثاني/نوفمبر)، ومع أحد الموظفين المحليين بالبعثة في ملكال (تشرين الثاني/نوفمبر)، ومع زعيم أحد مجموعات النوير في ملكال (تشرين الثاني/نوفمبر).

(٥٥) مقابلات أجريت في جوبا مع (E)، أحد كبار القادة الميدانيين (تشرين الثاني/نوفمبر)، ومع (U) الموظف السابق في إحدى وزارات النفط والتعدين في أوروبا (أيلول/سبتمبر)، و (W) الموظف في شركة دار لعمليات النفط في جوبا (تشرين الثاني/نوفمبر)، وممثل المجتمع المدني (K) في نيروبي (أيلول/سبتمبر)، والخبير الدولي (O) في ملكال (تشرين الثاني/نوفمبر)، ومقابلة عن طريق الإنترنت مع الخبير الدولي (M) المعني بجنوب السودان (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥). وكور عضو أيضا من أعضاء مجلس إدارة شركة النيل للبتترول.

(٥٦) مقابلة مع قائد الفرقة الثانية بالنيابة في ملكال (أيلول/سبتمبر)، الذي قال إن قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان عبرت النيل بناء على تعليمات من مقر قيادة الجيش الشعبي من أجل حماية الطائرات التي تمهبط في مطار ملكال، وأن العبور قد تم بدعم من طائرات Mi-24 الواقعة تحت سلطة مقر قيادة الجيش الشعبي.

خلاله احتجاز سفينة نهرية وأفراد تابعين لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان)، بجملة من الأسباب، من بينها عدم رضاه عن استهداف الحكومة قرى الشلك بطائرات الهليكوبتر<sup>(٥٧)</sup>.

٥٨ - وأبلغ عدد من الأفراد في ولاية أعالي النيل الفريق بأن الفترة الحالية التي تشهد انخفاضاً في حدة القتال هي فترة غير مستقرة، وأن المنازعات بين المجتمعات المحلية أو التوتر في صفوف الجيش الشعبي يمكن أن تؤدي إلى اندلاع أعمال عنف واسعة النطاق في أي وقت<sup>(٥٨)</sup>.

#### واو - ولايتا غرب الاستوائية ووسط الاستوائية

٥٩ - رغم أن ولايتي وسط الاستوائية وغرب الاستوائية (خارج جوبا) لم تتأثرا بدرجة كبيرة بالحرب في الأربعة عشر شهرا الأولى منها، فقد شهدتا تصاعدا كبيرا في أعمال القتال في النصف الثاني من عام ٢٠١٥، نتيجة التوتر بين قبائل الاستوائية ورعاة قبائل الدينكا. وفي ٢٢ أيار/مايو. قُتل المدير التنفيذي لمقاطعة مندرى الغربية أمام مفوض المقاطعة أثناء تحقيقهما في مقتل اثنين من جنود الجيش الشعبي. ودخل رعاة الماشية المسلحين بأسلحة زودهم بها قادة من الجيش الشعبي وسياسيون أغلبهم من ولايتي البحيرات وواراب، في مواجهات مع قوات الأمن المجتمعي في المنطقة الاستوائية الكبرى، مما أدى إلى وقوع سلسلة هجمات انتقامية وتصاعد العنف، ونالت هذه الحوادث تغطية إعلامية واسعة<sup>(٥٩)</sup>.

٦٠ - وقد كانت الجماعات المسلحة في الولايات الاستوائية تعمل بمثابة قوات دفاع محلية عبر تاريخها. وفي ولاية غرب الاستوائية، نفذت قوة دفاع قبلية معروفة باسم "آرو بوز" عبر تاريخها.

(٥٧) ذكر أو كيش ذلك لأفراد البعثة وللفريق في اجتماع أعقب انشقاقه مباشرة. وأشار أيضا إلى عدم رضاه عن الأمر القاضي بإنشاء ٢٨ ولاية كسبب لانشقاقه عن الجيش الشعبي وتشكيل "القوات الجديدة لفصيل النمر".

(٥٨) هدد أولوني على سبيل المثال في لقاء مع الفريق في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥ باستعادة الضفة الغربية للنيل بكاملها ما لم يتراجع الجيش الشعبي. أيضا: مقابلة الفريق مع موظفي البعثة المحليين والدوليين والمشردين داخليا في ملكال (تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر) ومع الخبير الدولي (O) في ملكال (تشرين الثاني/نوفمبر).

(٥٩) انظر: "South Sudan army accused of killing top Western Equatoria official", *Sudan Tribune*, 23 May 2015, available from [www.sudantribune.com/spip.php?article55076](http://www.sudantribune.com/spip.php?article55076). ومقابلة أجريت في جوبا مع مجموعة من نشطاء المجتمع المدني بالولايات الاستوائية (تشرين الثاني/نوفمبر)، ومقابلات منفصلة أجريت مع السياسيين السابقين (P) و (Q) في جوبا (أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر) ومع (B) وهو أحد كبار الضباط في الجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا (تشرين الأول/أكتوبر) ومع مسؤولي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في جوبا (تشرين الأول/أكتوبر) ومع اثنين من ممثلي المجتمع المدني (K) و (V) في نيروبي، كل على حدة (تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر).

(Arrow boys)، بموافقة ضمنية من الحكومة، عمليات لحماية قبائل الولاية من هجمات جيش الرب للمقاومة. غير أنه مع تصاعد القتال بين قبائل الولايات الاستوائية ورعاة الماشية من قبائل الدينكا والجيش الشعبي، تزايد انخراط شرائح من جماعة "أرو بويز" في هذا القتال، وشاركت في شن هجمات على القوات الحكومية في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥ في يامبيو. وأرسلت الحكومة بعدها قوات إضافية إلى المنطقة، منها وحدة المغاوير المتخصصة التي أرسلتها من جوبا في حزيران/يونيه ٢٠١٥<sup>(٦٠)</sup>. ووردت أنباء عن حدوث حالات انشقاق عن الجيش الشعبي في الأشهر الأخيرة وعن قيام مجموعات جديدة بإعلان انضمامها للمعارضة المسلحة ضد الحكومة<sup>(٦١)</sup>.

٦١ - وتسببت التقارير الإعلامية التي نقلت أنباء عن تعامل الحكومة - والجيش الشعبي خاصة، بقسوة مع حركة التمرد، في تغذية شعور العديد من أبناء المنطقة الاستوائية بتصاعد حدة التراع<sup>(٦٢)</sup> وتسببت أيضا في تفاقم المظالم المتعلقة بالإقصاء السياسي وزيادة الطابع القبلي للحرب. وترسخ ذلك الشعور أيضا بعد تنحية حاكم ولاية غرب الاستوائية، جوزيف بنقاسي باكوروسو واحتجازه مؤقتا في آب/أغسطس.

٦٢ - وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، اندلع القتال في مقاطعات مريدي ومندري الغربية ومندري الشرقية بولاية غرب الاستوائية التي تكاثرت فيها المجموعات المسلحة<sup>(٦٣)</sup> وأعلن بعضها انتمائه إلى المعارضة. وكثفت القوات الحكومية عملياتها في الأشهر الأخيرة، ولا سيما مع نشر الطائرات العمودية. وقد دأب الجيش الشعبي على إعاقة وصول موظفي الأمم المتحدة وآلية الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى

(٦٠) انظر التقييم السريع الأولي للاحتياجات في مقاطعتي مريدي وإبا في ولاية غرب الاستوائية، الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي يغطي الفترة من ٢ إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠١٥، والمتاح على الرابط الشبكي: <http://reliefweb.int/report/south-sudan/irna-report-maridi-and-ibba-counties-western-equatoria-state-2nd-5th-july-2015>.

(٦١) انظر: "Revolutionary Movement for National Salvation: new rebel group formed in South Sudan", South Sudan Nation.com, 28 January 2015, available from [www.southsudannation.com/revolutionary-former-western-equatoria-state-minister-joins-rebellion-vows-to-topple-kiir-tribal-regime/](http://www.southsudannation.com/revolutionary-former-western-equatoria-state-minister-joins-rebellion-vows-to-topple-kiir-tribal-regime/), و "Former Western Equatoria State's minister joins rebellion, vows to topple Kiir's tribal regime", South Sudan News Agency, 24 November 2015, available from [www.southsudannewsagency.com/news/top-stories/former-western-equatoria-states-minister-joins-rebellion](http://www.southsudannewsagency.com/news/top-stories/former-western-equatoria-states-minister-joins-rebellion).

(٦٢) انظر "SPLA chief of staff, Malong, orders shoot to kill in Yambio", South Sudan Nation.com, 1 July 2015. Available from [www.southsudannation.com/spla-chief-of-staff-malong-orders-shoot-to-kill-in-yambio](http://www.southsudannation.com/spla-chief-of-staff-malong-orders-shoot-to-kill-in-yambio).

(٦٣) انظر "Former Western Equatoria State's minister joins rebellion, vows to topple Kiir's tribal regime", South Sudan News Agency, 24 November 2015. Available from [www.southsudannewsagency.com/news/top-stories/former-western-equatoria-states-minister-joins-rebellion](http://www.southsudannewsagency.com/news/top-stories/former-western-equatoria-states-minister-joins-rebellion).

معظم المناطق المتأثرة بالتزاع في الولاية، وهدد صراحة بإسقاط أي طائرة تقوم برحلات جوية دون علم الحكومة<sup>(٦٤)</sup>. وزعم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي أن اثنين من كبار العسكريين البارزين التابعين لقوات المعارضة قتلًا بالقرب من مندرى في كانون الأول/ديسمبر؛ ولم يستطع الفريق التأكد من هذه المعلومات بشكل مستقل<sup>(٦٥)</sup>.

٦٣ - ورغم أن كثير من المظالم التي تشتكي منها الجماعات المسلحة في الولايات الاستوائية هي مظالم محلية في الأساس ومعظمها يتعلق بمسائل التهميش القبلي والسياسي وبالأراضي والتزاعات بين الرعاة والمزارعين، فقد بدأت بعض الجماعات (مثل الحركة الثورية للإنقاذ الوطني التي يقودها ويسلي والوبا، وفصيل من فصائل جماعة "آرو بويز" يقوده تشارلز كيسانقا، وزير الإعلام السابق بولاية غرب الاستوائية) تعلن انتماءها للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي<sup>(٦٦)</sup>. وبعد أن أخفق مارتن كينجي في البداية في تأسيس حركة خاصة به في الولايات الاستوائية، أصبح الآن قائد عمليات المعارضة في المنطقة الاستوائية الكبرى وحضر مؤتمر القيادات الذي عقده مشار مؤخرا في باحاك بولاية أعالي النيل في تشرين الثاني/نوفمبر<sup>(٦٧)</sup>.

٦٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، أبرم الجيش الشعبي "اتفاقي سلام" مع مختلف المجموعات المحلية في مندرى بولاية غرب الاستوائية ووندورابا بولاية وسط الاستوائية، مما يبين أن الجيش الشعبي يضطلع بدور سياسي علني في المنطقة ولا يكتفي بدور عسكري.

(٦٤) انظر: James Butty, "South Sudan military ordered to shoot down planes", Voice of America, 14 December 2015. Available from [www.voanews.com/content/south-sudan-military-ordered-to-shoot-down-planes/3101785.html](http://www.voanews.com/content/south-sudan-military-ordered-to-shoot-down-planes/3101785.html)

(٦٥) انظر: SPLA-IO two top commanders killed by government forces in Mundri air raids", *Sudan Tribune*, 27 November 2015. Available from [www.sudantribune.com/spip.php?article57189](http://www.sudantribune.com/spip.php?article57189)

(٦٦) على سبيل المثال، أعلنت جماعتان مسلحتان، وهما الحركة الثورية للإنقاذ الوطني، والجبهة الوطنية الشعبية لجنوب السودان، انتمائهما إلى المعارضة في الأشهر الأخيرة. انظر: South Sudan's rebel Revolutionary Movement for National Salvation merges with SPLM-IO", *Sudan Tribune*, 28 October 2015, available from [www.sudantribune.com/spip.php?article56873](http://www.sudantribune.com/spip.php?article56873); "Former Western Equatoria State's minister joins rebellion, vows to topple Kiir's tribal regime", South Sudan News Agency, 24 November 2015, available from [www.southsudannewsagency.com/news/top-stories/former-western-equatoria-states-minister-joins-rebellion](http://www.southsudannewsagency.com/news/top-stories/former-western-equatoria-states-minister-joins-rebellion)

(٦٧) معاينة مباشرة قام بها الفريق خلال زيارته إلى باحاك في تشرين الثاني/نوفمبر.

## رابعاً - شراء الأسلحة

٦٥ - عملاً بالولاية الواردة في الفقرة ١٨ (ج) من القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)<sup>(٦٨)</sup>، أجرى الفريق تحقيقاً بشأن تدفقات الأسلحة والذخائر إلى جنوب السودان وبشأن استخدامها النهائية اللاحقة هناك. وكما ذكر الفريق في تقريره المرحلي، فإن اقتناء الأسلحة أو الأعتدة العسكرية لا يتعارض مع أحكام القرار، بالنظر إلى عدم فرض حظر على الأسلحة، وهو ما أكدته الفريق في جميع المراسلات الرسمية مع الدول الأعضاء والكيانات الخاضعة للتحقيق.

٦٦ - وواصل الجانبان سعيهما إلى تسليح قواتهما حتى بعد توقيعهما على اتفاق السلام في آب/أغسطس، وذلك بالرغم من الضغوط الاقتصادية الكبيرة. وكان لتدفق الأسلحة آثار مدمرة على السكان المدنيين وعلى الحالة الأمنية العامة في جنوب السودان، على النحو المبين في هذا التقرير وفي التقرير المرحلي للفريق. وتوفر الوقائع الواردة أدناه والمتعلقة بشراء الأسلحة وتوزيعها أدلة إضافية تثبت المسؤولية القيادية على النحو المبين في الفرع ثالثاً.

## ألف - الحكومة

٦٧ - تستلزم استراتيجية الحكومة، الموضحة في الفرع ثالثاً، اقتناء كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة والخفيفة في غالب الأحيان، ومن الذخائر، لتوزيعها على مستوى القبائل. وقد استشرت هذه الممارسة لدرجة أن زعماء قبائل الولايات الاستوائية اشتكوا للفريق من قلة عدد أبناء قبائلهم الذين يحملون رتبا رفيعة في الجيش الشعبي، مما ضعف موقفهم التجهيزي في معركتهم ضد رعاة الدينكا<sup>(٦٩)</sup>.

٦٨ - وقبل اندلاع الحرب، كانت الحكومة لا تعرف إلا القليل عن عدد الأسلحة الموجودة في حيازتها بسبب عدم تسجيل تلك الأسلحة بصورة سليمة وتعرضها بانتظام

(٦٨) كلف الفريق بجمع وبمحاولة وتحليل المعلومات المتعلقة بتوريد أو بيع أو نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة والمساعدة العسكرية أو المساعدة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك من خلال شبكات الاتجار غير المشروع، إلى الأفراد والكيانات الذين يقوضون العمليات السياسية الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سلام نهائي، أو الذين يشاركون في أعمال تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء.

(٦٩) مقابلات أجريت مع السياسيين السابقين (P) و (Q) في جوبا (تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر).

للسرقة أو التسريب من المخزونات الحكومية<sup>(٧٠)</sup>. وأدت الحرب إلى تفاقم هذا الوضع بشدة، لدرجة أن الحكومة لا تعرف عدد الرجال الذين تدفع لهم رواتب أو الخاضعين فعلياً لقيادتها ولا تعرف عدد الأسلحة الموجودة في حوزتها<sup>(٧١)</sup>. ونتيجة لذلك، تفترض سياسة اقتناء الأسلحة الصغيرة أنه من الأفضل دائماً التزود بأكبر عدد ممكن من الأسلحة، كما يحرص كبار المسؤولين الحكوميين والعسكريين على تسليح القبائل التي ينتمون إليها لتمكينها من سرقة المزيد من الماشية وحسم المنازعات على الأراضي لصالحها، لأن ذلك يرفع مكانتهم ويزيد رصيدهم السياسي. وكان لهذه العادة آثار مدمرة بشكل خاص في ولايتي واراب والبحيرات التي تهيمن عليها قبائل الدينكا، وأدت إلى نشوب معارك واسعة النطاق بين مختلف عشائر الدينكا.

٦٩ - وقد ركزت الحكومة في المقام الأول على اقتناء معدات عتيقة في الغالب وبسيطة نسبياً، صممت وصُنعت في بلدان حلف وارسو أو اقتناء نسخ مقلدة من تلك الأسلحة<sup>(٧٢)</sup> يستطيع الجنود المستجدون أن يستعملوها دون الحاجة إلى قدر كبير من التدريب. وذكرت أوكرانيا في تقريرها عن صادرات الأسلحة لعام ٢٠١٤ أنها قامت بتصدير ٨٣٠ مدفعا رشاشا خفيفا و ٦٢ مدفعا رشاشا ثقيلًا إلى جنوب السودان<sup>(٧٣)</sup>. وثمة مثال آخر هو المعدات المشتراة من شركة نورينكو (China North Industries Corporation)، التي أشار إليها الفريق في تقريره المرحلي.

٧٠ - وقد قلصت الحرب بشدة من عدد الشخصيات والمؤسسات المشاركة في صنع القرارات المتعلقة باقتناء الأسلحة والذخائر. واستناداً إلى استعراض شامل أجراه الفريق للوثائق، واستكماله بمقابلات مع العديد من المصادر المستقلة التي لديها دراية مباشرة بالأحداث، خلص الفريق إلى أن الأفراد المشاركين في اتخاذ القرارات المتعلقة باقتناء الأسلحة هم كبير؛ ووزير الدفاع وشؤون المحاربين القدماء، كول مانيانق؛ ورئيس الأركان العامة

(٧٠) انظر Benjamin King, "Excess arms in South Sudan: security forces and surplus management", Small Arms Survey, issue brief, No. 6 (Geneva, April 2014). Available from [www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/G-Issue-briefs/SAS-IB6-Excess-Arms-in-South-Sudan.pdf](http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/G-Issue-briefs/SAS-IB6-Excess-Arms-in-South-Sudan.pdf)

(٧١) مقابلات أجريت في جوبا مع الضابطين (A) و (B) وهما من كبار ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان (آب/أغسطس، أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر) ومع مسؤول حكومي كبير في جوبا (حزيران/يونيه) ومع السياسي السابق (P) في جوبا (أيلول/سبتمبر).

(٧٢) وثائق سرية حصل عليها الفريق.

(٧٣) <http://www.dsecu.gov.ua/control/uk/publish/article.jsessionid=39801E0E982121585786A851C4A4D> (٧٣) 434?art\_id=48545&cat\_id=48544 (آخر مشاهدة للرابط كانت بتاريخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

للجيش الشعبي لتحرير السودان بول مالونق؛ والمدير العام لمكتب الأمن الداخلي، أكول كور؛ ووزير النفط والتعدين، ستيفن ديو داو، ويشارك معهم بدرجة أقل كل من وزير المالية والتخطيط الاقتصادي، ديفيد دنق أتوري؛ ووزير الأمن الوطني، أوبوتو مامور. وهؤلاء الأفراد يمثلون أيضا المؤسسات الحكومية القليلة التي لا تزال قادرة على الحصول على عملة صعبة من مبيعات النفط. وبالنظر إلى الضخامة النسبية للمبالغ والعدد المحدود جدا من الأفراد المعنيين بهذه المسألة، فضلا عن عدم خضوع الإنفاق على الدفاع لأي رقابة، فإن فرص الفساد تكون كبيرة<sup>(٧٤)</sup>.

٧١ - وتعود الممارسة المتمثلة في تجاهل آليات المساءلة المعنية بشراء الأسلحة إلى ما قبل الحرب: ففي عام ٢٠١٣، قام أكول كور بتخطي أويباي دنق أجاك، الذي كان وزير الأمن الوطني آنذاك، وتوجه مباشرة إلى الرئاسة لتسهيل له اقتناء بندق إسرائيلية من طراز ACE التي أشار إليها الفريق في تقريره المرحلي<sup>(٧٥)</sup> وقد سلمت هذه البنادق إلى أعضاء جماعة ماتيانق أنيور من القصر الرئاسي عند مهاجمتهم لأبناء قبائل النوير في جوبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣<sup>(٧٦)</sup>. وتزايد اللجوء إلى هذه الممارسة أثناء الحرب، حتى أصبح من المعتاد أن يتم تجاهل المكاتب المعنية بشراء الأسلحة مثل إدارات المشتريات والإمداد والتدريب التابعة للجيش الشعبي وآليات الرقابة الداخلية المتعلقة بها، أو يتم إبلاغها بعمليات الشراء بعد إتمامها<sup>(٧٧)</sup>.

(٧٤) وثائق حصل عليها الفريق ومقابلات أجراها مع اثنين من كبار ضباط الجيش الشعبي (A) و (B) ومع (D) وهو ضابط ذو رتبة رفيعة في الجيش الشعبي (أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥) ومع مسؤولين في وزارة الدفاع وشؤون المحاربين القدماء وهما (G) و (I) في جوبا (أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر)، واستكملها بمقابلات مع ممثلي المجتمع المدني في جنوب السودان بجوبا (آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر) وملكال (تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر) ونيروي (تشرين الأول/أكتوبر) والجنح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي في باجاك (تشرين الثاني/نوفمبر)، علاوة على مقابلة مع المسؤول الحكومي (C) في كمبالا (تشرين الثاني/نوفمبر عام).

(٧٥) شهادة المستخدم النهائي التي اطلع عليها الفريق ومقابله في نيروي مع اثنين من كبار المسؤولين السابقين في حكومة جنوب السودان (AA) و (BB) (تشرين الثاني/نوفمبر).

(٧٦) مقابلات أجراها الفريق مع السيد (H) العضو السابق بجهز الأمن الوطني الذي كان شارك في الأحداث عن قرب (الخرطوم، آب/أغسطس) ومع شاهدي عيان على هذه الأحداث من جنوب السودان (جوبا، أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر). وللاطلاع على تفاصيل الأحداث ودور جماعة ماتيانق أنيور، انظر التقرير النهائي للجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي والمعنية بجنوب السودان.

(٧٧) مقابلات أجراها الفريق في جوبا مع الضابطين (A) و (B) من كبار ضباط الجيش الشعبي ومع الضابط (D) ذو الرتبة الرفيعة في الجيش الشعبي (أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر).

٧٢ - وتسبب هذا الوضع، مع قلة الخيارات المتاحة نسبياً نتيجة لحظر الأسلحة التي يفرضه الاتحاد الأوروبي ورفض البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة تصدير السلاح إلى حكومة تحوض حرباً، في القبول بخيارات لشراء الأسلحة لا ترقى للمستوى المطلوب من حيث الظروف الميدانية أو الأهداف المرجوة منها، حيث يكون العناد أحياناً غير متين بالقدر الذي يناسب طبيعة الأرض (مثل ناقلات الأفراد المدرعة) أو يكون غير مدرع (مثل المركبات البرمائية التي أشار إليها الفريق في تقريره المرحلي) أو لا تتلاءم مع التكتيكات القتالية المتبعة أو سلاسل الإمداد القائمة.

٧٣ - وكمثال على ذلك، يشار إلى أن زيادة انتشار البنادق الآلية التي تطلق مقذوفات من عيار ٥,٥٦ × ٤٥ مم تستخدمها منظمة حلف شمال الأطلسي مثل بنادق CQ الصينية الصنع ورشاش جليل الصغير الإسرائيلي الصنع. ويطرح استخدام هذه الأسلحة صعوبات لوجستية لأنه يستدعي توفير مقذوفات ذات عيار مختلف عن المقذوفات المستخدمة عادة من عيار ٧,٦٢ مم لجميع الوحدات الموجودة على أرض المعركة<sup>(٧٨)</sup>. غير أن الفريق لاحظ زيادة في كمية البنادق التي تطلق مقذوفات من هذا العيار منذ اندلاع النزاع، لا سيما في ولاية أعالي النيل<sup>(٧٩)</sup>. وفحص الفريق أيضاً مجموعة متنوعة من المعدات المساعدة التي يحملها عناصر الأجهزة الأمنية، من بينها قاذفات قنابل يدوية متعددة الأشكال (مثل القاذفات المثبتة أسفل الماسورة، والقاذفات الآلية المتعددة المواسير، فضلاً عن بنادق مكافحة الشغب).

٧٤ - وحافظت الحكومة، من ضمن القوات المقاتلة المتعددة وغير المنظمة التي استخدمتها، على قدرات أساسية على ضرب الأهداف التي تعتبر ذات قيمة عالية باستخدام وحدات مدربة ومجهزة بطريقة أفضل، ومعظمها من أجهزة الأمن الوطنية، وفرقة الكوماندوس، والفرقة الأولى في الرنك، ولو أن الحكومة، كما ذكر في الفرع الثالث، تقرر أحياناً عدم نشرها عن عمد. وتعتبر الطائرات العمودية الهجومية من طراز Mi-24 التي ورد ذكرها في

(٧٨) كانت البنادق من طراز CQ موجودة قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، لكن استخدامها كان شائعاً في صفوف الميليشيات على اختلافها ولم تكن أجهزة الأمن الحكومية تستخدمها. انظر: Emile LeBrun, ed., "Pendulum swings: the rise and fall of insurgent militias in South Sudan", Human Security Baseline Assessment for Sudan and South Sudan, issue brief, No. 22 (Geneva, Small Arms Survey, November 2013). Available from [www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/issue-briefs/HSBA-IB22-Pendulum-Swings.pdf](http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/issue-briefs/HSBA-IB22-Pendulum-Swings.pdf)

(٧٩) للاطلاع على الكمية المرجعية، انظر Jonah Leff and Emile LeBrun, *Following the Thread: Arms and Ammunition Tracing in Sudan and South Sudan*, Human Security Baseline Assessment for Sudan and South Sudan Working Paper, No. 32 (Geneva, Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies, 2014). Available from [www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working-papers/HSBA-WP32-Arms-Tracing.pdf](http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working-papers/HSBA-WP32-Arms-Tracing.pdf)

التقرير المؤقت للفريق ذات أهمية حيوية في إعطاء الحكومة أفضلية حاسمة على صعيد العمليات التي تقوم بها، ولا سيما في الدفاع عن جوبا وعن المنشآت النفطية الرئيسية في بالوش، بولاية أعالي النيل.

٧٥ - وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر، كانت الحكومة تمتلك على الأقل ثلاث طائرات عمودية من طراز Mi-24، وكانت بانتظار استلام طائرة أخرى، ريثما يتم تسديد ثمنها بالكامل. وتم شراء الطائرات العمودية من الشركة الأوكرانية الخاصة Motor Sich بمبلغ ٤٢,٨ مليون دولار<sup>(٨٠)</sup>. واستشار الفريق عدة خبراء في مجال الطيران أكدوا له أن هذا السعر للوحدة من هذا النوع من الطائرات مضخم حتى لو تضمن العقد رسوم الصيانة والعمليات. وقد جرى تسديد المبلغ على دفعتين، وسُدَّت الدفعة الأولى البالغ قدرها ٢١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة عن طريق وزارة النفط والتعدين<sup>(٨١)</sup>. وتشكل هذه الصفقة انتهاكا واضحا للإجراءات الحكومية الواجبة التطبيق في مثل هذه الصفقات التي من المفترض أن تنجز عبر وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي. وأصدر وزير الدفاع وشؤون قدماء المحاربين آنذاك تعليمات إلى وزير المالية والتخطيط الاقتصادي في ١٥ أيلول/سبتمبر بتسديد الدفعة الثانية، مما يدل إما على تغيير في الإجراءات وإما على عدم توافر العملة الصعبة في وزارة النفط والتعدين<sup>(٨٢)</sup>. وأوضحت السلطات الأوكرانية للفريق أيضا أنها منحت رخصة لتصدير الطائرات العمودية من طراز Mi-24 إلى جنوب السودان من هيئة التصدير الحكومية Promoboronexport في ١٩ آذار/مارس، دون تحديد عدد الطائرات المشمولة في الصفقة أو تاريخ التسليم.

(٨٠) وثائق سرية حصل عليها الفريق والمراسلات الرسمية الموجهة من أوكرانيا إلى الفريق. وحصلت شركة موتور سيشش على رخصة التصدير في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

(٨١) وثائق سرية حصل عليها الفريق. ولم يتمكن الفريق من تحديد التاريخ الذي تم فيه بالتحديد تسديد الدفعة الأولى.

(٨٢) وثائق سرية حصل عليها الفريق.

## الشكل الثاني

طواقم تقدم الخدمات لطائرات العمودية الهجومية من طراز Mi-24 في المطار العسكري بجوبا



المصدر: الفريق.

٧٦ - وقد تشمل عقود شراء الطائرات العمودية رسوم الخدمة والصيانة، وربما العمليات. وراقب الفريق عدة مرات عمليات تقديم الخدمات للطائرات العمودية في جوبا (انظر الشكل الثاني)، وفي إحدى المرات كان هناك ١٠ أشخاص ذوي أصول قوقازية وثلاثة أشخاص ذوي أصول أفريقية (٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر) عقب الانتهاء من عمليات في ولاية غرب الاستوائية. وكان بعض المتعاقدين يرتدون ملابس قتال عسكرية، وآخرون ثيابا مدنية، وكان واحد منهم على الأقل يرتدي ملابس حملت اسم Motor Sich.

٧٧ - وحصل الفريق على أدلة تشير إلى أن وزارة الدفاع وشؤون قدماء المحاربين كانت قد طلبت في منتصف أيلول/سبتمبر من وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي أن تسدد الدفعة النهائية لشراء أربع طائرات عمودية هجومية إضافية عن طريق شركة اسمها Bosasy Logistics ويوجد مقرها في كمبالا بتكلفة مجموعها ٣٥,٧ مليون دولار<sup>(٨٣)</sup>. وشركة

(٨٣) وثائق سرية حصل عليها الفريق. ووثائق لشركة بوساسي لوجستيك حصل عليها الفريق.

Bosasy Logistics مسجلة في أوغندا بوصفها شركة تزود بالمعدات الأمنية، ولمديريها علاقات وثيقة بالمؤسسة الأمنية الأوغندية<sup>(٨٤)</sup>.

### الشكل الثالث

طائرة مخبرات ومراقبة واستطلاع من طراز **Diamond 42** رابضة في المطار العسكري بجوبا



المصدر: الفريق.

٧٨ - وبدءاً من شهر تموز/يوليه، بدأ الفريق يلاحظ وجود طائرة استخبارات ومراقبة واستطلاع من طراز Diamond 42 مصنّعة في أستراليا في المطار العسكري بجوبا (انظر الشكل

(٨٤) لمقابلات أجريت مع المحلل في مجال الدفاع Y والصحفي X في كمبالا (تشرين الأول/أكتوبر) وأحد مواطني أوغندا في جوبا (تشرين الثاني/نوفمبر)، فضلاً عن المسؤول الحكومي C من جنوب السودان في كمبالا (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥). وأخبرت السلطات الأوكرانية الفريق أن شركة Motor Sich حصلت أيضاً على ترخيص بتصدير طائرات عمودية إلى أوغندا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وأشارت مصادر الفريق في كمبالا إلى أنها لم تكن على علم بجائزة أسطول سلاح الجو الأوغندي لأية طائرات عمودية إضافية من طراز Mi-24 في تشرين الثاني/نوفمبر. بيد أن الفريق لا يستطيع الجزم بأن شركة Bosasy Logistics تباع إلى جنوب السودان طائرات عمودية حصلت عليها من شركة Motor Sich.

الثالث)، كانت توفر للطائرات العمودية من طراز Mi-24 وللقوات البرية قدرات متقدمة ومتكاملة في مجال الاستطلاع الجوي وتحديد الأهداف. وسيمنح هذا الشكل من اكتساب القدرة على تحديد الأهداف للحكومة المزيد من الأفضلية الاستراتيجية على قوات المعارضة وقوات الدفاع المحلية.

٧٩ - وبالإضافة إلى ذلك، تعاقدت الحكومة مع شركة Norwegian Development General Trading، ومقرها في دبي، بالإمارات العربية المتحدة، من أجل بناء مأوىين للطائرات العمودية بتكلفة مجموعها ١٦,٤ مليون دولار. وكان العمل لا يزال مستمرا في كانون الأول/ديسمبر، وقد طلب وزير الدفاع وشؤون قداماء المحاربين من وزير المالية والتخطيط الاقتصادي دفع المبلغ المستحق<sup>(٨٥)</sup>.

٨٠ - وذكرت للفريق مصادر مستقلة عديدة في كمبالا وجوبا أن هناك اتفاقا ساريا غير مدون يقضي بإمداد حكومة جنوب السودان بالأسلحة والذخائر عبر أوغندا<sup>(٨٦)</sup>. ووفقا لتلك المعلومات، تزود أوغندا جنوب السودان بما لديها من مخزون أو تشتري الأسلحة ثم تنقلها إلى جنوب السودان من دون أن تبلغ البائع الرئيسي بالضرورة أو تحصل على موافقته. وقد تم شراء الطائرات العمودية الهجومية من شركة Bosasy Logistics في إطار اتفاق من هذا النوع.

٨١ - وبالإضافة إلى ذلك تعرف الفريق على بنادق صغيرة من طراز غاليل إسرائيلية الصنع في ولاية أعالي النيل، باعها الصانع إلى وزارة الدفاع بأوغندا في عام ٢٠٠٧. وأكد الفريق استنادا إلى مصادر مستقلة متعددة، أنه تم نقل الأسلحة، بعد بدء القتال، إلى أجهزة الأمن الوطنية في عام ٢٠١٤<sup>(٨٧)</sup>. ووفقا لحكومة إسرائيل، لم تطلب أوغندا إذنا لعملية النقل. وقد أصبحت البنادق الصغيرة من طراز غاليل والبنادق من طراز IWIACE منتشرة على نطاق

(٨٥) وثائق سرية حصل عليها الفريق.

(٨٦) أجرى الفريق مقابلات سرية مع الضابط A من ذوي الرتب العليا في الجيش الشعبي لتحرير السودان، والمسؤول I في وزارة الدفاع وشؤون قداماء المحاربين في جوبا (تشرين الأول/أكتوبر، وتشرين الثاني/نوفمبر)، والمسؤول الحكومي C في حكومة جنوب السودان في كمبالا (تشرين الثاني/نوفمبر)، وممثل المجتمع المدني K والسياسي السابق AA في نيروبي (آب/أغسطس).

(٨٧) أجرى الفريق مقابلات سرية مع المسؤول الحكومي C في كمبالا (تشرين الثاني/نوفمبر)، ومع القائد الميداني الرفيع المستوى E في الجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا (تشرين الثاني/نوفمبر)، ومع المسؤول الحكومي I في وزارة الدفاع وشؤون قداماء المحاربين في جوبا (تشرين الثاني/نوفمبر)، ومع ممثل المجتمع المدني K في نيروبي (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥). وطلب الفريق من المصادر التعرف على الأسلحة بعد أن عرض عليهم صوراً للعديد من الأسلحة الموجودة في جنوب السودان.

واسع في جنوب السودان ولا سيما في ولاية أعالي النيل، حيث أصبحت تضاهي شهرة البنادق من طراز ”غالكسي“<sup>(٨٨)</sup>.

٨٢ - وفي رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، طلب الفريق معلومات من أوغندا بشأن عمليات بيع الأسلحة ونقلها ولكنه لم يتلق أي رد حتى الآن.

٨٣ - وتشير عدة مصادر مستقلة إلى أن حكومة جنوب السودان تواجه صعوبات حمة في تسديد ثمن العتاد العسكري وما يتصل به من معدات، ولا سيما منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٥. وفي نفس الوقت، حصل الفريق على وثائق عن فترة منتصف أيلول/سبتمبر تبين أن وزارة الدفاع وشؤون قدماء المحاربين تمارس ضغوطات شديدة على وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي من أجل أن تسدد على الأقل دفعتين أو على الأرجح ثلاث دفعات عن عقود تتعلق بشراء عتاد عسكري وما يتصل به من معدات يبلغ مجموعها ٥٠ مليون دولار تقريبا، حتى بعد التوقيع على اتفاق السلام في آب/أغسطس وفي وسط مزاعم بأنها ليست قادرة على تمويل تنفيذ الاتفاق<sup>(٨٩)</sup>.

٨٤ - ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية ومحدودية توافر العملة الصعبة، سعت الحكومة إلى البحث عن وسائل دفع بديلة لشراء الأسلحة تنطوي على بيع النفط مقدما. ومؤخرا، في تشرين الثاني/نوفمبر، تواصل الفريق مع سمساري أسلحة اتصلت بهما أطراف ثالثة تدعي أنها تتصرف باسم الحكومة وعرضت عليهما شراء أسلحة مقابل نפט خام من جنوب السودان.

٨٥ - وعدا المعاملات فيما بين الولايات، لجأت الحكومة إلى العديد من الشركات الخاصة لتلبية احتياجاتها الدفاعية وما يرتبط بها من عمليات لوجستية. وتستخدم الحكومة شركات خاصة لنقل الأسلحة والذخائر والقوات والوقود وحصص الإعاشة من جوبا إلى خط

(٨٨) مقابلات أجراها الفريق مع مسؤولين في آلية الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في ملكال (تشرين الأول/أكتوبر)، ومع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ملكال (تشرين الأول/أكتوبر)، ومقابلات سرية مع المسؤول الحكومي I في وزارة الدفاع في جوبا (تشرين الثاني/نوفمبر)، والمسؤول الحكومي السابق U في وزارة النفط والتعدين (أيلول/سبتمبر)، ومع مسؤولين عسكريين من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في بافاك (تشرين الثاني/نوفمبر).

(٨٩) وثائق سرية متعلقة بمحالتين منفصلتين تبين أن أفرادا أو شركات لم يتلقوا مدفوعات، وكذلك مقابلة أجريت مع الخبير Y في مجال الأمن في كيمبالا (تشرين الثاني/نوفمبر)، ومحادثة أجريت عبر الإنترنت مع خبير في مجال الطيران الدولي والأسلحة (تشرين الثاني/نوفمبر)، وتبادل للبريد الإلكتروني مع صاحب شركة أعمال مقرها بالإمارات العربية المتحدة (كانون الأول/ديسمبر). انظر أيضا “South Sudan appeals for funds to implement peace agreement”, *Sudan Tribune*, 5 November 2015, available from [www.sudantribune.com/spip.php?article56958](http://www.sudantribune.com/spip.php?article56958)

الجهة. وقامت طائرة من طراز Antonov 72-100 تحمل رقم تسجيل أرميني EK-72928، بتفريغ الأسلحة والذخائر في روبكونا عدة مرات في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وشهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٥ في إطار الهجوم الذي شُن في ولاية الوحدة<sup>(٩٠)</sup>، وكانت تشغل هذه الطائرة رسمياً شركة Reliable Unique Services Aviation التي تتخذ من دبي مقراً لها<sup>(٩١)</sup>، ولكنها كانت تحمل علامة شركة Golden Wings للطيران التابعة لجنوب السودان، وهي شركة خطوط جوية يملكها أوباك وويليام أولاوو، وهو رجل أعمال من قبيلة الشللك تربطه صلات وثيقة بكبير<sup>(٩٢)</sup>. وهو أيضاً مالك شركة Crown Automobiles التي استوردت ١٧٣ من ناقلات الأفراد المصفحة من طراز Cougar و Typhoon التي تم شراؤها من مجموعة Streit Group، وهي شركة مقرها في الإمارات العربية المتحدة، في عام ٢٠١٤ لفائدة الجيش الشعبي لتحرير السودان ولا تزال توفر خدمات الصيانة لهذه الناقلات<sup>(٩٣)</sup>.

٨٦ - وتستخدم الحكومة أيضاً طائرات أخرى مسجلة في أرمينيا وطاجيكستان تشغلها شركات مختلفة لنقل الإمدادات اللوجستية إلى عملياتها في ولايتي أعالي النيل والوحدة. وتشمل هذه الشركات شركة Skiva Air، وهي شركة مسجلة بأرمينيا وتشغل طائرة من Antonov-26B تحمل رقم التسجيل EK-26310<sup>(٩٤)</sup>، شوهدت وهي تقوم بعملية تفريغ ذخائر عدة مرات في روبكونا في نيسان/أبريل ٢٠١٥ وتقدم الإمدادات لقوات جيش الشعبي لتحرير السودان التي تقوم بعمليات في ولاية الوحدة.

٨٧ - وفي آب/أغسطس، اشترت الحكومة من رجل أعمال في القطاع خاص في السودان طائرة من طراز Ilyushin-76 تُستخدم لنقل القوات والذخائر وغيرها من المعدات إلى بالوش

(٩٠) مصدر سري للفريق في روبكونا (نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٥).

(٩١) اتصال للفريق بحكومة أرمينيا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، كانت شركة Air Armenia CJSC تشغل الطائرة التي كانت تجري رحلاتها بدون أن تحمل شعار شركة Golden Wings.

(٩٢) مقابلة مع موظف بشركة Golden Wings في جوبا (تشرين الأول/أكتوبر)، وممثل المجتمع المدني K في نيروبي (تشرين الأول/أكتوبر)، ومع القائد العسكري T من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في نيروبي (أيلول/سبتمبر).

(٩٣) مراسلات وردت من سلطات الإمارات العربية المتحدة ووثائق سرية حصل عليها الفريق ومراقبة مباشرة قام بها الفريق لناقلات الأفراد المصفحة في مبانٍ تابعة لشركة Crown Automobiles. وللاطلاع على مصدر عام، انظر Arms Trade Treaty Monitor, "Arms transfers to South Sudan", case study 1 (New York, 2015), available from [http://armstreatymonitor.org/current/wp-content/uploads/2015/08/ATT\\_ENGLISH\\_South-Sudan-Case-Study.pdf](http://armstreatymonitor.org/current/wp-content/uploads/2015/08/ATT_ENGLISH_South-Sudan-Case-Study.pdf)

(٩٤) اتصال للفريق بحكومة أرمينيا.

وملكال بولاية أعالي النيل<sup>(٩٥)</sup>. وكان آخر رقم تسجيل حملته الطائرة هو الرقم ST-ALF، غير أنهما تقوم الآن برحلات جوية دون أن تحمل رقم تسجيل رسمي<sup>(٩٦)</sup>.

## باء - المعارضة

٨٨ - دأبت المعارضة على السعي لشراء الأسلحة من مصادر عديدة، دون أن تحقق سوى نجاحاً محدوداً نسبياً، ويعزى ذلك في الأساس إلى مزيج من العوامل التي تشمل محدودية الأموال المتاحة والعدد المحدود للبايعين المحتملين نظراً لحالة الجماعة بوصفها قوة متمردة وإلى معوقات لوجستية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، عين مَشار رئيس هيئة الأركان العامة وثمانية نواب منهم نائب لشؤون اللوجستيات هو اللواء غاروث غاتكوث<sup>(٩٧)</sup>. غير أن مَشار قد أبقى دائماً عملية الضلوع في شراء الأسلحة محدودة في إطار قيادة المعارضة، وعندما أُعفي غاتكوث من منصبه وانشق فيما بعد، نقل مَشار المنصب إلى مكتبه الخاص، حيث يشغل اللواء كارلو كويل منصب مدير اللوجستيات الذي يوجد مقره خارج الخرطوم<sup>(٩٨)</sup>. ولكن هناك مصادر متعددة تشير إلى أن كبير المفاوضين المعارضين تابان دينق قاي هو في الواقع المسؤول عن المشتريات وكان يسعى بهمة للحصول على الأسلحة من بلدان أخرى من ضمنها الإمارات العربية المتحدة<sup>(٩٩)</sup>. وقد أخبر غاتكوث وكذلك بيتر غاديت الفريق بأن كلاً من مَشار وتابان دينق قاي كانا يتوليان إدارة المشتريات بشكل مباشر ولكنهما لم يحققا نجاحاً يذكر.

(٩٥) مقابلة مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بملكال (تشرين الأول/أكتوبر) ومع المسؤول الرفيع المستوى B في الجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا (تشرين الأول/أكتوبر).

(٩٦) لاحظ الفريق وجود الطائرة، بما في ذلك رقم التسجيل الذي تمت تغطيته بطبقة من الطلاء، في مطار جوبا. انظر المرفق الثالث للمقارنة البصرية.

(٩٧) انظر John Young, A Fractious Rebellion: Inside the SPLM-IO (Geneva, Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies, 2015). Available from [www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working-papers/HSBA-WP39-SPLM-SPLM/A In Opposition.pdf](http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working-papers/HSBA-WP39-SPLM-SPLM/A%20In%20Opposition.pdf).

(٩٨) مقابلات مع الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان أُجريت في باقناك (تشرين الثاني/نوفمبر).

(٩٩) مقابلات أُجريت مع كل من غاروث غاتكوث وغابرييل تانغ في نيروبي (تشرين الثاني/نوفمبر)، ومع بيتر غاديت في الخرطوم (تشرين الأول/أكتوبر)، ومع القائد T التابع للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، في نيروبي (أيلول/سبتمبر).

٨٩ - وقرر الفريق أن يكون كارلو كول هو المنسق بين الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والسلطات السودانية<sup>(١٠٠)</sup>. والسودان هو المزود المبدئي للمعارضة بالأسلحة. وبناء على شهادة مستقلة وردت من عدة قادة وقادة سابقين في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، أكد الفريق أن هذا الجناح قد تلقى الذخائر، وبدرجة أقل، الأسلحة والأصناف الأخرى، بما فيها مجموعات الزبي العسكري، من حكومة السودان عبر جهازها الوطني للأمن والمخابرات. غير أن العديد من القادة أبلغوا الفريق بأن الإمداد لا يلي احتياجاتهم<sup>(١٠١)</sup>. ويتكهن أعضاء سابقون في المعارضة بأن السودان يعتزم الإمداد بما يكفي من الذخيرة لكي تواصل المعارضة القتال، دون أن يزودها بالعتاد الكافي أو بنوع المعدات اللازمين لهزم الحكومة (لا سيما صواريخ أرض - جو) اللازمة لتحقيق ذلك<sup>(١٠٢)</sup>. كذلك اضطلع جيمس قاي يواش، قبل انشقاقه عن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وانضمامه إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان برتبة فريق، بدور تيسيري مع جهاز الأمن والمخابرات الوطني<sup>(١٠٣)</sup>.

٩٠ - ولما كانت الأسلحة الصغيرة متوافرة بكثرة في جنوب السودان، فإن الإمداد بالذخائر ما زال ينطوي على مشاكل كما أن تتبع طريق إمدادات المعارضة صعب. وفي أيلول/سبتمبر، قام الفريق بتحليل ٢٠٨ قطعة من ذخائر رشاشات ثقيلة من عيار ١٢,٧ ملم، وهي عينة من الذخائر التي استولى عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان من القوات الموالية لجونسون أولوني. ومع أن نسبة تزيد على ٦٠ في المائة من الذخيرة التي تم فحصها من العينة قد صُنعت في الصين، فقد أظهرت تنوعاً كبيراً من حيث مرافق التصنيع وسنوات الإنتاج. وفي وقت لاحق، أعلنت الحكومة الصينية الفريق بأن الذخائر التي تعرف

(١٠٠) محادثة هاتفية مع كارلو كول في الخرطوم (تشرين الأول/أكتوبر). وقد أكد أحد كبار القادة في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان دور كول في مقابلة أجراها معه الفريق.

(١٠١) مقابلة أجراها الفريق مع كل من كبير ممثلي الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في أديس أبابا (تموز/يوليه)؛ وغاروث جاتكوث، وغابرييل تانغ، وغابرييل شانغسون في نيروبي (تشرين الثاني/نوفمبر)؛ وغاديت في الخرطوم (تشرين الأول/أكتوبر)؛ والقائد التابع للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في نيروبي (أيلول/سبتمبر). وقد أجرى الفريق أيضاً مقارنات بصرية بين الأفراد النظاميين الذين شاهدتهم مباشرة في كل من تونغوا وولاية أعالي النيل، والأفراد النظاميين التابعين للقوات السودانية للدعم السريع. وكشف مسؤول سوداني رفيع المستوى للفريق في تموز/يوليه عن وجود خلاف في حكومة السودان بين الأجهزة العسكرية والأمنية، التي تفضل إثارة الاضطرابات في جنوب السودان بمواصلة توريد الأسلحة، والقادة المدنيين الأكثر اهتماماً باستقرار الوضع.

(١٠٢) انظر الحاشية السابقة. وانظر أيضاً المقابلات التي أجريت مع الممثلين الدبلوماسيين في جوبا في أيلول/سبتمبر.

(١٠٣) مقابلات أجراها الفريق مع غاروث جاتكوث وغابرييل تانغ في نيروبي (تشرين الثاني/نوفمبر) ومع بيتر غاديت في الخرطوم (تشرين الأول/أكتوبر).

عليها الفريق لم تصدّر إلى جنوب السودان<sup>(١٠٤)</sup>. وكانت الذخائر الأخرى التي تم تفتيشها من الاتحاد السوفييتي السابق، وبدرجة أقل، مصنّعة في السودان. وبالإضافة إلى ذلك، ليس من الواضح ما إذا كان قد تم تزويد قوات أولوني مباشرة بالذخيرة أو ما إذا كانت الذخيرة بأكملها أو جزء منها على الأقل قد تمت استعادته مما أخذه معه أولوني بعد انشقاقه عن الجيش الشعبي لتحرير السودان في نيسان/أبريل.

٩١ - وقد اعتمد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان اعتماداً واسع النطاق على التجنيد في أوساط قبائل النوير وقام بتسليحها إلى أقصى حد ممكن<sup>(١٠٥)</sup> في معسكرات للتدريب تقع عبر الحدود في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان في السودان وكذلك من خلال عمليات الإمداد المباشر عن طريق الجو، التي نُفذ آخرها في أيلول/سبتمبر في دين دين، وهي بلدة تقع بالقرب من لير، في ولاية الوحدة<sup>(١٠٦)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القوات التابعة للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية غرب الاستوائية قد حصلت من مصادر خارجية على أسلحة وذخائر منذ وقت قريب في تشرين الأول/أكتوبر، مبرهنَةً على قدرة جديدة لحيازة الأسلحة من خارج معازل المعارضة في منطقة أعالي النيل الكبرى<sup>(١٠٧)</sup>.

٩٢ - والمعارضة حريصة على إيجاد إمدادات جديدة من الأسلحة ريثما يتم تجميع القوات وإدماجها في المستقبل على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام. ويرجّح الفريق أن تشمل تحركات قوات المعارضة عبر منطقة مابان باتجاه معسكرات التدريب في ولاية النيل الأزرق بالسودان على الأغلب مجندين جدد سيتلقون أسلحة وربما تدريبات أساسية تؤهلهم ليصبحوا مقاتلين<sup>(١٠٨)</sup>.

(١٠٤) رسالة رسمية من الصين، ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

(١٠٥) مقابلة أجراها الفريق مع كل من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ملكال (تشرين الثاني/نوفمبر) وخبير في شؤون الأمن والأسلحة في أوروبا (أيار/مايو)، ومسؤولين من آلية الرصد والتحقيق التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في جوبا (أيلول/سبتمبر).

(١٠٦) مقابلات أجريت في جوبا مع أحد أفراد المجتمع المحلي الموجود في الموقع ومع الصحفي S (تشرين الثاني/نوفمبر) وكذلك مع المصدر DD من البعثة في جوبا، واتصال أجري مع أحد مصادر الاستخبارات الغربية.

(١٠٧) مقابلة سرية أجراها الفريق مع الصحفي S في جوبا (تشرين الثاني/نوفمبر)، ومع الباحث EE بشأن جنوب السودان في نيروبي (٢٠١٥)، ومع مسؤولين في آلية الرصد والتحقيق التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في تشرين الثاني/نوفمبر. ولم يكن الفريق، وقت كتابة هذا التقرير، قد حدد بعد الطريق المستخدم فعلاً للعبور والإمداد.

(١٠٨) مقابلات الفريق مع موظفين دوليين ومحليين عاملين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ملكال (أيلول/سبتمبر)، ومع المصدر DD من البعثة في جوبا (تشرين الثاني/نوفمبر).

## خامسا - انتهاكات اتفاق وقف الأعمال العدائية

٩٣ - حدد مجلس الأمن، في الفقرة ٧ (أ) من قراره ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، الإجراءات أو السياسات التي تهدد سلام جنوب السودان وأمنه واستقراره بأنها، في جملة أمور، انتهاكات لاتفاق وقف أعمال القتال. وقد قامت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وآلية الرصد والتحقيق التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومصادر أخرى متعددة بتوثيق الانتهاكات الواسعة النطاق والمتواصلة التي يرتكبها كلا الطرفين بوتيرة شبه يومية في مواقع متعددة في جميع أنحاء البلد للاتفاق وللوقف الدائم لإطلاق النار الذي تعهد به الطرفان في اتفاق السلام الذي أبرم في آب/أغسطس، ولا سيما في ظل ارتفاع معدلات العنف المستمر الذي كانت ولايات الوحدة ووسط الاستوائية وغرب الاستوائية تشهده حتى منتصف كانون الأول/ديسمبر.

## سادسا - التهديدات التي يتعرض لها السلام الشامل والمستدام

٩٤ - يتمثل الهدف المعلن للقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) في دعم البحث عن سلام شامل ومستدام، وقد رأى مجلس الأمن في الفقرة ٧ من القرار أن الإجراءات أو السياسات التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان، تشمل في جملة أمور، الإجراءات أو السياسات التي يكون الغرض منها أو أثرها الفعلي توسيع نطاق النزاع في جنوب السودان أو إطالة أمده أو عرقلة المصالحة أو محادثات أو عمليات السلام، بما في ذلك انتهاكات اتفاق وقف الأعمال العدائية والإجراءات أو السياسات التي تشكل تهديدا للاتفاقات الانتقالية أو التي تقوض العملية السياسية في جنوب السودان.

٩٥ - وتماشيا مع تلك الأحكام من القرار، راقب الفريق عن كثب مشاركة الطرفين في عملية السلام التي تجري بوساطة من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وكذلك تنفيذ اتفاق السلام.

## ألف - عملية السلام التي ترعاها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

٩٦ - في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥، بعد انقضاء ثلاثة أيام على اتخاذ القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، انهارت المحادثات التي تجري بوساطة من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وعقب التعديلات التي أدخلت على هيكل الوساطة لتوسيع نطاق مشاركة الدول الإقليمية والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا، عرض فريق الوساطة التابع للهيئة، بدعم من مجموعة "التشكيك الموسعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية"، على الأطراف اتفاقاً

توفيقياً مقترحاً يتعلق بتسوية النزاع في ٢٤ تموز/يوليه. وتمشيا مع الجدول الزمني الذي وضعه فريق الوساطة، اجتمع الطرفان مجدداً في أديس أبابا في أوائل شهر آب/أغسطس إثيوبيا لإجراء محادثات بشأن ذلك الاتفاق.

٩٧ - وفي ١٧ آب/أغسطس، وقع مَشار الاتفاق باسم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، كما وقعه باقان أموم باسم مجموعة العشرة/”المحتجزين السابقين“. ولم يوقع كير على الاتفاق في بداية الأمر وطلب مهلة إضافية مدتها ١٥ يوماً لإجراء مشاورات، وقال في خطاب ألقاه في ١٥ أيلول/سبتمبر إنه رفض التوقيع عليه ”لأن الاتفاق تضمن مقترحات تمس بسيادة بلدنا وسلامته الإقليمية“.

٩٨ - وفي ظل ضغوط كبيرة من المجتمع الدولي، قام كير في نهاية المطاف، رغم المقاومة من داخل حزبه وحكومته، بتوقيع الاتفاق في جوبا في ٢٦ آب/أغسطس بحضور رئيسي جمهورية أوغندا وكينيا ورئيس وزراء إثيوبيا والنائب الأول لرئيس جمهورية السودان. وقد عممت حكومة جنوب السودان في الوقت نفسه قائمة تتضمن ١٦ تحفظاً. ومع أن بعض التحفظات ذات طابع إجرائي، فإن العديد منها يتعارض مباشرة مع أحكام أساسية للاتفاق، بما فيها نزع السلاح في جوبا، وإنشاء اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، والهيكلة التنفيذية القائم على تقاسم السلطة والإجراء المتبع لتعيين مجلس الوزراء، وتعيين عضوين من المعارضة حاكمين لولايتين، وتحديد حصص تقاسم السلطة داخل مجالس وزراء الولايات، وإنشاء هيئة الإدارة الاقتصادية والمالية المنصوص عليها في الاتفاق<sup>(١٠٩)</sup>. وقد بينت الهيئة الحكومية الدولية عدم استناد هذه التحفظات إلى أي أساس قانوني.

٩٩ - وكانت البيانات العامة التي أصدرتها الحكومة لاحقاً بشأن الاتفاق متضاربة. ففي ١٥ أيلول/سبتمبر، خاطب كير الأمة واصفاً الاتفاق بأنه ”أكثر اتفاقات السلام إثارة للخلاف في تاريخ بلدنا والقارة الأفريقية ككل ولم يسبق وأن شهدنا مثله“. غير أنه أكد منذ ذلك الحين التزاماً نظرياً بالتنفيذ في جملة مناسبات منها الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية التشريعية الوطنية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر وأعلن فيه عن استعداده لتنفيذ الاتفاق نصاً وروحاً.

(١٠٩) انظر <https://paanluelwel2011.files.wordpress.com/2015/08/president-kiirs-reservation-to-the-igad-peace-agreement.pdf>.

## باء - تنفيذ اتفاق السلام

١٠٠ - في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر كبير أمراً يقضي بزيادة عدد الولايات في جنوب السودان من ١٠ ولايات إلى ٢٨ ولاية، وهو أمر وصفته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بأنه يتنافى مع روح الاتفاق ونصه<sup>(١١٠)</sup>. وينص الاتفاق على ما يلي:

في موعد لا يتجاوز شهرا من بدء الفترة الانتقالية، سيعين الحكام الانتقاليون لولايات جونقلي والوحدة وأعالي النيل للمدة التي تستغرقها العملية الانتقالية. وفيما يتعلق بمنصبي حاكمي ولايتي أعالي النيل والوحدة، فإن المعارضة المسلحة لجنوب السودان ستسمي مرشحين سيعينهم الرئيس. وستعين حكومة جمهورية جنوب السودان حاكم ولاية جونقلي.

١٠١ - ووفقاً للأمر الرئاسي، تقسم كل من ولاية الوحدة وولاية أعالي النيل إلى ثلاث ولايات قائمة بذاتها، وبذلك تصبح حقول النفط في ولاية أعالي النيل تحت السيطرة الفعلية لقبيلة الدينكا<sup>(١١١)</sup>. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عدلت الجمعية التشريعية الوطنية الدستور لتمهيد السبيل أمام تنفيذ الأمر. وحتى منتصف كانون الأول/ديسمبر، كانت الولايات العشر في جنوب السودان لا تزال على حالها ولم يكن قد جرى بعد تعيين أي حكام جدد.

١٠٢ - وبإمكان الفريق أن يؤكد أنه، وفقاً للجدول الزمني الذي التزم به الطرفان، نفذت الحكومة بالكامل ثلاث نقاط مرجعية من أصل أكثر من ١٥ نقطة مرجعية محددة في اتفاق السلام، ونفذت المعارضة اثنتين من هذه النقاط تنفيذاً كاملاً. وينص الاتفاق على أن يقوم الطرفان بإنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر، غير أن هذه الحكومة لم تشكل بعد.

(١١٠) يعود أصل هذا الأمر إلى اقتراح قدمه مجلس الشيوخ (الدينكا) بزيادة عدد الولايات، وعمم في أيلول/سبتمبر. وكان النظام الاتحادي وعدد الولايات في جنوب السودان مسألة خلافية أثناء مفاوضات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ ودعا الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى أن يكون عدد الولايات ٢١ ولاية على أساس الحدود التي أرساها الاستعمار البريطاني وأعربت الحكومة فيما بعد عن معارضتها للنظام الاتحادي. وينص اتفاق السلام على أن يناقش النظام الاتحادي في إطار عملية صياغة دستور دائم والتصديق عليه خلال الفترة الانتقالية لحكومة الوحدة الوطنية بدلاً من الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية.

(١١١) أعلن وزير الإعلام والإذاعة، ونائب المفاوضين لعملية السلام مايكل ماكاي أن مناصب حكام الولايات الستة الجديدة المنبثقة عن ولايتي أعالي النيل والوحدة ستمنح للمعارضة. وتعني السيطرة على حقول النفط أيضاً أن ٢ في المائة من الإيرادات التي يسندها الدستور الانتقالي للولاية التي توجد فيها حقول النفط ستؤول إلى الولاية المنشأة حديثاً.

١٠٣ - وبعد أن عجز الطرفان بداية عن التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية الانتقالية خلال اجتماع عقد في أديس أبابا، إثيوبيا خلال الفترة من ١٣ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر، اتفقا في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر على ترتيبات أمنية تكفل مشار إلى جوبا، وإنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية. واتفق الطرفان أيضا على أن يسافر الفريقان التحضيريان من المعارضة ومجموعة العشرة/”المحتجزين السابقين“ إلى جوبا في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر لبدء الأعمال التحضيرية لإنشاء الحكومة الانتقالية. وأقر الطرفان أيضا بأن تنفيذ اتفاق السلام تأخر عن موعده، وبأن تأخر إنشاء اللجنة الوطنية لتعديل الدستور وإدراج الاتفاق فيه هو الذي جعل التقييد بالجدول الزمني المتفق عليه مستحيلا<sup>(١١٢)</sup>. ونتيجة لذلك، اتفق الطرفان على إرجاء إنشاء الحكومة الانتقالية إما إلى الفترة بين ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ أو إلى الفترة بين ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

١٠٤ - واتساقا مع التفاهم الذي توصل إليه الطرفان في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، تقرر عقد مؤتمر قمة لرؤساء دول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في الأسبوع الذي يبدأ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر للإعلان عن إنشاء لجنة مشتركة للرصد والتقييم واستقبال فريقَي المعارضة ومجموعة العشرة/”المحتجزين السابقين“ التحضيريين الموفدين إلى جوبا لإنجاز الأعمال التحضيرية لإنشاء الحكومة الانتقالية. غير أن الحكومة أرجأت الاجتماعات متذرعة بحاجتها إلى مزيد من الوقت للإعداد للترتيبات المتعلقة بكفالة أمن الفريقين وإيوائهما. وأبلغ رئيس اللجنة والرئيس السابق لبوتسوانا فيستوس موغاي الطرفين في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر أن اجتماع اللجنة الأول الذي يجب أن يحضره ممثلا الطرفين سيعقد في جوبا في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ولم يحضر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الاجتماع الأول، وبالتالي لم يكتمل النصاب القانوني من المشاركين فيه من جنوب السودان<sup>(١١٣)</sup>. وقد عاد وفد مجموعة العشرة/”المحتجزين السابقين“ إلى جوبا لحضور الاجتماع.

(١١٢) هناك سبعة من أعضاء اللجنة الوطنية لتعديل الدستور - أي جميع أعضاء اللجنة باستثناء أعضاء الحكومة، يعارضون أن يُغير عدد الولايات خارج نطاق عملية مراجعة الدستور المحددة في اتفاق السلام. وعندما سأل الفريق كلا من كبير المفاوضين باسم عن الحكومة والمستشار القانوني للرئيس كبير عن السبل التي ستعالجها الحكومة الجهد الذي يُحتمل أن تبذله اللجنة لإلغاء نظام الـ ٢٨ ولاية، أجابا بأن الحكومة لن تقبل أي تغييرات تملّيها اللجنة، رغم التزام الحكومة الظاهري بهذا الاتفاق.

(١١٣) تذرعت المعارضة بالأمر المتعلق بزيادة عدد الولايات إلى ٢٨ ولاية كسبب رئيسي لقرارها عدم الحضور. وطلب مشار كذلك أن يعقد اجتماعا ثنائيا مع كبير قبل عودته إلى جوبا.

١٠٥ - وحتى منتصف كانون الأول/ديسمبر، تاريخ تقديم هذا التقرير، وبسبب خلاف بين الحكومة والمعارضة على الحجم الذي سيكون عليه الفريق التحضيري للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، لم يكن قد تأكد بعد ما إذا كان هذا الفريق سيتم إيفاده إلى جوبا ليتم بذلك استيفاء شرط مسبق لإنشاء الحكومة الانتقالية.

## سابعاً - انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

١٠٦ - عرّف مجلس الأمن، في الفقرة ٧ من قراره ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، الأعمال أو السياسات التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان بأنها تشمل ما يلي:

(أ) التخطيط لأعمال تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني المنطبق، أو أعمال تشكل تجاوزات لحقوق الإنسان، أو توجيه تلك الأعمال أو ارتكابها في جنوب السودان؛

(ب) استهداف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، من خلال ارتكاب أعمال العنف (بما في ذلك القتل أو التشويه أو التعذيب أو الاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي)، أو الاختطاف، أو الاختفاء القسري، أو التشريد القسري، أو شن الهجمات على المدارس أو المستشفيات أو الأماكن الدينية أو أماكن لجوء المدنيين، أو من خلال سلوك قد يشكل تجاوزاً أو انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان أو انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني؛

(ج) استخدام الأطفال أو تجنيدهم من قبل الجماعات المسلحة أو القوات المسلحة في سياق النزاع المسلح في جنوب السودان.

١٠٧ - وقدم الفريق في تقريره المؤقت أدلة على أعمال تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي المعمول به ارتكبتها جميع الأطراف المشاركة في الحرب. واستناداً إلى المعلومات المستخلصة من الزيارات الميدانية والمقابلات التي أجريت مع الضحايا والشهود ومن مصادر مستقلة متعددة على اطلاع مباشر على الأحداث، والتي يكملها استعراض شامل للمستندات، وجد الفريق أن الانتهاكات قد تواصلت دون هوادة رغم اتفاق السلام، دون أي عقاب لمرتكبيها. ووجد الفريق أن الانتهاكات تشمل عمليات القتل خارج نطاق القضاء، والتعذيب، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والاعتقال والاحتجاز خارج نطاق القضاء، وعمليات الاختطاف، والنزوح القسري، واستخدام الأطفال وتجنيدهم، والضرب، والنهب وتدمير سبل العيش والمنازل.

## ألف - استهداف المدنيين

١٠٨ - شملت الأساليب العسكرية المتبعة الاستهداف المتعمد للمدنيين من أطفال صغار ومسنين غير ضالعين فعليا في الأعمال العدائية. فقد هاجمت جميع أطراف النزاع مدنيين على أساس انتمائهم أو ولائهم (المفترض) إلى جماعة قبلية منافسة. وقد تواصل استهداف المدنيين منذ بدء الحرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ حتى تاريخ تقديم هذا التقرير في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

١٠٩ - ووصفت لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقق في جنوب السودان في تقريرها الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد المدنيين، وخلصت في الفقرة ١١٣٥ إلى أن الجرائم "ارتكبت على نطاق واسع أو على نحو منهجي، وأن الأدلة تشير إلى وجود سياسة لدولة أو منظمة تقضي بشن هجمات ضد المدنيين لاعتبارات قبلية أو لانتمائهم السياسي". وخلص الفريق، بناء على تحقيقاته المبينة أدناه، إلى أن جميع أطراف النزاع واصلت ولا تزال تواصل القيام بهذه الممارسات.

## ولاية الوحدة

١١٠ - تناول الفريق بإسهاب في تقريره المؤقت أعمال العنف البالغة الوحشية التي ارتكبت على نحو منظم في سياق الهجوم الذي شنته الحكومة في ولاية الوحدة، والذي بدأ في نهاية نيسان/أبريل. واستنادا إلى الأدلة التي جمعت، خلص الفريق إلى أن الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات المسلحة المتحالفة معه يواصل تنفيذ استراتيجية الأرض المحروقة مع ما يتضمنه ذلك من ارتكاب انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، وأعمال التشريد القسري الجماعي، والتدمير المنهجي لسبل كسب العيش والمحاصيل الغذائية، وسرقة الماشية.

١١١ - ويتمثل الهدف النهائي للهجوم الحكومي على ما يبدو في القضاء على مقومات استمرار الحياة المجتمعية، وتجريد السكان من كل شيء لإرغامهم على النزوح إلى موقع مقر قيادة الأمم المتحدة لحماية المدنيين في بانتيو أو إلى مناطق أخرى، وإخلاء وسط وجنوب ولاية الوحدة من السكان وذلك لمنع حصول الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان على قاعدة دعم<sup>(١١٤)</sup>. وبحسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة

(١١٤) على نحو ما أورده الفريق في تقريره المؤقت وأكدته المقابلات مع الشهود والضحايا في بانتيو (تموز/يوليه)، إضافة إلى المقابلات مع مصادر مستقلة متعددة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وجهات فاعلة في مجال المساعدة الإنسانية في جوبا (تموز/يوليه وآب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر) وفي بانتيو (تموز/يوليه). وتأكد ذلك أيضا من خلال عدة تقارير قدمتها بعثة الأمم المتحدة

لتنسيق الشؤون الإنسانية، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ عدد الأشخاص الذين شردوا إلى ولاية الوحدة ما لا يقل عن ٣٩٥ ٥٤١ شخصاً<sup>(١١٥)</sup>. ورغم فرار عشرات الآلاف إلى موقع حماية المدنيين، حيث يقيم الآن أكثر من ١٠٦ ٠٠٠ شخص، فقد اتخذت الغالبية العظمى من المشردين من المستنقعات الكائنة خارج قرأها المدمرة مخبأ لها<sup>(١١٦)</sup>. وقد تلقى الفريق من الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية تقارير تفيد بأن هناك مشردين داخليا فروا إلى الموقع بعد تعرض قراهم للهجوم، ثم عادوا إلى قراهم لمحاولة زراعة المحاصيل لإطعام أسرهم، فتكبدوا معاناة أعمال عنف أخرى ارتكبتها ضدهم جماعة مسلحة أخرى أتت إلى قريتهم لنهبها<sup>(١١٧)</sup>.

١١٢ - وحتى إذا ما بقي لدى أعضاء المجتمع المحلي أي غذاء أو ماشية أو محصول بعد الهجمات التي ينفذها الجيش الشعبي لتحرير السودان أو القوات المنتسبة إليه، فكثيرا ما تمارس عليهم ضغوط لتسليم تلك الأصول لإطعام أفراد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان<sup>(١١٨)</sup>.

١١٣ - وسافر الفريق إلى بانتيو في تشرين الثاني/نوفمبر ورافق دورية لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى قرى في مقاطعة روكونا للتحقيق في فظائع محتملة وللمقابلة الأشخاص الذين شهدوا هذه الأحداث مباشرة والمسؤولين السياسيين والعسكريين المحليين. وقام الفريق بجمع واستعراض الأدلة بشأن عدد من حالات الاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء، والنهب، وسرقة المواشي. وفي إحدى الحالات، اكتشف الفريق أشخاصا شردوا

في جنوب السودان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة أطباء بلا حدود، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وجهات فاعلة أخرى في مجال المساعدة الإنسانية.

(١١٥) انظر Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "South Sudan: humanitarian snapshot (as of 9 November 2015)". Available from [http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/South\\_Sudan\\_Humanitarian\\_Snapshot\\_09Nov2015.pdf](http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/South_Sudan_Humanitarian_Snapshot_09Nov2015.pdf)

(١١٦) انظر UNICEF, "South Sudan humanitarian situation report", No. 73 (3 December 2015). Available from <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNICEF%20South%20Sudan%20SitRep%20No%2073%20203%20December%202015.%20%282%29docx.pdf> أيضا، المقابلات التي أجراها الفريق مع الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية في بانتيو (تموز/يوليه) وجوبا (آب/أغسطس، وتشرين الأول/أكتوبر، وتشرين الثاني/نوفمبر).

(١١٧) المقابلات التي أجريت مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية في بنتيو (تموز/يوليه) وجوبا (آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر).

(١١٨) المقابلات التي أجريت مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومع الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية في بانتيو (تموز/يوليه) وفي جوبا (تشرين الأول/أكتوبر).

داخل الأدغال جراء هجوم شن في أواخر تشرين الأول/أكتوبر على قريتهم الصغيرة الواقعة في مقاطعة روكونا، وأسفر عن مقتل ثلاثة رجال على أيدي جماعة شباب ميوم المدعومة من الحكومة. وفي حادث آخر وقع في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ أو تاريخ قريب منه، اقتادت قوات منتسبة للحكومة من أدوك من مقاطعة لير مجموعة تتألف من حوالي ٥٠ رجلاً إلى بلدة لير وقتلتهم في وقت لاحق<sup>(١١٩)</sup>. وألقيت جثثهم على جانب طريق في ضواحي البلدة<sup>(١٢٠)</sup>. وبعد أن نما إلى علم أفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان خبير مقتلهم في أدوك بعد مرور تسعة أيام على ذلك، حدد أفراد البعثة مكان قتلهم وصوروا جثثهم التي كانت في حالة متقدمة من التحلل<sup>(١٢١)</sup>. واستناداً إلى التقارير الواردة من أكثر من ١٥ جهة إنسانية فاعلة في الولاية في مجال المساعدة الإنسانية، خلصت المجموعة المعنية بالحماية في جنوب السودان<sup>(١٢٢)</sup> إلى أن مقاطعة لير وحدها شهدت قتل ما لا يقل عن ٨٠ مدنياً خلال الأسابيع الثلاثة من الفترة الممتدة بين ٤ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وكان من بين هؤلاء ما لا يقل عن ٥٧ طفلاً قضى منهم ٢٩ طفلاً غرقاً أثناء هروبهم من الهجمات. ولاحظت المجموعة أيضاً أنه "قد أبلغ عن استخدام العنف الجنسي على نطاق واسع وأن نقاط الاتصال الموجودة في الميدان أبلغت عن أكثر من ٥٠ حالة اغتصاب. كذلك أبلغ المشردون داخلياً أن القوات الحكومية أطلقت النار في المستنقعات على المدنيين الهاربين، وحرقت البيوت واختطف النساء والأطفال"<sup>(١٢٣)</sup>.

(١١٩) أقوال شهود عايشوا الأحداث مباشرة، وأفراد دورية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان التي اكتشفت الجثث وآلية الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وسيتعين إجراء المزيد من التحقيقات لتحديد المسؤولية الفردية.

(١٢٠) تختلف التقارير بشأن طريقة القتل، ولكن التقارير الأولية تفيد بأن الرجال ربما ضربوا حتى الموت. وقد منعت الحالة المتقدمة من تحلل الجثث ونهش حيوانات لها الفريق من أن يستخلص استنتاجات من الصور الفوتوغرافية التي التقطت لها.

(١٢١) المستندات السرية، بما في ذلك الصور الفوتوغرافية وقائمة أسماء القتلى، محفوظة لدى الفريق.

(١٢٢) تنسق المجموعة المعنية بالحماية في جنوب السودان أنشطة الحماية الإنسانية المتعلقة بالحماية المجتمعية، والعنف القائم على نوع الجنس، وحماية الطفل، وحماية المدنيين، وسيادة القانون، والإجراءات المتعلقة بالألغام، وقضايا الأراضي، وذلك في جميع أنحاء ولايات جنوب السودان العشر. وتشارك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجلس النرويجي للاجئين في رئاسة شؤون تنسيق أنشطة هذه المجموعة التي يوجد مقرها في جوبا. انظر [www.humanitarianresponse.info/en/operations/south-sudan/protection](http://www.humanitarianresponse.info/en/operations/south-sudan/protection).

(١٢٣) انظر — South Sudan protection cluster; "Flash update: protection situation in southern and central Unity (September-October 2015)". Available from [http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/protection\\_cluster\\_flash\\_update\\_on\\_unity\\_23.10.2015\\_final.pdf](http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/protection_cluster_flash_update_on_unity_23.10.2015_final.pdf).

١١٤ - وتعكس الحالة المدمّرة على أرض الواقع النتائج الناشئة عن قيام الحكومة بمهاجمة مواطنيها بصورة منهجية. وقد دبر فريق من الخبراء الحكوميين والأخصائيين الدوليين في مجال الأمن الغذائي والتغذية القيام بزيارة نادرة إلى أجزاء من مقاطعات غويت وماينديت وكوش في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ووجدوا سكانا محتفين أساسا في الأدغال أو في جزر تقع في مستنقع، وهم يعيشون على زنايق المياه والأسمك، بعد أن نُهبت مواشيهم ودمرت محاصيلهم وعطلت أسواقهم. وبحسب تقديرات هؤلاء الأخصائيين، فإن نحو ٤٠.٠٠٠ شخص ستلحق بهم كارثة في ولاية الوحدة (المرحلة ٥ ضمن نظام التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) ومن المرجح أن تتدهور الحالة فتتحول إلى مجاعة في غياب إمكانية الوصول العاجل والفوري للمساعدات الإنسانية<sup>(١٢٤)</sup>. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، سيبدأ موسم الجفاف، وستجف الأنهار وتشح الموارد من الأسماك والنباتات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهات الفاعلة المسلحة عادة ما تستغل تحسن حالة الميدان لشن هجمات جديدة، الأمر الذي يفاقم من حالة انعدام الأمن. وما لم يتلق سكان وسط وجنوب ولاية الوحدة مساعدة غذائية عاجلة وما لم يحصلوا على مساعدة هائلة على صعيد سبل كسب الرزق، فإن الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية تتوقع حدوث مجاعة في أوائل عام ٢٠١٦<sup>(١٢٥)</sup>.

#### ولاية أعالي النيل

١١٥ - في ولاية أعالي النيل، اتسمت الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه ٢٠١٥ باشتداد حدة القتال مع استهداف جميع أطراف النزاع للمدنيين، كان ذلك في معظم الأحيان على أساس انتمائهم القبلي<sup>(١٢٦)</sup>. وحتى قبل بداية الحرب، كانت القبائل الرئيسية الثلاث في الولاية تتنافس على التمثيل السياسي، بالإضافة إلى الحق في المياه والأرض، مما كان يؤدي في بعض الأحيان إلى اشتباكات عنيفة. ولا شك في أن ذلك البُعد قد أدى إلى

(١٢٤) انظر — Central and southern Unity verification mission report: final report”, Integrated Food Security Phase Classification, 20 November 2015. Available from [http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Reconnaissance%20Mission%20Report\\_Central%20and%20Southern%20Unity\\_FINAL.pdf](http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Reconnaissance%20Mission%20Report_Central%20and%20Southern%20Unity_FINAL.pdf)

(١٢٥) انظر — Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian Bulletin: South Sudan* (1 December 2015). Available from [www.unocha.org/south-sudan/](http://www.unocha.org/south-sudan/) الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية في جوبا (تشرين الثاني/نوفمبر) وعبر الإنترنت (كانون الأول/ديسمبر). وفيما يتعلق بخطر المجاعة، انظر أيضا “Two years of South Sudan war with peace on paper only”, Agence France-Presse, 15 December 2015. Available from <http://reliefweb.int/report/south-sudan/two-years-south-sudan-war-peace-paper-only>

(١٢٦) تشكل القبائل الرئيسية الثلاث (الدينكا والنوير والشلك) نسبة ٩٠ في المائة من سكان ولاية أعالي النيل. وتشكل قبيلتا مابان وكوما النسبة المتبقية.

تفانم النزاع الحالي في الوقت الذي تشن فيه الجماعات المسلحة، مدفوعة بمصالحها القبلية، هجمات على المدنيين من القبائل الأخرى. وازدادت الحالة سوءا في أيار/مايو عندما انفصل جونسون أولوبي والجنود الشلك الموالين له عن الجيش الشعبي لتحرير السودان وانضموا إلى المعارضة واستولوا على ملكال، عاصمة الولاية.

١١٦ - وفي ٦ تموز/يوليه، استعاد الجيش الشعبي لتحرير السودان ملكال واحتفظ بسيطرته عليها منذ ذلك الحين. غير أن القتال استمر في أنحاء أخرى من الولاية، بما في ذلك في ضفة النيل الغربية حيث شن الجيش الشعبي لتحرير السودان، في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، هجوما على مواقع الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في ليلو بايام (انظر S/2015/902)، وفي الشمال باتجاه ملوط والرناك. ودفعت موجات القتال المتتالية آلاف المدنيين إلى الفرار بحثا عن الأمان في مواقع حماية المدنيين التابعة للأمم المتحدة في ملكال وملوط وغيرها من مخيمات المشردين داخليا في الولاية. وفي كل هجوم، يقتل المدنيون عندما يقعون تحت مرمى النيران أو عندما تعتمد القوات القبلية المناوئة الهجوم عليهم، وعادة ما تكون هذه الهجمات مصحوبة باختطاف النساء وغيره من أعمال العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، فضلا عن تدمير المنازل وسبل كسب العيش<sup>(١٢٧)</sup>.

١١٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، سافر الفريق إلى بلدة ملكال حيث يوجد موقع حماية المدنيين التابع للأمم المتحدة، وإلى قرية واو شلك وملوط للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان (انظر الدراسة الواردة أدناه عن حالة إيصال المساعدات الإنسانية إلى ملكال وواو شلك). وفي ملكال، رافق الفريق البعثة في دورية طافت المدينة حيث لاحظ الدمار الذي لحق بالمنازل والمباني العامة بما في ذلك بمستشفى ملكال التعليمي. ويعيش العديد من سكان ملكال حاليا داخل موقع حماية المدنيين التابع للأمم المتحدة لأنهم لا يشعرون بالأمان في المدينة. واجتمع الفريق مع اللواء بووت، قائد الفرقة الثانية في الجيش الشعبي لتحرير السودان، الذي أعرب عن التزام بالعيش في سلام جنبا إلى جنب مع المشردين داخليا وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ولكنه أقرّ بأن ثمة تحديات لا بد من التصدي لها<sup>(١٢٨)</sup>. وفي موقع حماية المدنيين في ملكال، أجرى الفريق مقابلة مع مجموعتين من المشردين داخليا بينت قصصهما مدى تأثير التوترات القبلية على من يعيشون داخل هذه المواقع. وأوضحت إحدى

(١٢٧) مقابلات أجريت مع المشردين داخليا وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية في ملكال (تشرين الثاني/نوفمبر) ومع الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية في جوبا (تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر).

(١٢٨) في منتصف كانون الأول/ديسمبر، عاد اللواء بطرس بول بول، قائد الفرقة الثانية، إلى ممارسة مهامه. انظر دراسة الحالة الواردة أدناه التي تبين بالتفصيل عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية إلى ملكال وواو شلك.

زعيمات قبيلة النوير أن المشردين داخليا المنتمين إلى قبيلة النوير يبقون داخل المخيم قدر الإمكان لتجنب التعرض للاستهداف من قبل الجنود الدينكا. وأخبرت إحدى زعيمات قبيلة الشلك الفريق بأن زوجها قُتل عمدا في فراشه في المستشفى بينما كان يتمثل للشفاء في مستشفى ملكال التعليمي عندما شن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان هجوما على ملكال في شباط/فبراير ٢٠١٤.

١١٨ - ووردت إلى الفريق أيضا بلاغات من المشردين داخليا ومن الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية تفيد بوقوع حالات إعدام خارج نطاق القانون، وعمليات اعتقال واحتجاز عشوائية، وعمليات اختطاف واختفاء قسرية، وأعمال ضرب ونهب واغتصاب خارج موقع الحماية مباشرة. وعلم الفريق، من المقابلات التي أجراها مع المشردين داخليا والبعثة، أن الجيش الشعبي لتحرير السودان قام، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، باختطاف ثلاثة صبية والاستيلاء على قطيعهم الذي يضم تسعة رؤوس من الماشية في منطقة لا تبعد كثيرا عن الموقع، وما زال مكان وجودهم مجهولا حتى الآن. وأبلغ المشردون داخليا الفريق أيضا بأن ثلاثة نساء غادرن الموقع في مطلع تشرين الأول/أكتوبر لجمع الخضر نهارا، وبأنهم يعتقدون بأنهن قتلن على يد جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان.

١١٩ - أما الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، فهو أيضا يستهدف المدنيين في ولاية أعالي النيل وإن كان على نطاق أضيق. وفي ملوط، زار الفريق مخيم ديتوما الأول للمشردين داخليا وأجرى مقابلات مع خمسة زعماء، منهم نائب الزعيم الأكبر لإحدى القرى في مقاطعة باليت (ينتمي جميع سكانها إلى قبيلة جيكان نوير). وأكد هؤلاء الزعماء أن شاغلهم الرئيسي هو انعدام الأمن وأنهم يخشون التعرض إلى هجومات أخرى من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وإبان القتال الذي كان دائرا في أيار/مايو، أصابت قذائف المدفعية التي أطلقها جناح المعارضة المخيم فأُسفرت عن مقتل عدد غير معروف من المشردين داخليا واحترق الأكواخ.

#### ولاية غرب الاستوائية

١٢٠ - على النحو المبين في الفرع الثالث، تدهورت الحالة الأمنية والإنسانية في ولاية غرب الاستوائية تدهورا كبيرا في أعقاب الاشتباكات الأولى التي وقعت في أيار/مايو وحزيران/يونيه، وانتشر العنف في جميع أنحاء الولاية. وتلقى الفريق بلاغات عن أعمال إعدام خارج نطاق القانون وضرب ومضايقات واستيلاء على الأراضي وسرقة مواشٍ ونهب ارتكبتها طائفة من الأطراف الفاعلة في النزاع<sup>(١٢٩)</sup>. وفي الوقت الذي اشتدت فيه حدة التوترات بين

(١٢٩) تشمل هذه المصادر بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمات عاملة في مجال المساعدة الإنسانية ومصادر علنية، على النحو المحدد في الحواشي التالية.

قبائل الاستوائية التي تمارس الزراعة وقبيلة الدينكا التي تمارس الرعي، هاجم الجيش الشعبي لتحرير السودان المدنيين الذين بادر بعضهم إلى حمل السلاح دفاعاً عن النفس<sup>(١٣٠)</sup>. وبات الكثير من المدنيين يخشون الأفراد النظاميين ويلوذون بالفرار عند رؤيتهم لأن العنف أدى إلى تبيد الثقة تماماً بين السكان والجيش الشعبي لتحرير السودان<sup>(١٣١)</sup>.

١٢١ - وفي مقاطعة مريدي<sup>(١٣٢)</sup>، أدى تزايد حدة التوترات بين القبائل وقوات الدينكا الموالية للجيش الشعبي لتحرير السودان ورعاة الماشية الرحّل من الدينكا والمنداري إلى وقوع اشتباكات في بلدة مريدي في ٧ حزيران/يونيه، عندما حاول الرعاة الانتقام لنفوق عدد من الأبقار من جراء قبيلة يدوية أقيت في حظيرة الماشية التابعة لهم. وفي نهاية حزيران/يونيه، اعتقلت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان أكثر من ٣٠ شاباً من المنطقة اعتقالاً تعسفياً وساقتهم إلى جوبا واحتجزتهم هناك ولم تفرج عنهم إلا في مطلع أيلول/سبتمبر<sup>(١٣٣)</sup>.

١٢٢ - وأجبرت الاشتباكات التي وقعت بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات المحلية في مقاطعتي مندري الغربية ومندري الشرقية، في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، عشرات الآلاف من الأشخاص على ترك ديارهم. وتفيد لجنة الإغاثة

(١٣٠) انظر التقييم السريع الأولي للاحتياجات في مقاطعتي مندري الغربية والشرقية، ولاية غرب الاستوائية، الذي يغطي الفترة من ٢٧ حتى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، والمقابلات التي أجريت مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية في جوبا (تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر). وحثت جمعية الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان في جنوب السودان إلى التحقيق في قيام الجيش الشعبي لتحرير السودان بعمليات قتل استهدفت المدنيين في مريدي. انظر "South Sudanese rights body urges investigation into Wonduruba and Maridi killings", *Sudan Tribune*, 20 October 2015, .available from [www.sudantribune.com/spip.php?article56791](http://www.sudantribune.com/spip.php?article56791)

(١٣١) انظر ———، "Understanding new violence in South Sudan's Western Equatoria", *Radio Tamazuj*, 10 October 2015, .available from <https://radiotamazuj.org/en/article/understanding-new-violence-south-sudans-western-equatoria>

(١٣٢) يبدو أن ما لا يقل عن خمس مجموعات من القبائل التي تعيش في مقاطعة مريدي تحالفت ضد رعاة الدينكا والمنداري الرحل الذين لا يقطن كثيرون منهم المنطقة.

(١٣٣) المقابلات التي أجريت مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية في جوبا في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر.

والتعمير بأن زهاء ٣٠.٠٠٠ شخص نزحوا من مندري في أيار/مايو ٢٠١٥<sup>(١٣٤)</sup>. وبحلول ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ناهز عدد النازحين ٩٣ ٢٧٦ شخصا في جميع أنحاء الولاية<sup>(١٣٥)</sup>.

١٢٤ - وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، تدهورت الحالة في مقاطعة إيزو وأسفر القتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات المحلية عن تدمير ونهب المتاجر والمنازل والإمدادات الإنسانية، وعن فرار السكان إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى المجاورتين. وأفيد أيضا بوقوع قتال في مقاطعة تامبورا، مما تسبب في تشريد ما لا يقل عن ٧.٠٠٠ شخص<sup>(١٣٦)</sup>.

#### باء - استخدام الأطفال وتجنيدهم

١٢٤ - تلقت الأمم المتحدة، في إطار رصدتها للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في الفترة من ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بلاغات مؤكدة وأخرى غير مؤكدة عن حوادث تضرر منها ٦٩٠ ٥٨ طفلا. وتشمل الحوادث المبلغ عنها قتل ١٤٥٧ طفلا، و ٢٧٨ عملية تجنيد طالت عددا يتراوح بين ١٥.٠٠٠ طفل و ١٦.٠٠٠ طفل، واختطاف ١٥٩٢ طفلا، وارتكاب عنف جنسي ضد ما لا يقل عن ٧٢١ طفلا<sup>(١٣٧)</sup>.

١٢٥ - وارتفع عدد الأطفال الذين أبلغ عن أن أعمال التجنيد طالتهم ارتفاعا كبيرا من ١٣.٠٠٠ طفل في أيار/مايو إلى حوالي ١٦.٠٠٠ طفل في تشرين الأول/أكتوبر<sup>(١٣٨)</sup>. غير أن الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير

(١٣٤) حسبما أبلغت به وكالة السبتيين للتنمية والإغاثة خلال بعثة التقييم التي أجرتها، انظر التقييم السريع الأولي للاحتياجات في مقاطعتي مندري الغربية والشرقية، ولاية غرب الاستوائية، الذي يغطي الفترة من ٥ حتى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. متاح على العنوان الإلكتروني [https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/assessments/2014\\_draft\\_irna\\_mundri\\_west\\_draft\\_report.pdf](https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/assessments/2014_draft_irna_mundri_west_draft_report.pdf)

(١٣٥) انظر 9 (135) "South Sudan: humanitarian snapshot (as of 9 November 2015)" Office for the Coordination of Humanitarian Affairs,

(136) انظر 1 (136) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian Bulletin: South Sudan* (1 December 2015)

(137) انظر UNICEF, "Monitoring and reporting mechanism", briefing note (November 2015). Available from [www.childrenofsouthsudan.info/wp-content/uploads/2015/11/MRM-19-Nov.pdf](http://www.childrenofsouthsudan.info/wp-content/uploads/2015/11/MRM-19-Nov.pdf)

(138) انظر South Sudan protection cluster, "Protection trends: South Sudan, No. 6, July-September 2015 (November 2015). Available from [www.humanitarianresponse.info/en/system/files/documents/files/protection\\_trends\\_paper\\_no\\_6\\_jul-sep\\_2015\\_final.pdf](http://www.humanitarianresponse.info/en/system/files/documents/files/protection_trends_paper_no_6_jul-sep_2015_final.pdf)

السودان يدعيان أنه لم يعد في صفوفهما أطفال جنود<sup>(١٣٩)</sup>، رغم أن المصادر العلنية تشير إلى خلاف ذلك، بما في ذلك آخر تقارير الأمين العام (انظر S/2015/899، الفقرة ١٤، و S/2015/902، الفقرة ٤٤). ووفقاً للأمين العام في تقريره عن الأطفال والنزاع المسلح الذي يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (A/69/926-S/2015/409، المرفق الأول)، فإن كلا من الجيش الشعبي لتحرير السودان وجناح المعارضة في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان ومليشيا شباب النوير ("الجيش الأبيض")، على سبيل المثال، استخدم أطفالاً وجندهم خلال عام ٢٠١٤.

١٢٦ - وتلقى الفريق تقارير موثوقة ومستقلة عديدة، بالإضافة إلى معلومات سرية من خلال التحقيقات التي أجراها مباشرة، تشير إلى أن الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان<sup>(١٤٠)</sup> والقوات الموالية لهما ما زالت مستمرة في هذه الممارسة<sup>(١٤١)</sup>. وشاهد الفريق، خلال زيارته ولاية أعالي النيل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أطفالاً يحملون بنادق، ويعملون فيما يبدو كحراس شخصيين، في ثكنات الجيش الشعبي لتحرير السودان في ملكال. وشاهد الفريق، خلال زيارته ولاية الوحدة في تشرين الثاني/نوفمبر، أطفالاً يحملون أسلحة ويشاركون في نقطة تفتيش عسكرية على أحد الطرق في مقاطعة روبكونا. وتحدث الفريق مع الأطفال، الذين عرفوا أنفسهم كأفراد في الفرقة الرابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان التي يقع مقرها في روبكونا وكانت في حينه تحت قيادة اللواء ثياب قاتلوك تايي. وتلقى الفريق من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والجهات العاملة في المجال الإنساني تقارير إضافية عن أطفال يقاتلون لحساب الحكومة والمعارضة على السواء، بما في ذلك في مقاطعة كوش (انظر الشكل الرابع). ولم يجز تسريح أي أطفال تسريحاً رسمياً منذ بداية الحرب<sup>(١٤٢)</sup>.

(١٣٩) مقابلات أجراها الفريق مع مسؤولي الجيش الشعبي لتحرير السودان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

(١٤٠) انظر المرفق السادس للاطلاع على حالة محددة تتصل بقائد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان اللواء جونسون أولوي.

(١٤١) مقابلات أجريت مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وجهات فاعلة في مجال المساعدة الإنسانية وباحثين في نيروبي (حزيران/يونيه)، وفي جوبا (تموز/يوليه وآب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر)، وفي ملكال (تشرين الثاني/نوفمبر)، وفي بانتيو (تموز/يوليه)، وفي نيويورك (أيلول/سبتمبر).

(١٤٢) الاستثناء الوحيد هو قيام فصيل كوبرا التابع للحركة الديمقراطية/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان بتسريح ١٧٥٥ طفلاً في مطلع عام ٢٠١٥ في إطار عملية تسريح بدأت قبل الحرب. انظر UNICEF، "Child protection", briefing note (3 December 2015). Available from [www.childrenofsouthsudan.info/unicef-south-sudan-briefing-notes/](http://www.childrenofsouthsudan.info/unicef-south-sudan-briefing-notes/)

١٢٧ - ولا تقتصر هذه الممارسة على منطقة أعالي النيل الكبرى. ففي ٨ و ٩ تموز/يوليه، لاحظت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وجود زهاء ٨٠٠ جندي من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان في مطار واو الدولي، في ولاية غرب بحر الغزال. وتشير التقديرات إلى أن نصفهم كانوا أطفالا تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاما و ١٧ عاما يرتدون قمصان الفرقة الثالثة للجيش الشعبي لتحرير السودان<sup>(١٤٣)</sup>. وفي ٣٠ تموز/يوليه، لاحظت البعثة وجود عدد يتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ جندي من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان في مطار بور. وكان من بينهم حوالي ١٥٠ طفلا تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاما و ١٧ عاما<sup>(١٤٤)</sup>.

#### الشكل الرابع

طفلٌ يحمل سلاحاً وحقبته ذخيرة، مقاطعة كوش، ولاية الوحدة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥



المصدر: سري

(١٤٣) سن التجنيد القانونية، بموجب قانون جنوب السودان، هي ١٨ عاما.

(١٤٤) مصادر سرية في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، معلومات مودعة في ملفات الفريق.

## جيم - العنف الجنسي المتصل بالتزاع

١٢٨ - العنف الجنسي المتصل بالتزاع هو سمة مميزة للحرب في جنوب السودان، والنساء والفتيات يتحملن وطأة هذه الممارسة المهيمنة<sup>(١٤٥)</sup>. ويكاد كل هجوم على قرية من القرى، سواء ارتكبتها الحركة الشعبية لتحرير السودان أو الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان أو إحدى الميليشيات الحليفة لهما، يقترن باغتصاب النساء والفتيات واختطافهن. وخلال تلك الهجمات، غالبا ما تُختطف النساء والفتيات لإكراههن على الزواج أو لإخضاعهن لأشكال أخرى من الاسترقاق الجنسي<sup>(١٤٦)</sup>. وقد تبين للفريق، على نحو ما يرد في تقريره المؤقت، أن الأطراف جميعها تتعمد اتخاذ الاغتصاب أسلوبا من أساليب الحرب، وغالبا ما تقع حوادث اغتصاب جماعي شنيعة.

١٢٩ - وفي ولاية الوحدة وحدها، يقدر العاملون في مجال المساعدة الإنسانية أن أكثر من ١٣٠٠ امرأة وفتاة تعرضن للاغتصاب خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر، وأن بعضهن لقين حتفهن من جراء ذلك<sup>(١٤٧)</sup>. ومنذ فترة قريبة، في غضون تسعة أيام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وقع ما لا يقل عن أربعة حوادث اغتصاب، وهو ما يبين مدى تفشي العنف الجنسي المرتبط بالتزاع في الولاية. وتعلقت تلك الحوادث كلها، باستثناء حادث واحد، بنساء هربن أصلا من بعض أنواع العنف المتزلي وكن في طريقهن إلى موقع الأمم المتحدة لحماية المدنيين في بانتيو طلبا للأمان.

١٣٠ - وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر أو في تاريخ قريب منه، اغتصب ستة رجال امرأة يعود أصلها إلى مقاطعة لير اغتصبا جماعيا، وهي في كوخها. وكانت قد تعرضت للاغتصاب سابقا على يد جندي تابع للجيش الشعبي لتحرير السودان خلال هجوم شُنَّ على قريتها في أيار/مايو. وفي ٥ أو ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، اغتصب خمسة جنود في مقاطعة غويت امرأة

(١٤٥) ركّز الفريق على العنف الجنسي المتصل بالتزاع مباشرة ولم يحقق بعد في غيره من أشكال العنف الجنسي والجنساني، بما فيها الزواج بالإكراه أو العنف المتزلي أو العنف الجنسي المرتكب على يد أفراد نظاميين آخرين، كأفراد الشرطة الوطنية أو شرطة حماية الحياة البرية. وأبلغت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الفريق أنها تجمع تقارير عن حوادث العنف الجنسي في الولايات العشر جميعها.

(١٤٦) مقابلات أجراها الفريق مع الأمم المتحدة ومع جهات فاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ومشردين داخليا في جوبا (تموز/يوليه وآب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر)، وبانتيو (تموز/يوليه)، وملكال (تشرين الأول/أكتوبر)، ونيويورك (أيلول/سبتمبر).

(١٤٧) انظر South Sudan protection cluster, "Protection situation update: southern and central Unity (April-September 2015), briefing note (25 September 2015). Available from [http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/protection\\_cluster\\_southern\\_unity\\_apr-sep\\_2015\\_final.pdf](http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/protection_cluster_southern_unity_apr-sep_2015_final.pdf)

كانت مسافرة مع أسرتها من مقاطعة كوش. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر أو في تاريخ قريب منه، اغتصب جنود تابعون للجيش الشعبي لتحرير السودان امرأة وهي مسافرة عبر مقاطعة كوش. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ تقريبا، اغتصب ١٢ جنديا تابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان امرأة من مقاطعة ماينديت، على جانب الطريق وهي مسافرة مع ابنها البالغ من العمر ٦ سنوات<sup>(١٤٨)</sup>.

١٣١ - وتلقى الفريق تقريرا في ملكال عن حادث وقع في ٣١ آب/أغسطس مفاده أن ثلاث مشردات داخليا من قبيلة الشلوك تعرضن لمضايقات وهجمات على يد جنود تابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان بينما كن يحتظبن. وفي حادث آخر وقع في ولاية وسط الاستوائية، احتُظفت أربع نساء من قبيلة النوير في الأيام الأولى من النزاع في جوبا على يد جنود من قبيلة الدينكا تابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان، وأُخذن إلى بور، بولاية جونقلي. وبقين محتجزات في ظروف معيشية قاسية وتعرضن للاسترقاق الجنسي<sup>(١٤٩)</sup>.

١٣٢ - وبالنظر إلى الصدمة النفسية والوصم المرتبطين بالعنف الجنسي والجنساني، وإلى محدودية الخدمات المقدمة للناجيات، ولتعذر وصول الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية إلى الناجيات والشهود، فلا ريب أن الغالبية العظمى من الانتهاكات لا يبلغ عنها. ومع ذلك، فقد جمع الفريق أدلة دقيقة عن الانتهاكات الوارد ذكرها أعلاه. وقد تبين للفريق أن هذا العنف قد ارتكب في ظل مناخ يسوده الإفلات التام من العقاب، ذلك أنه لم يجد أي أدلة تثبت إجراء أي تحقيق مع الجناة المزعومين أو محاكمتهم، باستثناء التحقيق الوحيد الذي أجراه اللواء بووت في ملكال مع جندي من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان بشأن حادثة اغتصاب مزعوم<sup>(١٥٠)</sup>.

#### دال - الاعتقال والاحتجاز التعسفيان

١٣٣ - يضلع كل من جهاز الأمن الوطني والاستخبارات العسكرية التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان في الاعتقال والاحتجاز التعسفيين للأفراد المشتبه في تأييدهم للجناح

(١٤٨) وثائق سرية حصل عليها الفريق من ثلاثة مصادر مستقلة، محفوظة في ملفات الفريق.

(١٤٩) مقابلة أجراها الفريق مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في جوبا (تشرين الثاني/نوفمبر).

(١٥٠) عندما أجرى الفريق مقابلة مع اللواء بووت في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، كان الجندي التابع للجيش الشعبي لتحرير السودان قيد الاحتجاز وانتظار محاكمته أمام محكمة عسكرية. ولم يرد من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في وقت كتابة هذا التقرير، ما يفيد باتخاذ أي إجراء آخر بهذا الشأن.

المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان<sup>(١٥١)</sup>. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان مكتب الأمن الداخلي، الذي يديره أكول كور، يحتجز ما لا يقل عن ٥٠ فردا في موقع احتجاز في مقر المكتب في جوبا، وعددا غير معروف من المشتبه فيهم في موقع احتجاز بالقرب من نهر النيل في جوبا. ويتعرض المحتجزون للضرب وغيره من أشكال المعاملة اللاإنسانية أو المهينة<sup>(١٥٢)</sup>. وتحتجز الاستخبارات العسكرية التي يقودها مريال نوور، بصورة غير مشروعة، أفرادا في ثكنات القيادة التابعة لها في جوبا. ولم توجه قط أي تهمة للمحتجزين من قبل الجهازين، ولم تتح لهم إمكانية الحصول على تمثيل قانوني بل احتجزوا في بعض الحالات لمدة لا تقل عن سنة واحدة دون المثل أمام أي محكمة. وقد اطلع الفريق على مستندات تثبت تسليم السلطات الأوغندية لضحية واحدة على الأقل إلى جهاز الأمن الوطني<sup>(١٥٣)</sup>. ويرى الفريق أيضا أنه من المرجح أن يكون الجهاز مسؤولا عن إنشاء فريق

(١٥١) مقابلات أجراها الفريق في جوبا مع فردين محتجزين من قبل جهاز الأمن الوطني (تشرين الثاني/نوفمبر)؛ وفي أوروبا مع شخص من جنوب السودان أُطلق سراحه في وقت لاحق (أيلول/سبتمبر)؛ وفي نيروبي مع فرد تمكن من الفرار (أيلول/سبتمبر)؛ ومع موظف سابق في جهاز الأمن الوطني في الخرطوم (تموز/يوليه)؛ ومع ضابط كبير في الجيش الشعبي لتحرير السودان (تشرين الأول/أكتوبر)؛ ومع السياسي السابق P في جوبا (تشرين الثاني/نوفمبر)؛ ومع دبلوماسي غربي في جوبا (تشرين الثاني/نوفمبر). وفيما يتصل بالمصادر العامة، انظر فيما يلي ما بثته "إذاعة تمازح" (Radio Tamazuj): "Prisoners: SPLA holding dozens" (of its own officers in 'inhumane' conditions", 1 December 2015, available from <https://radiotamazuj.org/en/article/prisoners-spla-holding-dozens-its-own-officers-inhumane-conditions>; "Military intelligence agents arrest two people in Wau town", 4 November 2015, available from <https://radiotamazuj.org/en/article/military-intelligence-agents-arrest-two-people-wau-town>; "Four abducted United Nations staff still held in South Sudan", 23 October 2014, available from <https://radiotamazuj.org/en/article/four-abducted-un-staff-still-held-south-sudan>. See also Jason Patinkin, "Radio-silenced in the world's newest country", Foreign Policy, 26 August 2015, available from <http://foreignpolicy.com/2015/08/26/radio-silenced-in-the-worlds-newest-country-press-freedom-south-sudan/>.

(١٥٢) مقابلة أجراها الفريق في باقك مع موظف سابق في جهاز الأمن الوطني اعترف باستخدام التعذيب لانتزاع الاعترافات؛ ومع شخصين محتجزين من قبل جهاز الأمن الوطني (تشرين الثاني/نوفمبر)؛ ومع شخص من جنوب السودان في أوروبا، أُطلق سراحه في وقت لاحق (أيلول/سبتمبر)؛ ومع شخص في نيروبي تمكن من الفرار (أيلول/سبتمبر)، ومع ضابط كبير في الجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا (تشرين الأول/أكتوبر)؛ ومع السياسي السابق Q في جوبا (تشرين الثاني/نوفمبر).

(١٥٣) وثائق سرية اطلع عليها الفريق في جوبا (تشرين الأول/أكتوبر). ويتطابق ما جاء فيها الممارسة التي وصفتها للفريق إحدى الضحايا أثناء مقابلة سرية أجريت معها في نيروبي (أيلول/سبتمبر).

مكرس لتنفيذ اغتيايات محددة الأهداف، أساسا في جوبا، وقد بات الآن يُعرف على نطاق واسع باسم ”المسلحين المجهولين“<sup>(١٥٤)</sup>.

١٣٤ - وفي البداية، كانت معظم عمليات التوقيف والاحتجاز تستهدف أفرادا من قبيلة النوير. ولكن، في الأشهر الأخيرة، صار الأفراد من قبائل الاستوائية هدفا للاعتقال على يد جهاز الأمن الوطني والاستخبارات العسكرية على السواء، وذلك في ظل تنامي المعارضة السياسية للحكومة في منطقة الاستوائية الكبرى<sup>(١٥٥)</sup>. وقد تعززت قدرة الجهاز على تحديد هوية هؤلاء الأفراد وإلقاء القبض عليهم بشكل كبير منذ بدء النزاع، ذلك أنه قد حصل من إسرائيل على المزيد من معدات التنصت على الاتصالات<sup>(١٥٦)</sup>.

### ثامنا - عرقلة البعثات الإنسانية وبعثات حفظ السلام وشن الهجمات عليها

١٣٥ - عرّف مجلس الأمن، في الفقرتين ٧ (و) و (ز) من القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، الأعمال أو السياسات التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان، في جملة أمور، بأنها عرقلة أنشطة البعثات الدولية العاملة في مجال حفظ السلام أو المجال الدبلوماسي أو الإنساني في جنوب السودان، بما في ذلك آلية الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، أو عرقلة إيصال أو توزيع المساعدات الإنسانية أو الحصول عليها، وشنّ الهجمات على بعثات الأمم المتحدة أو الكيانات الأمنية الدولية الموجودة أو غير ذلك من عمليات حفظ السلام، أو على موظفي المساعدة الإنسانية.

١٣٦ - وقدم الفريق في تقريره المؤقت أدلة على أعمال تشكل عرقلة لإيصال المساعدات الإنسانية وعلى هجمات ضد العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وأفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. واستنادا إلى زيارات ميدانية ومقابلات مع مصادر مستقلة متعددة ذات

(١٥٤) صور فوتوغرافية للفريق وهو يجري تدريبات، اطلع عليها فريق الخبراء (محافظة في الملف)، ومقابلة مع موظف سابق في جهاز الأمن الوطني في بافاك (تشرين الثاني/نوفمبر)، ومقابلة مع ضابط كبير في الجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا (أيلول/سبتمبر)، ومقابلة مع سياسي سابق في جوبا (تشرين الثاني/نوفمبر).

(١٥٥) مقابلات أجراها الفريق في جوبا مع شخصين محتجزين من قبل جهاز الأمن الوطني (تشرين الثاني/نوفمبر)؛ وفي أوروبا مع شخص من جنوب السودان أطلق سراحه لاحقا (أيلول/سبتمبر)، ومع السياسيين P و Q في جوبا (تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر)، ومع الناشط في المجتمع المدني L في نيروبي (تشرين الثاني/نوفمبر).

(١٥٦) مقابلة أجراها الفريق مع ممثلين عن حكومة إسرائيل في القدس (تشرين الأول/أكتوبر)، ومع ممثلين دبلوماسيين منفصلين في جوبا (تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر)، ومع ضابط كبير في الجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا (أيلول/سبتمبر).

معرفة مباشرة بالأحداث، كملها استعراض دقيق للمستندات، تؤكد الفريق من استمرار عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية وشن الهجمات ضد العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وأفراد حفظ السلام دون توقف، وذلك رغم توقيع اتفاق السلام في آب/أغسطس ٢٠١٥.

## ألف - عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية وشنّ الهجمات على العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية

١٣٧ - حتى منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كان ما لا يقل عن ٤٣ عاملاً في مجال الأنشطة الإنسانية قد قُتلوا منذ بداية النزاع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣<sup>(١٥٧)</sup>(<sup>١٥٨</sup>). وهو ما يمثل زيادة تفوق ٢٥ في المائة خلال أربعة أشهر منذ إصدار التقرير المرحلي للفريق. وتلقى الفريق أيضاً تقارير عديدة عن احتطاف موظفين ووطنيين والتحرش بهم والاعتداء عليهم وتجنيدهم قسراً، وعن احتجاز عاملين في مجال الأنشطة الإنسانية خارج نطاق القضاء وتعريضهم للعنف الجنسي، بل أن ذلك قد استهدف أحياناً بعض كبار المسؤولين في مجال العمل الإنساني التابعين للأمم المتحدة<sup>(١٥٩)</sup>.

١٣٨ - ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وحده، أبلغت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني عن قوع ٧٨ حادثاً متصلاً بإيصال المساعدات، ولا سيما بسبب العنف ضد العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية واستمرار الأعمال العدائية وانعدام الأمن. وأبلغت الجهات الفاعلة عن مقتل ثلاثة عاملين في مجال الأنشطة الإنسانية (وجميعهم في ولاية الوحدة)، وعن وقوع ست هجمات مسلحة، و ٣٢ من عمليات السطو أو النهب التي شُرع فيها أو نُفذت فعلاً (١٥ منها في جوبا)، وخمس حالات اعتقال واحتجاز. ووقعت غالبية الحوادث في ولاية وسط الاستوائية (٢٥)، وولاية والوحدة (١٦)،

(١٥٧) مراسلات الفريق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جوبا (كانون الأول/ديسمبر).

(١٥٨) مقابلات أجراها الفريق مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومع جهات فاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ومع باحثين في جوبا (تموز/يوليه، وآب/أغسطس، وتشرين الأول/أكتوبر، وتشرين الثاني/نوفمبر).

(١٥٩) انظر Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "South Sudan: humanitarian access situation snapshot—October 2015". Available from [http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/access\\_snapshot\\_20151113.pdf](http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/access_snapshot_20151113.pdf)

وولاية غرب الاستوائية (١٠). وفي ولاية البحيرات، أبلغت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني عن وقوع سبعة حوادث<sup>(١٦٠)</sup>.

١٣٩ - وباستثناء الارتفاع الحاد في الحوادث المرتبطة بإيصال المساعدات (إلى ١٣٤ حادثاً) في أيار/مايو عندما بدأت الحكومة هجوماً عسكرياً في ولاية الوحدة (كما ورد في التقرير المرحلي للفريق)، ظل عدد الحوادث المرتبطة بإيصال المساعدات ثابتاً خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية من الحرب، إذ أبلغت الوكالات العاملة في المجال الإنساني عن وقوع ٧٨ حادثاً في أيار/مايو ٢٠١٤ وعن وقوع العدد نفسه من الحوادث في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ويستنتج الفريق بأن عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية قد استمر دون انقطاع<sup>(١٦١)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت المفاوضات بشأن إيصال المساعدات أكثر تعقداً وصعوبة بالنسبة للجهات الفاعلة في المجال الإنساني في الأشهر الأخيرة لأنها تضطر إلى التفاوض مع المسؤولين المحليين والجماعات المسلحة في كل مقاطعة، سواء كانوا ينتمون إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان أو إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان أو غيرهما من الجهات الفاعلة المسلحة، وذلك بغية الحصول على ضمانات السلامة اللازمة<sup>(١٦٢)</sup>.

(١٦٠) تجدر الإشارة إلى أن هذه التقارير لا تمثل إلا جزءاً صغيراً من الحوادث التي تقع فعلياً لأن العديد من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني يختار عدم الإبلاغ عن الحوادث المرتبطة بإيصال المساعدات خوفاً على سلامة المستفيدين من خدماته وموظفيها. انظر أيضاً "South Sudan NGO Forum, 'NGOs concerned about deteriorating security situation in Juba', 16 September 2015, available from <http://info.southsudanngoforum.org/dataset/33aeaa8-b96f-4b4b-afd5-1ce7af86ab4b/resource/1f725b54-d7a7-42cc-b646-612dc98b7864/download/ngoforumstatementjubacompoundrobberies16092015.pdf>; Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "South Sudan: humanitarian coordinator strongly condemns armed robbery Nile Hope compound in Juba", 23 November 2015, available from [http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/20151123\\_SS\\_PressRelease\\_HC\\_strongly\\_condemns\\_armed\\_robbery\\_of\\_Nile\\_Hope\\_compound\\_in\\_Juba.pdf](http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/20151123_SS_PressRelease_HC_strongly_condemns_armed_robbery_of_Nile_Hope_compound_in_Juba.pdf); Richard Nield, "South Sudan: the many barriers to aid", Al-Jazeera, 15 December 2015, available from [www.aljazeera.com/indepth/features/2015/12/south-sudan-barriers-aid-151205114959758.html](http://www.aljazeera.com/indepth/features/2015/12/south-sudan-barriers-aid-151205114959758.html).

(١٦١) مقابلات أجريت مع جهات فاعلة في المجال الإنساني، مستقلة ومتعددة، ومع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في جوبا (تموز/يوليه وآب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر).

(١٦٢) انظر ————— Médecins sans frontières, "South Sudan: no medical assistance available in Leer, following repeated lootings of Médecins sans frontières facility", 6 October 2015, available from [www.msf.org/article/south-sudan-no-medical-assistance-available-leer-following-repeated-lootings-msf-facility](http://www.msf.org/article/south-sudan-no-medical-assistance-available-leer-following-repeated-lootings-msf-facility); ICRC, "South Sudan: ICRC forced to withdraw from Leer County following threats and

## ولاية الوحدة

١٤٠ - أبلغت الفريقَ الجهاتُ الفاعلة في المجال الإنساني العاملة في ولاية الوحدة أن الوضع الأمني لم يشهد أي تحسن يمكنها من الوصول إلى السكان المحتاجين منذ التوقيع على اتفاق السلام في آب/أغسطس ٢٠١٥، وذلك كنتيجة مباشرة للهجوم المستمر الذي يشنه الجيش الشعبي لتحرير السودان والمليشيات التي تدعمها الحكومة. ففي ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر في لير، تعرض للنهب مرتين كل من مجمع منظمة أطباء بلا حدود ومجمع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ونتيجة لذلك، اضطرت المنظمة واللجنة الدولية إلى وقف أنشطتهما الطبية وإجلاء أفرقتها من لير<sup>(١٦٣)</sup>. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أعيد نشر بعض عمال المساعدة الإنسانية في بلدي لير وثونيور من أجل استئناف العمليات الإنسانية وتقديم الإغاثة للمحتاجين الذين حرموا من المعونة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥<sup>(١٦٤)</sup>. غير أن الفريق يرى أن محاولة العودة المذكورة لا تمثل إشارة إلى توجه إيجابي، وقد أعربت الجهات العاملة في المجال الإنساني عن قلقها إزاء احتمال استمرار تواجدها لمدة طويلة من الزمن.

## ولاية غرب الاستوائية

١٤١ - على النحو المشار إليه أعلاه، واجه وصول المساعدات الإنسانية مشاكل في أجزاء من ولاية غرب الاستوائية. وعلى وجه الخصوص، كانت هناك صعوبة في الوصول إلى مقاطعتي مندري الغربية والشرقية ومقاطعة ماريدي منذ أيار/مايو ٢٠١٥ نظرا لاستمرار انعدام الأمن والقتال. وخلال زيارة بعثة مشتركة للتقييم أوفدتها وكالات الأمم إلى مقاطعتي مندري الغربية والشرقية في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أفاد العاملون في المجال الإنساني بأن حركة العاملين في الشؤون الإنسانية والإمدادات الإنسانية معرضة لمخاطر شديدة ولا يمكن القيام بها إلا باستخدام الحراسة المسلحة التي توفرها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وكان ذلك صعبا في كثير من الأحيان لأن بعثة الأمم المتحدة لم تكن تملك آنذاك إلا قوات وقدرات لوجستية محدودة. ونظرا لانعدام الأمن، كثيرا ما كان المشردون

looting", 5 October 2015, available from [www.icrc.org/en/document/south-sudan-conflict-leer-looting-icrc-forced-withdrawal](http://www.icrc.org/en/document/south-sudan-conflict-leer-looting-icrc-forced-withdrawal)

(١٦٣) انظر Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian Bulletin: South Sudan* (1 December 2015)، ومراسلات الفريق مع مسؤول في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

(١٦٤) انظر التقييم السريع الأولي للاحتياجات في مقاطعتي مندري الشرقية والغربية، ولاية غرب الاستوائية، يغطي الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

داخليا يحتبثون في مناطق يصعب الوصول إليها وتقع خارج المدن، مما زاد في التحديات التي تواجه الوصول إليهم<sup>(١٦٥)</sup>.

#### ولاية أعالي النيل: منع وصول المساعدات الإنسانية

عندما شنت الحكومة هجومها في ولاية أعالي النيل في أوائل نيسان/أبريل، لم تعد الجهات الفاعلة في المجال الإنساني قادرة على الوصول إلى المخيم الضخم للمشردين الضخم في واو شلك على الضفة الغربية لنهر النيل، الذي كان يؤوي ٣٨ ٥٠٠ من المشردين داخليا في حينه، بسبب القتال. ونتيجة لذلك، لم يعد المخيم يحصل على الماء والغذاء والخدمات الطبية. ونظرا لما نجم عن ذلك من ندرة الغذاء، قام العديد من الشلك برحلة مخوفة بالمخاطر إلى موقع حماية المدنيين التابع للأمم المتحدة في ملكال بحثا عن الغذاء.

وبعد أن خفت حدة القتال في حزيران/يونيه، رفض الجيش الشعبي لتحرير السودان تقديم ضمانات لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وللجهات الفاعلة في المجال الإنساني بشأن سلامة السفر بالقوارب من ملكال إلى واو شلك لتقديم المساعدة العاجلة. وبالإضافة إلى ذلك، رفض السماح للشلك المشردين داخليا بالعودة إلى أطفالهم الذين كانوا قد تركوهم للبحث عن الغذاء.

وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس، فرض الجيش الشعبي لتحرير السودان قيودا على زوارق الأمم المتحدة التي تسافر من ملكال إلى واو شلك، ورفض بشكل منتظم تقديم ضمانات بشأن سلامة الرحلات الجوية التي تقوم بها طائرات الأمم المتحدة إلى مطار ملكال من جوبا، فقطع بذلك خط الإمداد الوحيد بالمواد الغذائية والأدوية المقدمة لموقع حماية المدنيين والمناطق المحيطة به في ولاية أعالي النيل. وكانت النتيجة تدفق أعداد هائلة من المشردين داخليا إلى الموقع، إذ وصل إليه ١٦ ٠٠٠ من المشردين داخليا الذين تشرّدوا حديثا (الفترة الممتدة بين منتصف تموز/يوليه ومنتصف آب/أغسطس).

وفي ١٠ آب/أغسطس، أذن الجيش الشعبي في وقت متأخر باستئناف رحلات طائرات الأمم المتحدة من مطار ملكال وإليه. وبعد ذلك بوقت قصير، وجه قائد فرقة الجيش الشعبي لتحرير السودان في ملكال تهديدات إلى عدد من المسؤولين الرفيعي المستوى من الأمم المتحدة ومن الجهات المانحة، قائلا إنه سوف يطلق النار على العاملين في المجال الإنساني وأفراد بعثة الأمم المتحدة الذين يحاولون عبور النهر، بمن فيهم الذين

(١٦٥) وثائق قدمتها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ملكال، وحللها الفريق ويحتفظ بها.

يحملون إمدادات إنسانية إلى واو شلك، إذا لم يحصل أولئك العاملون والأفراد على إذن بالعبور مباشرة من بول مالونق<sup>(أ)</sup>. وفي ٢٦ آب/أغسطس، سمحت الحكومة في جوبا للأمم المتحدة باستئناف رحلات محدودة من جوبا إلى واو شلك لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة. وخلال هذه الفترة، ارتفع عدد نزلاء موقع حماية المدنيين من نحو ١٣ ٠٠٠ في آذار/مارس إلى أكثر من ٤٦ ٥٠٠ بحلول منتصف آب/أغسطس، رغم أن الموقع صُمم في أول الأمر لإيواء ما لا يتعدى ١٨ ٠٠٠ شخص<sup>(ب)</sup>.

(أ) مقابلات أجريت في جوبا (آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر) مع أربعة مصادر، منهم مسؤولون في الأمم المتحدة والجهات المانحة والعاملة في المجال الإنساني ممن كانوا حاضرين في ملكال في إطار الزيارة.

(ب) انظر \_\_\_\_\_ Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Humanitarian Bulletin: South Sudan—Bi-weekly Update (13 August 2015), available from [https://docs.unocha.org/sites/dms/SouthSudan/2015\\_SouthSudan/South\\_Sudan\\_13\\_August\\_2015\\_Humanitarian\\_Bulletin\\_1.pdf](https://docs.unocha.org/sites/dms/SouthSudan/2015_SouthSudan/South_Sudan_13_August_2015_Humanitarian_Bulletin_1.pdf). وانظر أيضا الوثائق التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ملكال.

## باء - الهجمات على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

١٤٢ - يتعرض أفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بشكل منتظم للهجمات والتحرش والاحتجاز والترهيب والتهديد. وحسب ما ذكرت البعثة، ارتكبت الحكومة في الفترة الممتدة بين اتخاذ القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) في آذار/مارس و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ما لا يقل عن ٤٥٠ انتهاكا لاتفاق مركز القوات، شملت الاعتداء على موظفي الأمم المتحدة واعتقالهم واحتجازهم وفرض القيود على حركة دوريات حفظ السلام وغيرها من عمليات البعثة؛ كما ارتكبت المعارضة والجماعات الأخرى المناوئة للحكومة أيضا عدة عشرات من الأفعال المماثلة لذلك<sup>(١٦٦)</sup>. وكان الأثر التراكمي لهذه العرقلة المستمرة مدمرا بالنسبة للبيئة التشغيلية للبعثة وقدرتها على الاضطلاع بولايتها في حماية المدنيين. بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

(١٦٦) وثائق سرية يحتفظ بها الفريق.

## تاسعا - تنفيذ حظر السفر وتجميد الأصول

١٤٣ - في تشرين الثاني/نوفمبر، اعترف للفريق القائدان في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان جيمس كوانغ وسليمان غاتويش، اللذين أدرجهما اللجنة في القائمة في ١ تموز/يوليه، بأنهما انتهكا حظر السفر بالذهاب جوا إلى أديس أبابا للمشاركة في حلقات عمل حول الترتيبات الأمنية الانتقالية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. كما قالا للفريق إنهما لم يرتكبا الأفعال التي أدت إلى إدراجهما في القائمة، وزعما أن أعضاء مجلس الأمن لم يتصلوا بهما أبدا لتوضيح الجزاءات أو أسباب الإدراج في القائمة.

١٤٤ - وتأكد الفريق من مصادر موثوقة من أن بيتر غاديت زار السودان في عدة مناسبات منذ أن أدرجته اللجنة في القائمة في ١ تموز/يوليه.

١٤٥ - وحصل الفريق على وثائق تبين أنه إلى غاية نهاية صيف عام ٢٠١٥، كان اللواء مريال شانونغ والفريق غابرييل جوك ريك لا يزالان يستخدمان حسابات مصرفية جارية في مصرف Kenya Commercial Bank في جنوب السودان<sup>(١٦٧)</sup>.

## عاشرا - التوصيات

١٤٦ - يوصي الفريق بما يلي:

(أ) أن تقوم اللجنة، من أجل تحقيق الأهداف التي ذكرها مجلس الأمن في القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) ألا وهي تحقيق سلام شامل ودائم في جنوب السودان، بإدراج صناع القرار الرفيعي المستوى المسؤولين عن الأعمال والسياسات التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في البلد، بحسب التعريف الوارد في الفقرتين ٦ و ٧ من القرار، بمن فيهم المسؤولون عن الجرائم الخطيرة بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والذين لهم من السلطة والنفوذ ما يمكنهم من مواصلة الحرب أو إنهاؤها. ويعتزم الفريق تزويد اللجنة بمرفق سري يتضمن أسماء أولئك الأفراد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦؛

(ب) أن يقوم مجلس الأمن، من أجل منع الزيادة في زعزعة الوضع الأمني في جنوب السودان، ولا سيما الانتهاكات المستمرة الواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي تحقّق

(١٦٧) انظر Sam Bartlett and Dyveke Rogan, eds., *The Extractive Industries Transparency Initiative Standard* (Oslo, Extractive Industries Transparency Initiative Standard secretariat, 2015). Available from [https://eiti.org/files/English\\_EITI\\_STANDARD.pdf](https://eiti.org/files/English_EITI_STANDARD.pdf)

الفريق من أنها ترتبط مباشرة بقيام جميع الأطراف بتزويد الجماعات والجهات الفاعلة غير الحكومية بالأسلحة والذخيرة، ومن أجل منع استمرار نقل العتاد الثقيل واستخدامه، يفرض حظر على توريد وبيع ونقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية وشبه العسكرية وقطع الغيار اللازمة لها إلى جنوب السودان من أراضي جميع الدول الأعضاء، أو على يد مواطنيها أو باستخدام طائراتها أو السفن التي ترفع أعلامها، وعلى تقديم المساعدة التقنية والتدريب والمساعدة المالية وغيرها فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية، وعلى تقديم أية أسلحة وأعتدة ذات صلة أو صيانتها أو استخدامها، بما في ذلك قيام القوات الأجنبية والمترتبة المسلحين بتقديم أي شكل من أشكال التدريب، سواء انطلاقاً من أراضي تلك الدول أو غيرها. ويكرر الفريق كذلك توصياته بشأن طرائق تنفيذ هذا الحظر على النحو المبين في الفقرات ٨٤ (د) و (هـ) و (ز) من تقريره المؤقت؛

(ج) أن تدعو اللجنة جميع الشركات التي لها أنشطة تجارية في جنوب السودان، لا سيما في قطاعي النفط والموارد الطبيعية، إلى التقيّد بمبادئ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية<sup>(١٦٨)</sup> وبالمبادئ التوجيهية المتعلقة ببذل العناية الواجبة التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل تعزيز تنفيذ أحكام الفصل الرابع من الاتفاق بشأن تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، ولا سيما الأحكام المتعلقة بالشفافية؛

(د) أن تقوم اللجنة، نظراً لاتساع نطاق استخدام الأطفال والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع في الحرب، بتشجيع جميع الوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة على مواصلة رصد تلك الممارسات والإبلاغ عنها. وعلاوة على ذلك، يوصي الفريق اللجنة بأن تحت جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تشارك في آلية الرصد والإبلاغ وفي نظام إدارة معلومات العنف الجنساني في جنوب السودان على التعاون مع الفريق من أجل تحديد هوية مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بمن فيهم المتورطون في استخدام

(١٦٨) توفر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إطاراً مؤلفاً من خمس خطوات نحو إنشاء سلسلة غير مرتبطة بالنزاع للإمداد بالمعادن: إنشاء نظم قوية لإدارة الشركات، وتحديد وتقييم المخاطر في سلسلة الإمداد، وتصميم وتنفيذ استراتيجية للتصدي للمخاطر التي يتم تحديدها، وقيام جهات ثالثة مستقلة بمراجعة بذل العناية الواجبة في سلسلة الإمداد فيما يتعلق بنقاط محددة ضمن هذه السلسلة، والإبلاغ عن بذل العناية الواجبة في سلسلة الإمداد. انظر *OECD, OECD Due Diligence Guidance for Responsible Supply Chains of Minerals from Conflict-Affected and High-Risk Areas*, 2nd ed. (Paris, 2013). Available from [www.oecd.org/corporate/mne/GuidanceEdition2.pdf](http://www.oecd.org/corporate/mne/GuidanceEdition2.pdf).

الأطفال في النزاع المسلح وفي العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والذين يمكن الاستناد إلى التحقيقات المستقلة والسرية التي أجراها الفريق لاقتراح فرض الجزاءات عليهم. بما يتفق ومعايير الإدراج في القائمة على النحو المبين في الفقرة ٧ من القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥).

|   |   |     |
|---|---|-----|
| • | Annexes   |     |
|   | I. Table of correspondences sent and received by the Panel from 18 May to 14 December 2015      | 73  |
|   | II. Destruction of Shilluk areas of Upper Nile State . . . . .                                  | 75  |
|   | III. Comparison of Ilyushin-76 . . . . .  | 84  |
|   | IV. Letters of credit scheme . . . . .  | 85  |
|   | V. Cattle as war currency . . . . .   | 86  |
|   | VI. Major General Johnson Olony and child recruitment . . . . .                                 | 87  |
|   | VII. Response from SPLM/A in Opposition to the letter of the Panel dated 10 December 2015 . . . | 884 |

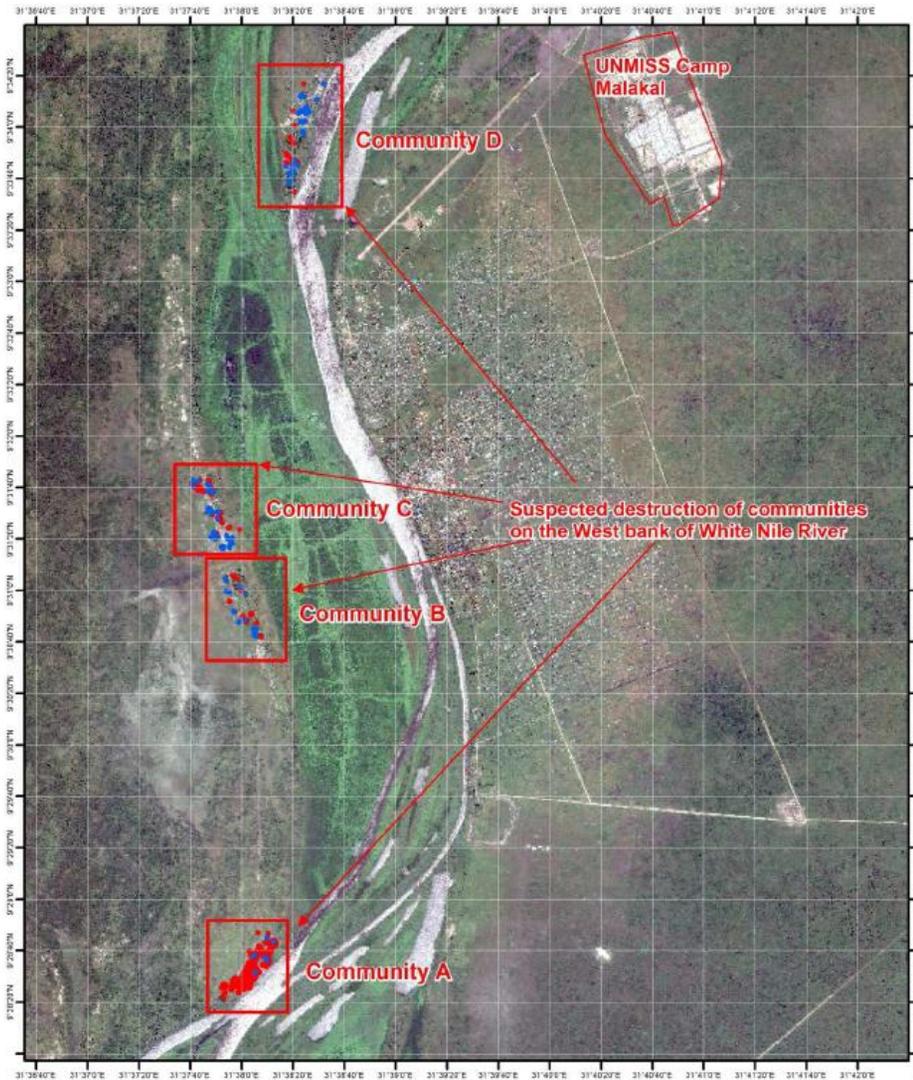
•

**Table of correspondences sent and received by the Panel  
from 18 May to 14 December 2015**

| <i>Country/other entity</i> | <i>Number of letters sent</i> | <i>Requested information fully supplied</i> | <i>Information partially supplied</i> | <i>No answer</i> | <i>Pending</i> |
|-----------------------------|-------------------------------|---|---------------------------------------|------------------|----------------|
| South Sudan                 | 10                            | 8   |                                       | 2                |                |
| SPLM/IO                     | 2                             | 1   |                                       | 1                |                |
| Ethiopia                    | 1                             | 1   |                                       |                  |                |
| UNOAU                       | 1                             | 1   |                                       |                  |                |
| Uganda                      | 5                             | 3   |                                       | 2                |                |
| Sudan                       | 4                             | 4   |                                       |                  |                |
| AU                          | 1                             |   |                                       | 1                |                |
| Israel                      | 2                             | 2   |                                       |                  |                |
| China                       | 3                             |   | 1                                     | 2                |                |
| Eritrea                     | 2                             | 2   |                                       |                  |                |
| Egypt                       | 2                             | 1   |                                       | 1                |                |
| Streit Group FZCO           | 1                             |   |                                       | 1                |                |
| Russian Federation          | 1                             |   |                                       | 1                |                |
| Armenia                     | 1                             | 1   |                                       |                  |                |
| Ukraine                     | 3                             | 1   | 1                                     | 1                |                |
| Tajikistan                  | 1                             |   |                                       | 1                |                |
| Belarus                     | 3                             | 2   |                                       |                  | 1              |

| <i>Country/other entity</i>       | <i>Number of letters sent</i> | <i>Requested information fully supplied</i> | <i>Information partially supplied</i> | <i>No answer</i> | <i>Pending</i> |
|-----------------------------------|-------------------------------|---|---------------------------------------|------------------|----------------|
| South Africa                      | 2                             |   |                                       | 2                |                |
| UK                                | 1                             |   |                                       | 1                |                |
| UAE                               | 1                             |   |                                       | 1                |                |
| Golden Wings Aviation             | 2                             | 2   |                                       |                  |                |
| Reliable Unique Services Aviation | 1                             |   |                                       | 1                |                |
| Roland Aviation                   | 1                             |   |                                       | 1                |                |
| Asteri Capital Ltd.               | 1                             | 1   |                                       |                  |                |
| Trafigura                         | 1                             |   |                                       |                  |                |
| IGAD                              | 1                             | 1   |                                       |                  |                |
| Combined Systems                  | 1                             | 1   |                                       |                  |                |
| Citibank                          | 1                             |   |                                       | 1                |                |
| Nebo Ukrainy                      | 1                             |   |                                       | 1                |                |
| Kazakhstan                        | 1                             |   |                                       | 1                |                |
| Air Armenia                       | 1                             |   |                                       | 1                |                |
| Trafigura                         | 1                             |   |                                       | 1                |                |
| PETRONAS                          | 1                             |   |                                       | 1                |                |
| CNPC                              | 1                             |   |                                       | 1                |                |

## Annex II Destruction of Shilluk areas of Upper Nile State



Imagery source: World View 2 copyright DG; under next view licence  
Acquisition date: 25 August 2015



United Nations  
Department of Field Support  
ICTD – Geospatial Information Section

### Observed destruction in communities on the west bank of White Nile river, Malakal vicinity

Malakal County  
Upper Nile State  
South Sudan

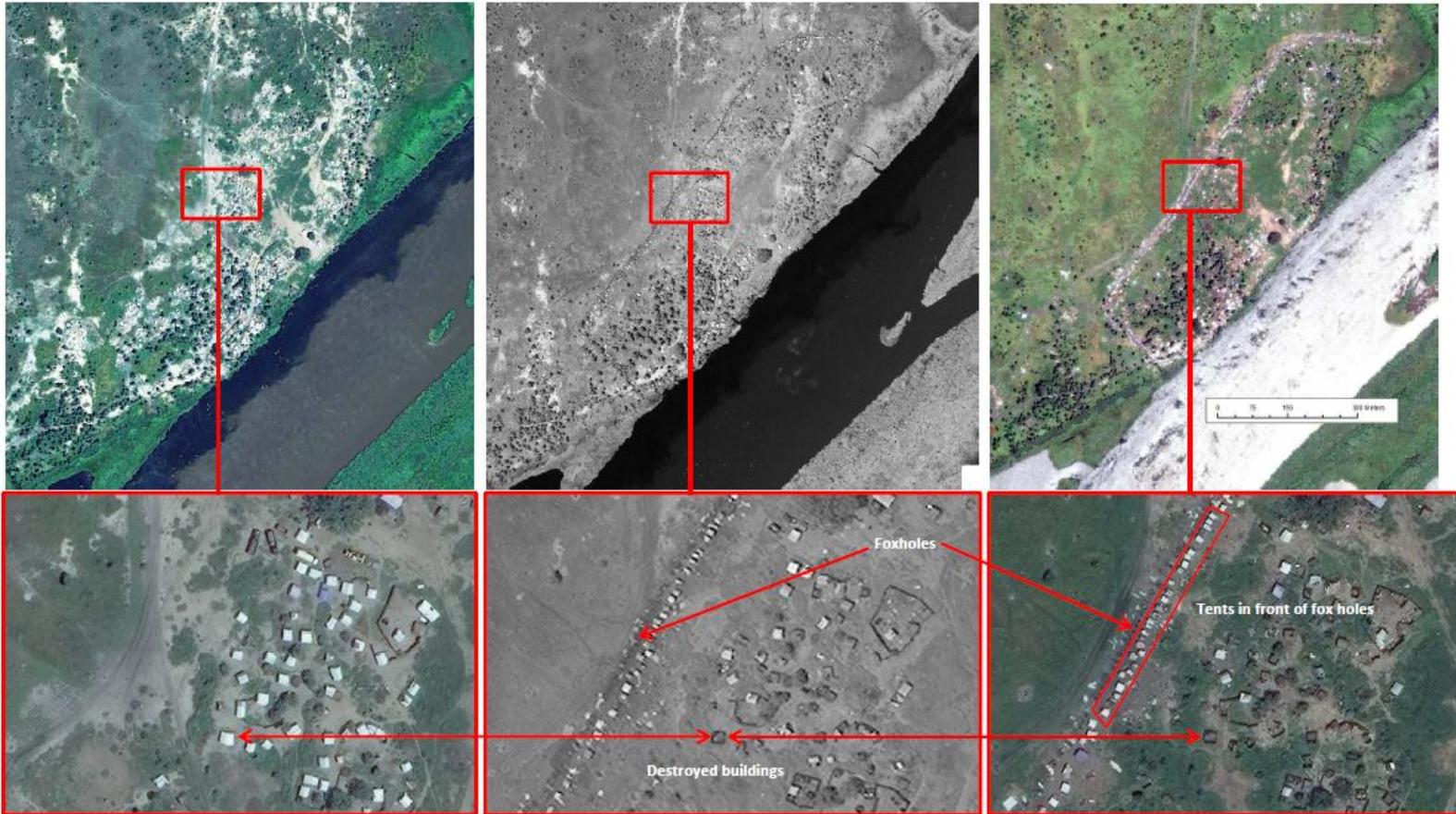
29 September 2015

#### MAIN OBSERVATIONS:

Widespread destructions in four communities have been identified in the west bank of White Nile river in the vicinity of Malakal town.

- Community A (31°37'52"E 09°31'22"N)
- Community B (31°38'06"E 09°30'42"N)
- Community C (31°37'49"E 09°31'31"N)
- Community D (31°38'25"E 09°34'03"N)

Observed destruction in community A. West bank of White Nile River, Malakal vicinity



**25 August 2015** **15 September 2015** **25 September 2015**

At the location (31°37'52"E 09°31'22"N) (across the river from Malakal) on the west bank of White Nile river, widespread destructions in a community has taken place in-between 25 August and 15 September 2015. It has been estimated that approximately 350 buildings and other constructions have been destroyed and approximately 10 buildings and other constructions have been partially destroyed (see next page for detail image). During the same period of time a line of foxholes has been constructed facing north-west. In addition, a line of temporary constructions (possibly tents) has been installed in front of the foxhole line.

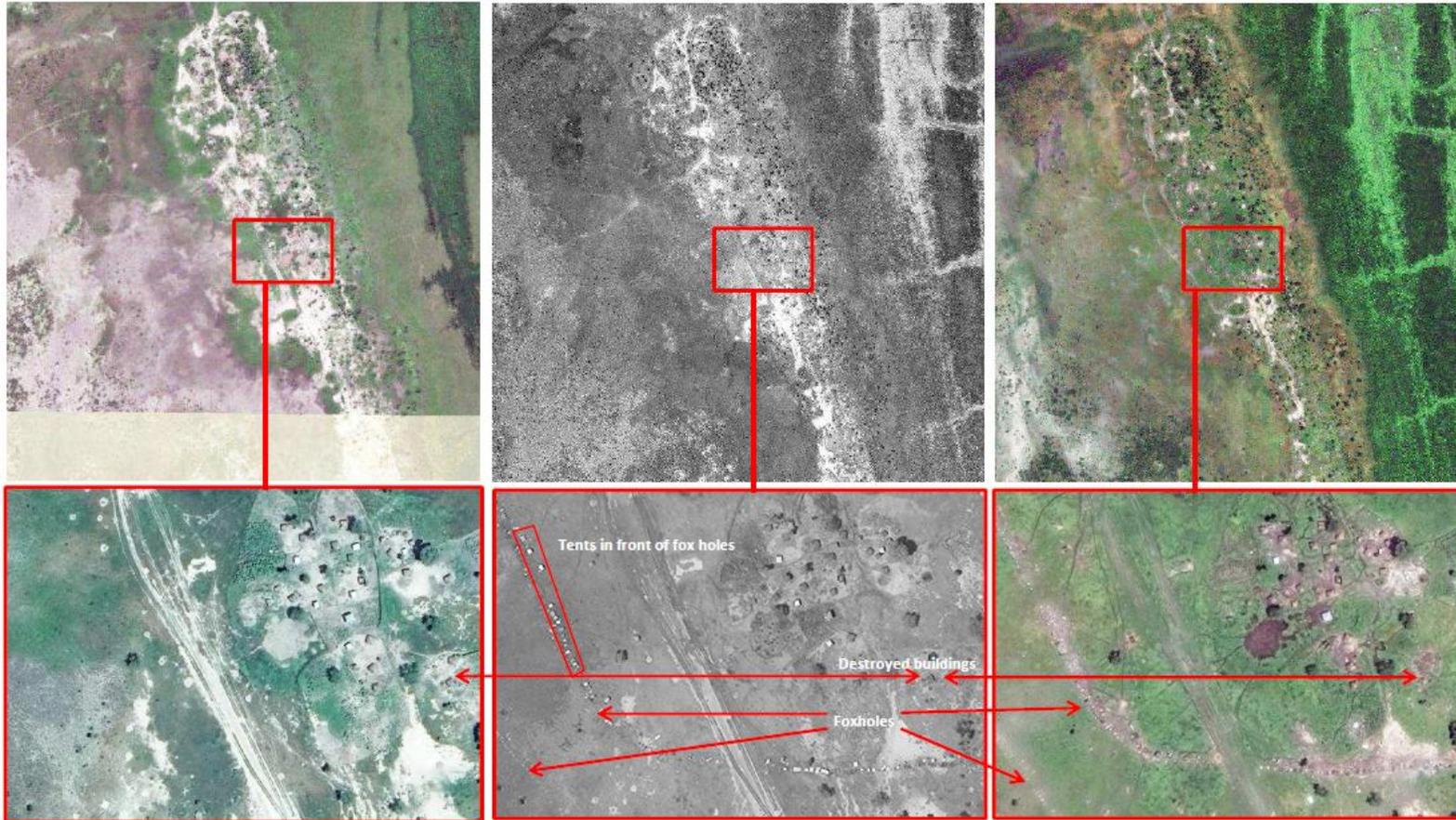
Imagery source: World View 3 copyright DG (Acquisition Date 2015-08-25 08:41 UTC) ; World View 1 copyright DG (Acquisition Date 2015-08-15 10:05 UTC) ; World View 3 copyright DG (Acquisition Date 2015-09-25 08:35 UTC) ;

Observed destruction in community A. West bank of White Nile River,  
Malakal vicinity (detailed image)

Imagery source: World View 3 copyright DG (Acquisition Date 2015-09-25 08:35 UTC);



Observed destructions in community B. West bank of White Nile River, Malakal vicinity



**25 August 2015** **15 September 2015** **25 September 2015**

At the location (31°38'06"E 09°30'42"N) (across the river from Malakal) on the west bank of White Nile river, widespread destructions in a community has taken place in-between 25 August, 15 September and 25 September 2015. It has been estimated that approximately 18 buildings and other constructions have been destroyed and approximately 16 buildings and other constructions have been partially destroyed (see next page for detail image). During the same period, two perimeters of foxhole lines have been constructed facing west. In addition, a line of temporary constructions (possibly tents) has been installed in front of internal foxhole line in between 25 August and 15 September 2015.

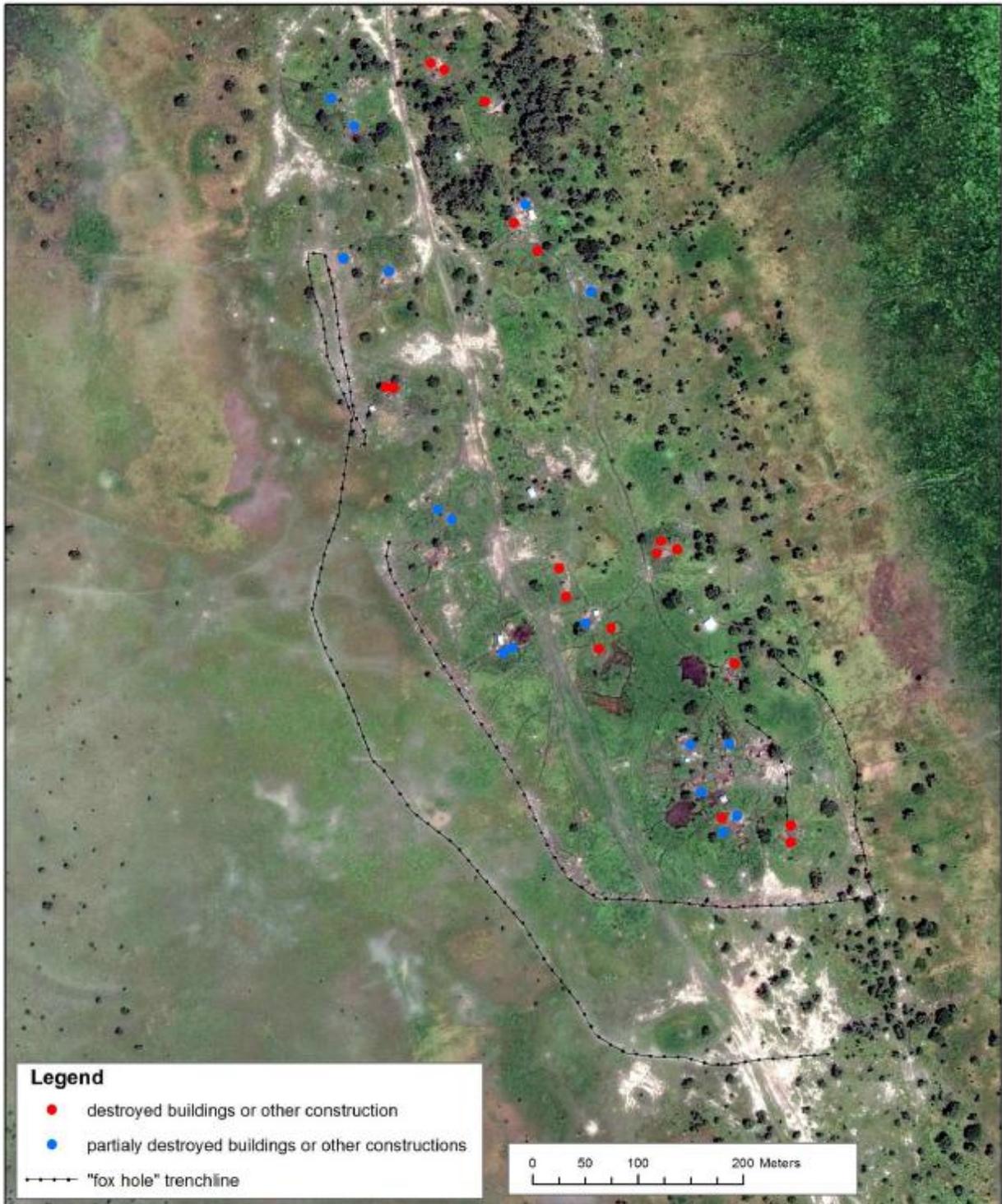
Imagery source: World View 3 copyright DG (Acquisition Date 2015-08-25 08:41 UTC) ; World View 1 copyright DG (Acquisition Date 2015-08-15 10:05 UTC) ; World View 3 copyright DG (Acquisition Date 2015-09-25 08:35 UTC) ;

Observed destructions in community B. West bank of White Nile River,  
Malakal vicinity (detailed image)

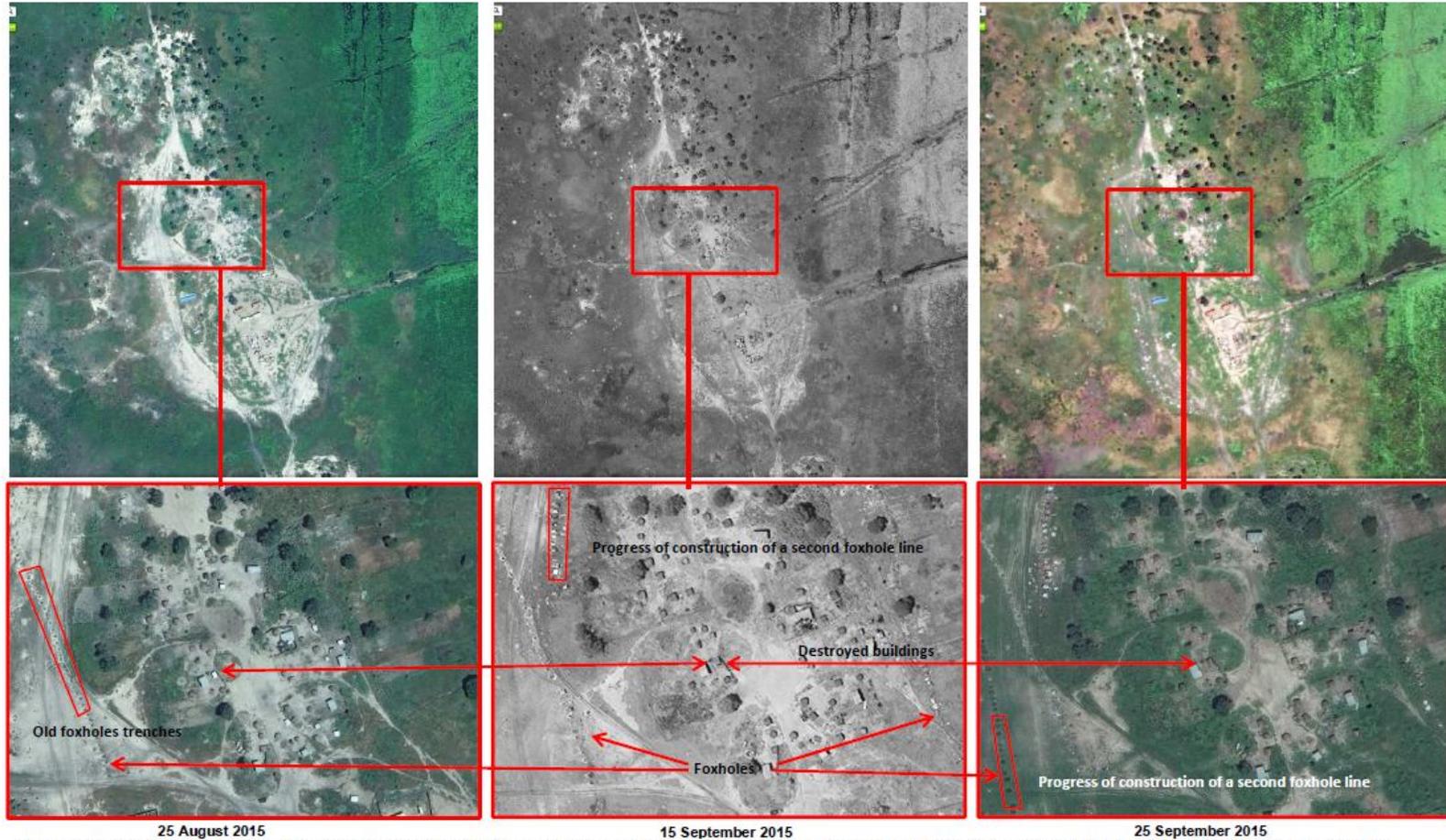


DFS, ICTD  
Geospatial Information Section

Imagery source: World View 3 copyright DG (Acquisition Date 2015-09-25 08:35 UTC) ;



Observed destructions in community C. West bank of White Nile River, Malakal vicinity



At the location (31°37'49"E 09°31'31"N) (across the river from Malakal) on the west bank of White Nile river, widespread destructions in a community has taken place between 25 August, 15 September 2015. However the destruction in this community is less severe than in the Community A. It has been estimated that approximately 37 buildings and other constructions have been destroyed and approximately 39 buildings and other constructions have been partially destroyed (see next page for detail picture). The first line of foxholes was constructed between June and November 2014. The construction of the second line began between 25 August and 15 September 2015. Foxhole lines surround community C.

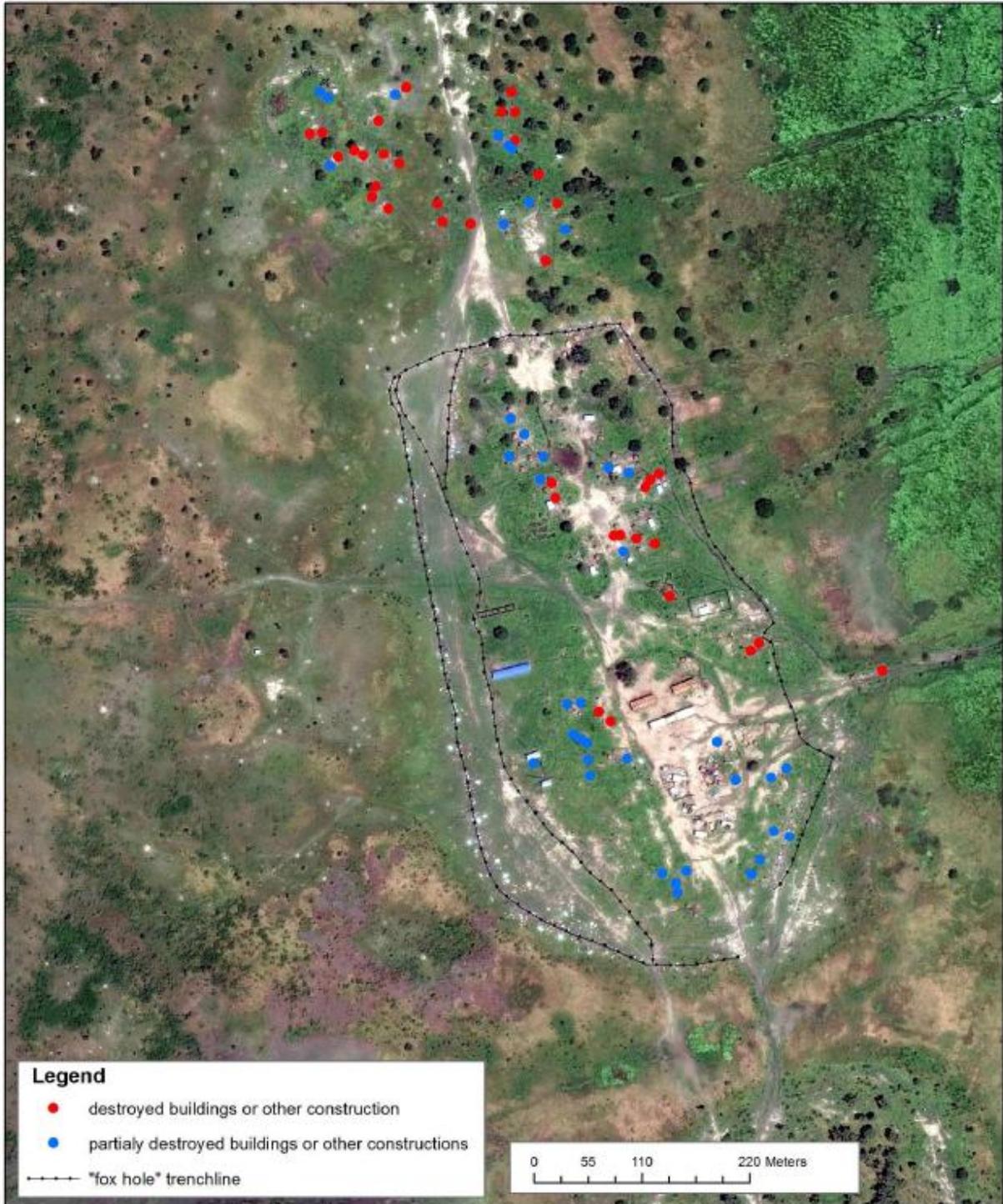
Imagery source: World View 3 copyright DG (Acquisition Date 2015-08-25 08:41 UTC) ; World View 1 copyright DG (Acquisition Date 2015-08-15 10:05 UTC) ; World View 3 copyright DG (Acquisition Date 2015-09-25 08:35 UTC) ;

Observed destructions in community C. West bank of White Nile River, Malakal vicinity (detailed image)

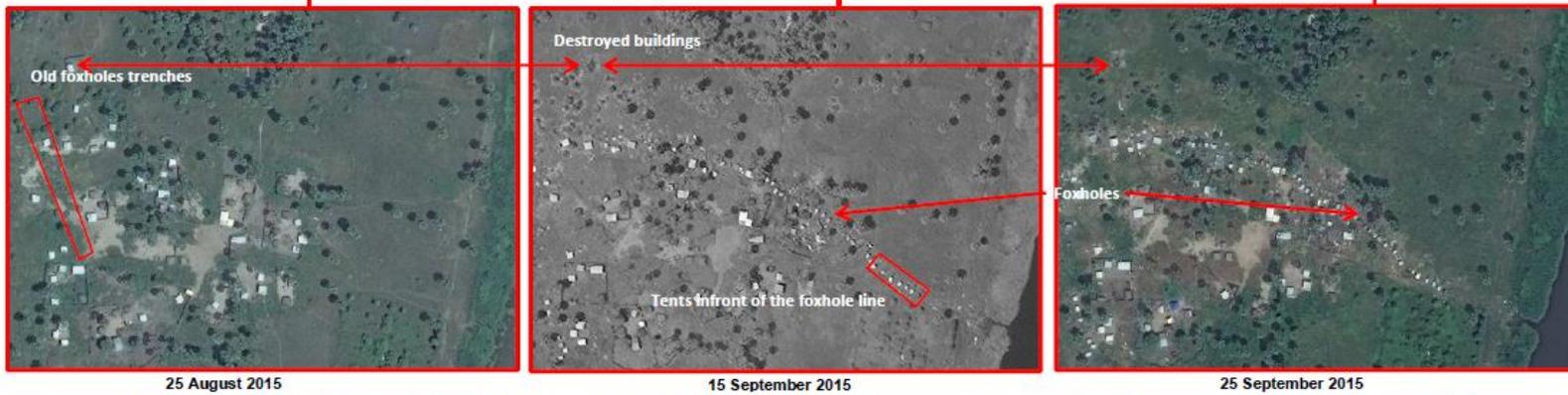


DFS, ICTD  
Geospatial Information Section

Imagery source: World View 3 copyright DG (Acquisition Date 2015-09-25 08:35 UTC) :



Observed destruction in community D. Island on White Nile River, Malakal vicinity

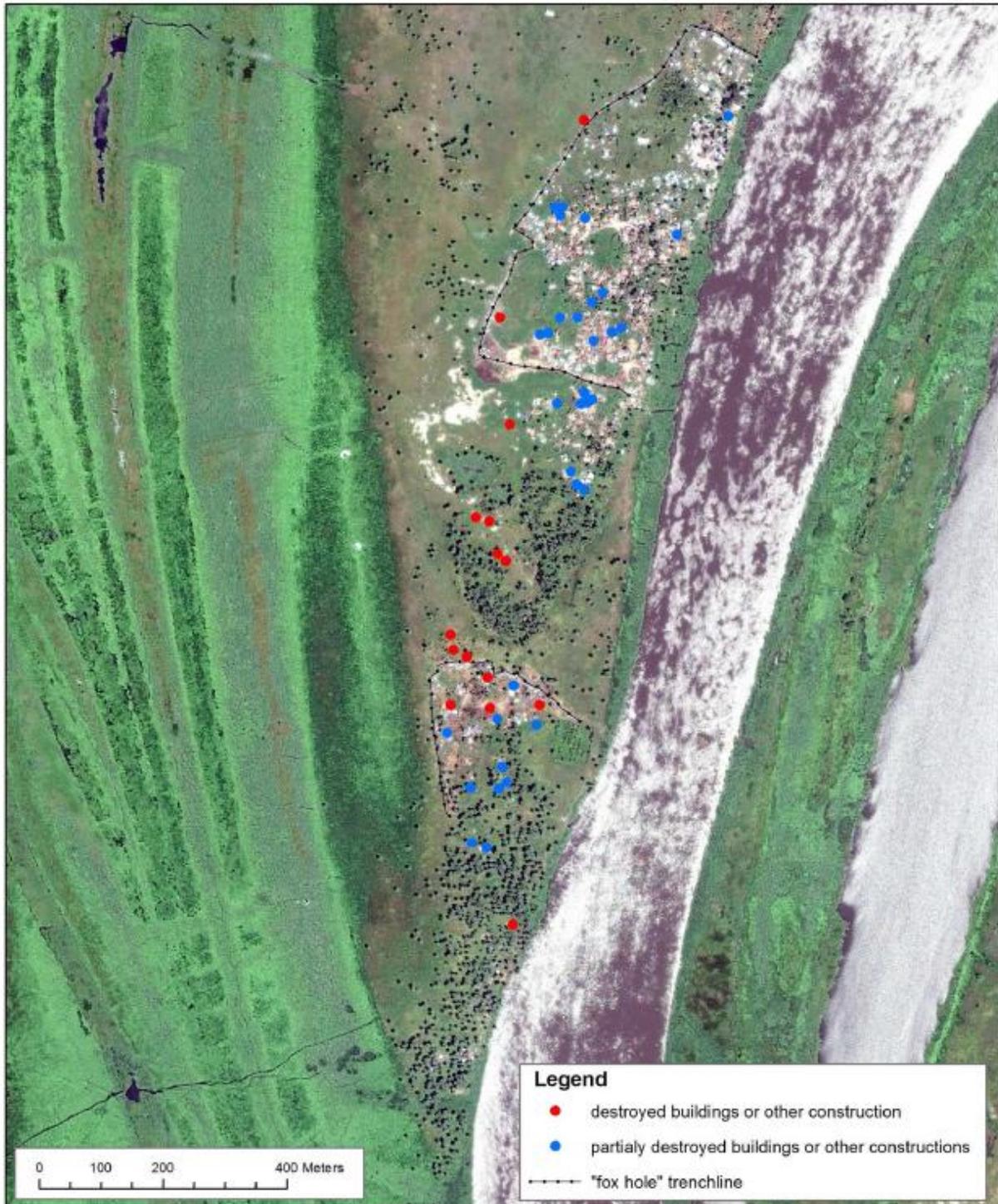


At the location (31°38'25"E 09°34'03"N) on an island on White Nile river (in the vicinity of Malakal), widespread destruction in a community has taken place between 25 August, 15 September 2015. However, the destruction in this community is less severe than in the Community A. It has been estimated that approximately 15 buildings and other constructions have been destroyed and approximately 33 buildings and other constructions have been partially destroyed (see next page for detail image). During the same period of time, a line of foxholes was constructed facing north-west.

Imagery source: World View 3 copyright DG (Acquisition Date 2015-08-25 08:41 UTC) ; World View 1 copyright DG (Acquisition Date 2015-08-15 10:05 UTC) ; World View 3 copyright DG (Acquisition Date 2015-09-25 08:35 UTC) ;

Observed destruction in community D. Island on White Nile River,  
Malakal vicinity (detailed image)

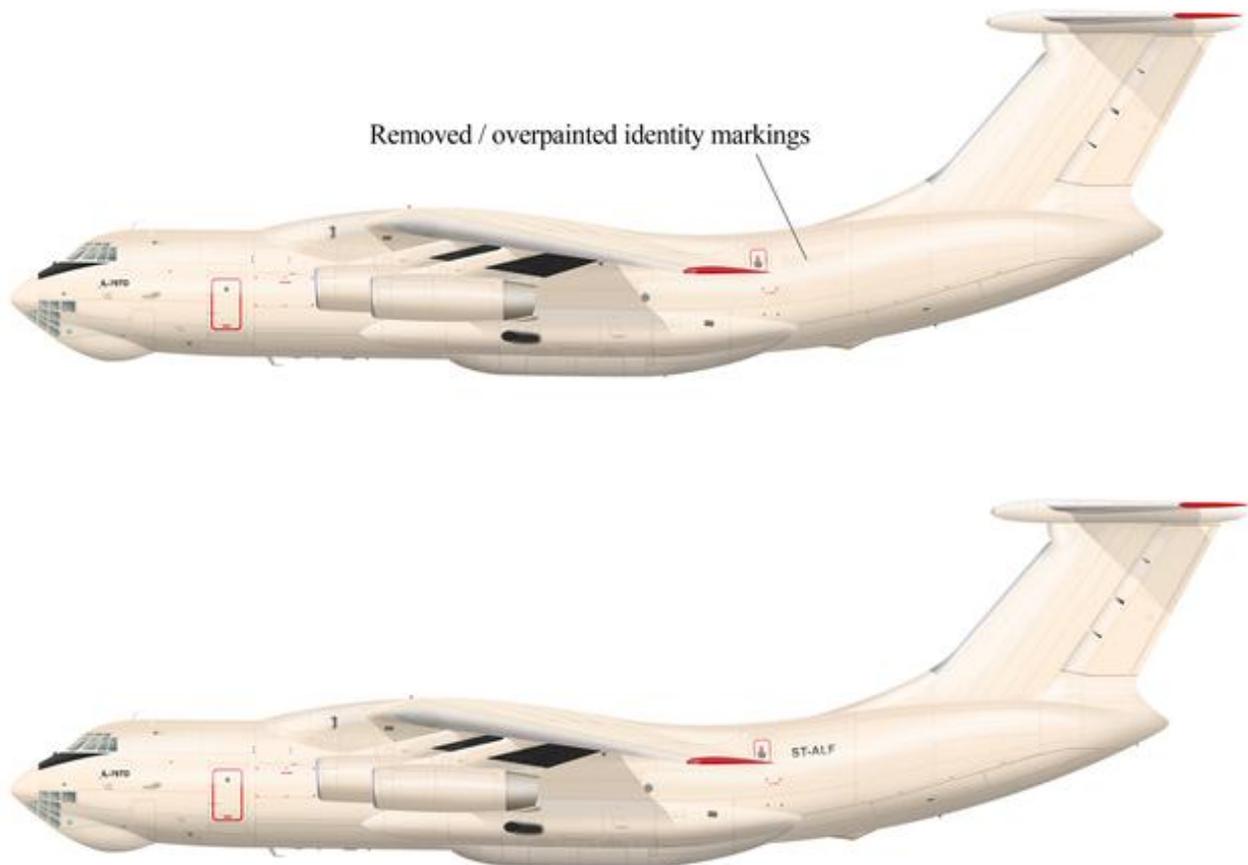
Imagery source: World View 3 copyright DG (Acquisition Date 2015-09-25 08:35 UTC) ;



## Annex III

### Comparison of Ilyushin-76

Comparison of an Il-76, registration ST-ALF witnessed in Khartoum and Juba (above) and the Il-76 used by the Government of South Sudan to transport troops and ammunition to Upper Nile State (below)



## Annex IV

### Letters of credit scheme

While the plundering of national resources in South Sudan is not new, the on-going war has predisposed the country to further economic predation and exploitation. One key example of this dynamic is the letters of credit “scheme” (LC), which, while it began in 2012, has persisted because of the worsening economic conditions associated with the war.<sup>169</sup> This scheme is indicative of the opportunities for profiteering that have emerged in the course of the war.

Under the letters of credit scheme, companies apply for allocations of dollars from the Central Bank to enable them to import specified goods into the country to be sold at subsidised rates. However, instead of actual importation of goods as required, some of the companies only present proof of importation for the release of the money to them and then sell the dollars on the black market for as much as five times the official exchange rate.<sup>170</sup>

Government oversight structures estimate that approximately US\$ 1 billion has been mismanaged under the scheme since 2012.<sup>171</sup> This has contributed to a culture of corruption with impunity in the non-delivery of government-funded goods and services. Companies that care to deliver do not sell the goods at the subsidised rate required by the scheme.

To be able to understand the extent of exploitation of the scheme as a dimension of the underlying interests within which the war is situated, the Panel did an ownership analysis of 10 selected defaulters<sup>172</sup> of the letters of credit scheme. As a result, the Panel concluded that powerful individuals in the SPLM and SPLA intimidate government committees to secure allocations to companies aligned to them. Since the institution of the scheme, hundreds of companies have benefited. Many of these are briefcase entities created to exploit government schemes.<sup>173</sup>

The Panel’s assessment of the ownership of the 10 companies shows ownership was mixed between South Sudanese and foreigners. Share allocations show clear imbalances indicating that in some cases South Sudanese shareholders were merely brought on-board to front their foreign partners, who themselves have deeper connections to the heart of political and economic power in the country. The ability of such foreign-run companies to exploit a government scheme is a testament to the extent to which their activities benefit top politicians and army generals.

---

<sup>169</sup> The Panel relied on a variety of independent sources to document the letters of credit scheme.

<sup>170</sup> The scheme depended on a disparity in the official exchange rate of 2.96 SSP to the dollar when the black market exchange rate could run as high as 18 SSP. On 14 December 2015, however, the Central Bank decided to float the SSP, in effect unifying what had been a dual exchange rate.

<sup>171</sup> Confidential government reports obtained by the Panel.

<sup>172</sup> The 10 cases were selected based on the amounts they have accessed since the scheme began.

<sup>173</sup> The Panel has provided additional information on these cases to the Committee.

## Annex V

### Cattle as war currency

The war in South Sudan is partly sustained through looting of equipment in lieu of cash spending and bartering of cattle. Cattle are not only a prime source of livelihood in South Sudan but also an important store of wealth and social status.

Unity state has seen massive movement of cattle within its nine counties since the war began. The Panel found that two main factors led to this movement. The first is wilful mobility by cattle owners fleeing the conflict towards safe areas. This was the case with the many who responded to the government's call for cattle owners to bring their cattle to Rubkona and Bentiu for safekeeping in June.<sup>174</sup> Some people in the IDP camps responded to this call and moved their cattle to Bentiu and Rubkona while they sought shelter at the UNMISS PoC site. A number of these cattle were looted.<sup>175</sup>

An estimated 150,000 cattle were in Rubkona in June 2015. People in Guit, Koch and Rubkona who did not bring their cattle under local control were considered opposition elements and were subsequently raided by the Bul Nuer youth as part of the southern Unity offensive. Raiding has been a central aspect of recruitments of allied forces for offensives, and youth who were operating alongside government forces were permitted to raid as a means of ensuring their loyalty.<sup>176</sup> Refusal to participate in the offensive was considered by government forces as colluding with the SPLM/A in Opposition and exposed one's herd to raiding by others. Many youth therefore joined the raids in the name of protecting their cows.<sup>177</sup>

In October 2015, Unity state local government officials confirmed to the Panel that the highest concentration of cattle was in Mayom, Rubkona, Koch, Panyigar, Mayendit, Leer and Abiemnom. This confirmed the direction of flow of raided cattle towards Mayom, Rubkona and Koch from the southern counties that were targeted in the government offensive.

---

<sup>174</sup> Several individuals in Unity state, including local government officials, told the Panel that Bentiu FM broadcast these announcements for about two weeks before the offensive began.

<sup>175</sup> Interviews with multiple humanitarian workers, local people, IGAD MVM and peacekeepers, Bentiu, October 2015.

<sup>176</sup> At the time of the Panel's visit to Rubkona in October 2015, several thousand cattle were observed in Rubkona and Bentiu. Discussions with local government officials and UNMISS peacekeepers confirmed the use of Bentiu as the nerve centre for decision-making on cattle movements in and out of the state in the midst of the war.

<sup>177</sup> Interviews with local community, multiple humanitarian workers, the MVM, and UNMISS in Bentiu, October 2015.

## Annex VI

### Maj. Gen. Johnson Olony & child recruitment

The Panel received a particularly high number of reports of Maj. Gen. Olony's recruitment and use of children, both during his time allied to the SPLA and after his defection to the SPLM/A in Opposition in May 2015.

In February 2015, the IGAD MVM reported that Olony and his Shilluk militia were responsible for the forced recruitment of a number of child soldiers in Wau Shilluk, Upper Nile state.<sup>178</sup> When Olony switched his allegiance to the SPLM/A in Opposition in May 2015, the MVM once again reported that his forces carried out forcible recruitment of an estimated 500-1000 youth, many of whom were children aged between 13 and 17 years. This recruitment took place 7-9 June 2015, during house-to-house searches in the villages of Kodok and Wau Shilluk.<sup>179</sup>

The Panel learned of one incident involving three children aged 10, 14, and 15, who allegedly escaped from Olony's forces.<sup>180</sup> The children were part of group of around 900 people forcibly recruited from Malakal town on a single day in November 2014 by Olony's Agwelek militia. As the three children struggled to carry guns, they were taken to Nyijuat to fish and grow crops for the troops. When they complained about having to stand in the sun for hours to fish, they were told that they were soldiers and were expected to act as professionals. If the children failed to comply, they were beaten. The children were separated from their families and were not allowed any form of communication with their parents. The children witnessed new forced recruits arriving on a daily basis, including many other children that from November 2014 until late April 2015.<sup>181</sup>

<sup>178</sup> Summary of Latest Reports of Violations of the Cessation of Hostilities Agreement (COHA) of 23 January 2014 Investigated and verified by the IGAD Monitoring and Verification Mechanism. in South Sudan; From 31 January – 28 February 2015; Violation 31; available at <http://southsudan.igad.int/index.php/2014-08-07-10-16-26/2014-08-07-10-30-57?start=5>; accessed on 28 June. And Radio Tamazuj on UNICEF reporting on children recruited at <https://radiotamazuj.org/en/article/spla-commander-'summoned'-over-child-abductions-never-shows-juba>.

<sup>179</sup> Summary of Latest Reports of Violations of the Cessation of Hostilities Agreement (COHA) of 23 January 2014 Investigated and verified by the IGAD Monitoring and Verification Mechanism in South Sudan; From 28 May 2015 – 9 June 2015; Violation 42; available at <http://southsudan.igad.int/index.php/2014-08-07-10-16-26/2014-08-07-10-30-57?start=5>; accessed on 28 June. On child recruitment by Maj. Gen. Olony, see also Human Rights Watch, "We can die too", report on recruitment and use of child soldiers in South Sudan, available at <https://www.hrw.org/news/2015/12/14/south-sudan-terrifying-lives-child-soldiers>; accessed on 15 December 2015.

<sup>180</sup> Confidential source. Notes on file with the Panel.

<sup>181</sup> The three children ultimately managed to escape to the Malakal PoC site. One of the children was reunited with his mother, who told the Panel how she had met with Olony in November 2014 to ask for the release of her children. (All of her sons are underage, and all were forcibly recruited. Two of them are still missing and believed to be with Olony's forces.)

## Annex VII



**SUDAN PEOPLES' LIBERATION MOVEMENT/ARMY**  
**CHAIRMAN & COMMANDER-IN-CHIEF**

**Response to the letter of the Committee of UN Experts on South Sudan**

The SPLM/A-IO welcomes the Committee of UN Panel of Experts to South Sudan and appreciates its continued presence, hard work and commitment to ensure justice and accountability in South Sudan Conflict are upheld. The SPLM/A-IO thanks the committee for compiling this report and giving us an opportunity to review, comment and response to the allegations against the SPLM/A-IO. The SPLM/A-IO welcomes the committee's report. Reference to your letter (Ref: S/AC.57/2015/PE/OC.61) dated 10 December 2015, the SPLM/A-IO response is as follows:

- **Chairman Riek Machar maintains command responsibility for the SPLM/A-IO and therefore bears responsibility for the actions and policies of the SPLM/A-IO.**

To fully respond to this bulleted point, it is important to revisit the genesis of South Sudan Conflict. The crisis broke out in December 15, 2013 in the capital Juba and the government forces ran amok as of morning December 16, 2015 for over a week committing massacres, crimes against humanity, war crimes targeting one ethnic group, the Nuer. The country was immediately engulfed in chaos on the split of the army and the other organized forces. The SPLA, the Police, the Wildlife, the National Security Services, the Correctional Services and the Fire Brigade all split. The split was spontaneous. The Minister of Defense's own admission before the national Legislature in January 2014 was that seventy percent of the armed forces rebelled. The government and Ugandan troops were on the offensive pursuing Dr Machar and others along the Juba – Bor road. The point here is that during that period there was no central command among the groups that took up arms to resist the regime. For several months, the focus and efforts were on establishing contacts and some kind of unified command among those forces. Finally in April 2014, in the Nasir Consultative Conference, the movement was formally established confirming an earlier decision in Gadiang to resist the ethnic cleansing and scorch earth policies of the regime. The consultative conference also confirmed me as Chairman and Commander in Chief of SPLM/SPLA-IO.

1

*RMTD*



- **The SPLM/A-IO has regularly violated the Permanent Ceasefire to which it committed under the August 2015 Agreement on the Resolution of the Conflict in South Sudan.**

The SPLM/SPLA-IO signed the Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan in August 17<sup>th</sup> 2015. President Salva on the other hand signed the Agreement nine days later on August 26<sup>th</sup> 2015. We are committed to the implementation of the agreement in letter and spirit including the Permanent Ceasefire. I immediately informed, in an all unit message, our forces that I had signed the agreement and to observe the ceasefire embodied in the agreement. Obviously they were instructed to respond only to aggression or in self- defense or in protection of civilians. The regime's forces continued to attack our positions despite the fact that they signed the agreement. On the eve of the signature of the agreement on 26 August 2015 by President Salva, the regime dispatched barges from Juba to attack SPLM/SPLA IO positions in Unity, Upper Nile and Jonglei States. On the western bank of Malakal town in Upper Nile the forces of the regime overran our locations of Lelo, Warjok, Detang and others. Even today the forces of the regime attacked our forces in Malakal Shilluk despite the fact that our advance team is now four days in Juba. The regime has continued to launch air raids to deny the SPLM/SPLA - IO from assembly and cantonment areas.

It must be recalled that two SPLM/SPLA - IO members of the MVM were apprehended by regime, while on duty, in Juba in the presence of UN personal and IGAD members of MVM in March 2014. After that incident, we could not maintain any more our presence in the MVM since the UN was unable to provide protection as stipulated in the COH agreement signed in January 23<sup>rd</sup>, 2014. Hence, the MVM reports are one sided and we have always rejected them because they are not inclusive of all stakeholders.

In Unity State, Bentiu, the regime continues its policy of ethnic cleansing. To date, regimes' forces are hunting down unarmed civilians in swamps in violation of the international humanitarian and human right laws. It is to be noted that, the regime has been pushing for control of more areas of SPLM/A-IO; hence, if you were to map the areas controlled by SPLM/A-IO as of January 23<sup>rd</sup>, 2014 and compare it with the current areas the SPLM/SPLA controls, you will conclude without doubt that the regime has been on the offensive as of January 23<sup>rd</sup>, January 2015. We have always been on the defensive protecting ourselves.

To date, the regime's forces continue to attack our areas in Western Equatoria, Unity State, Western Bahr El Ghazal, Upper Nile and Central and Eastern Equatoria using helicopter gunships.

RMTD



- **The SPLM/A-IO has procured arms that have been used to violate international human rights law and international humanitarian law and to commit violations of the Permanent Ceasefire and the earlier 23 January 2014 Cessation of Hostilities Agreement.**

The SPLM/SPLA has no resources to procure arms. Most of the arms used by the SPLM/SPLA are the ones we had during the split or captured in battles.

- **The SPLM/A-IO has received ammunitions and arms from the Government of Sudan.**

In an effort to resist the Juba regime and its policy of ethnic cleansing, the SPLM/A-IO sought some support from friends not necessarily Government of Sudan for self-defense. You are aware that the regime invited the UPDF and the Sudan rebels to fight on their side from the first day of the crisis. It was clear that the regime was determined to fight a war of ethnic cleansing. We have averted revenge and ethnic war by creating a national movement, the SPLM/SPLA - IO.

The regime has continued the carnage in Unity State killing women, children, elderly and innocent citizens. The regime killed also thirty seven UN and other international organizations workers of Nuer nationality.

- **To date, the SPLM/A-IO has fully acted upon only two of the more than 15 benchmarks described in the 17 August 2015 Agreement. Instead, the SPLM/IO has contributed to the delay in implementation of the agreement, including the significant delay in preparations for the establishment of the Transitional Government of National Monitoring and Evaluation Commission (JMEC) in Juba.**

The SPLM/A-IO is committed to the peace and resolving the South Sudan Conflict through peaceful means. I was the first to sign the agreement on 17 August 2015 ahead of President Salva Kiir. The SPLM/A-IO acknowledges that there have been difficulties that contributed to the implementation of the agreement.

The SPLM/A-IO participated in the first workshop on the Permanent Ceasefire and Transitional Security Arrangements. We agreed on a number of issues including disposition of forces, withdrawal routes, cantonment and assembly areas. The parties had different



understanding on the interpretation on some articles particularly on the security of Juba and other areas named in the agreement. It was unfortunate that the regime used the information we provided on the disposition of our forces to conduct air raids and ground attacks.

The second workshop on the unresolved issues on security arrangements and permanent ceasefire in November 2015 finally provided a way forward and the two parties reached an understanding on how to proceed with these unresolved issues.

The regime's belligerent violations undermined the process. President Salva Kiir continued to act as though there was no agreement. I reached out and requested to meet President Salva to address the following concerns before moving the implementation institutions to Juba:

1. Status of State of Emergency;
2. To agree on a public message as a way of kicking off reconciliation and to avoid clashing in public because President Salva Kiir continues to preach the narrative of coup d'état, which has been dismissed;
3. President Kiir unilateral declaration of 28 States a clear violation of the agreement. Today, he has effected the establishment of the 28 states by appointing 28 governors; and
4. The Status of the 'put to stay' case of treason against me and six others.

On the other hand, the SPLM/A-IO immediately put together its advanced team, but the regime delayed their arrival to Juba until 21 December 2015. The SPLM/A-IO welcomed the inauguration of the Joint Monitoring and Evaluation Commission (JMEC), JMCC, and NCAC. However, we are all shocked that the regime has continued its program of appointing governors for 28 states oblivious of the agreement. This act violates the agreement.

- **The SPLM/A-IO has recruited and used children in the armed conflict, up to and including the present day, in violation of applicable international humanitarian and human rights law.**

It is not SPLM/SPLA - IO policy to recruit children in the army. We are committed to the protection of children that is why I signed a declaration of commitment on Children in Armed Conflict on May 10<sup>th</sup> 2014 to ensure children are protected. The nature of the



current conflict presents very grave challenges with regard to the plight of children. Many children are separated from their families or lost their parents in the war as such become associated with SPLA-IO forces. Our commanders are under strict orders not to recruit children and to provide them necessary protection. The other challenge is that in some cultures adolescent boys are initiated to manhood, such children are regarded by their communities as adults and are encouraged to go to battle particularly with "white army" – local defense forces, despite the fact that the white army commanders are also instructed not to recruit children. However, the SPLM/SPLA can confidently say 'we do not have any children in our army'.

We are committed to work with UNICE, other international and national organizations to ensure that those children associated with the army are removed and reunited with their families. We have already developed and signed action plans with the UN.

Yours truly,



Riek Machar Teny-Dhurgon (PhD)

Chairman and Commander-in-Chief, SPLM/SPLA

24<sup>th</sup> December 2015.

